دراسات في
علم أصوات العربية

الجزء الأول



داود عبده

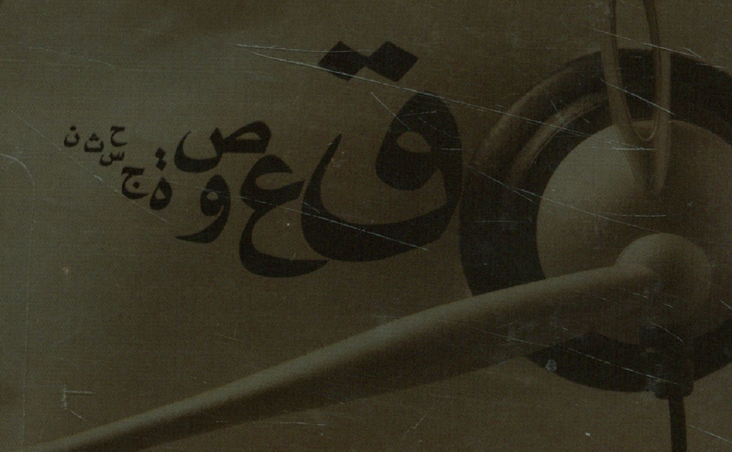
دكتوراه في علم اللغة

دار جرير
للنشر والتوزيع

www.darjareer.com

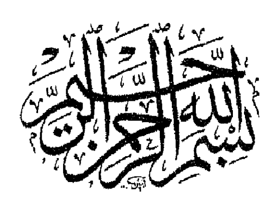
دراسات في

علم أصوات العربية



دار جرير
للنشر والتوزيع
www.darjareer.com





دراسات في علم أصوات العربية

الجزء الأول

دراسات في علم اصوات العربية: الجزء الأول

الأستاذ الدكتور: داود عبده

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2009/8/3449)

رقم التصنيف : 142.2

الواصفات:/علم الاصوات// اللغة العربية/ النطق// اللسانيات

الطبعة الأولى 1431هـ - 2010 م



عمّان-شارع الملك حسين- مقابل مجمع الفحيص التجاري

هاتف : 4651650 - فاكس : 4643105 6 962+

ص . ب . : 367 عمّان 11118 الأردن

www.darjareer.com- E-mail: info@darjareer.com

ISBN 978-9957-38-150-9 ردمك

دراسات في علم أصوات العربية

الجزء الأول

داود عبده

دكتوراه في علم اللغة

1431 هـ - 2010 م



الإهداء

إلى ....

روح ابـن جنــي

وذكـرى ابـراهيــم أنيـس

تحيــة إجــلال وتقــديــر

الفهرس

المقدمة 9

الفصل الأول: اللغويون العرب بين الوصف والتفسير............... 17

الفصل الثاني: الصحيح "المشدّد":

صحيح واحد "طويل" أم صحيحان " قصيران"؟.......33

الفصل الثالث: العلّة الطويلة:

علّة واحدة أم علّتان قصيرتان متواليتان؟............... 47

الفصل الرابع: بين تقصير العلّة الطويلة وحذف شبه العلّة 63

الفصل الخامس: حول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين 73

الفصل السادس: أداة التعريف 105

الفصل السابع: ألِفات أم همزات؟ 115

الفصل الثامن: في القلب المكاني ووزن افتعل 135

الفصل التاسع: في النبر 147

الفصل العاشر: قواعد النبر في العربية الفصحى 161

الفصل الحادي عشر: حركة الفعل الماضي الأجوف 201

المصادر والمراجع 217

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

عندما نفدت طبعة كتاب **أبحاث في اللغة العربية** رأيت أن أنشر الدراسات الصوتية في كتاب منفصل (مع دراسات صوتية أخرى)، على أن أنشر الدراسات غير الصوتية في كتاب آخر، وذلك لتحقيق نوع من الانسجام بين الموضوعات التي يضمّها كل من الكتابين.

وهكذا فإنّ هذا الكتاب يشمل الدراسات الصوتية التالية:

أ- الدراسات الصوتية التي نشرت في كتاب أبحاث في اللغة العربية بعد تعديلها:

1- اللغويون العرب بين الوصف والتفسير (الفصل الأول).

2- الصحيح "المشدّد" "صحيحان "قصيران" أم صحيح واحد "طويل"؟ (الفصل الثاني).

3- العلّة (الحركة) الطويلة علّة واحدة أم علّتان قصيرتان متواليتان؟ (الفصل الثالث).

4- بين تقصير العلّة الطويلة وحذف شبه العلّة (الفصل الرابع).

5- أداة التعريف (الفصل السادس).

6- في القلب المكاني ووزن افتعل (الفصل الثامن).

7- في النبر (الفصل التاسع).

ب- الدراسات الصوتية الجديدة:

1 - حول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين[1] (الفصل الخامس).

---

(1) نشرت في **دراسات في الأدب واللغة**، جامعة الكويت، 1977.

2- ألِفات أم همزات؟[1] (الفصل السابع).

3- قواعد النبر في العربية الفصحى[2] (الفصل العاشر).

4- حركة الفعل الماضي الأجوف[3] (الفصل الحادي عشر).

هذا، وأود أن أنبّه القارئ إلى أمور سبق أن أشرت إلى بعضها في مقدمة كتاب **أبحاث في اللغة العربية**:

أ- استعملت كلمة (صوت) في مواضع ألِفَ القارئ العربي أن يرى فيها كلمة (حرف). فالحرف – كما هو معروف – ليس سوى الرمز المكتوب للصوت اللغوي. ولهذا فإنّ كلمة (حرف) ستستعمل فقط عندما يتعلق الحديث بالكتابة.

ب- كُتبت الأمثلة في كثير من الأحيان بطريقة توضح تركيب هذه الأمثلة الصوتي والتغيّرات التي تحدث فيه. فالكتابة العادية لا تصلح للبحوث الصوتية، مما دفع معظم اللغويين العرب المعاصرين إلى اللجوء إلى الحروف اللاتينية لتوضيح بعض النقاط التي لم تكن لتتّضح لو كتبت كتابة عادية. وأرى أنّ الحروف العربية تفي بالغرض (في الدراسات العربية على الأقلّ) حين تكتب بالطريقة التي استعملت في هذا الكتاب.

ويعود عدم صلاحية الكتابة العادية للدراسات الصوتية إلى أنها تخفي حقيقة تركيب الكلمة الصوتي، بسبب مخالفتها – ككثير من النظم الكتابية العادية – للمبادئ الأساسية للكتابة الصوتية (ولذا فقد نشأت أنظمة خاصة للكتابة الصوتية، أهمها الأبجدية الصوتية الدولية):

1 - فالرمز الواحد قد يمثّل صوتين مختلفين (الواو والياء يرمزان لشبهي علّة أحيانا ولعلّتين طويلتين أحياناً)[4].

---

(1) نشرت في **العربية**، العدد 13، 1977.

(2) نشرت في **مجلة كلية الآداب والتربية**، جامعة الكويت، العدد 12، 1977.

(3) نشرت في **مجلة كلية الآداب والتربية**، جامعة الكويت، العدد 13، 1978.

(4) تتضح هذه النقطة أكثر في نظام الكتابة في اللغة الإنجليزية، مثلا، حيث توجد رموز كثيرة يمثّل كل منها صوتين أو أكثر (فحرف الـ c مثلا، يلفظ كافا أحيانا وسينا أحيانا، وحرف الـ s يلفظ سينا أحيانا وزايا أحيانا أخرى).

2- والصوت الواحد قد يمثّله رمزان مختلفان (النون والتنوين، والألف الطويلة والألف المقصورة، والتاء المربوطة والتاء المفتوحة)[1].

3- والرمز الواحد قد يمثّل صوتين متواليين (الحروف"المشدّدة"، والرمز آ، وهو يمثّل همزة يليها ألف: ءا (كـ ما أو نا)، والتنوين، وهو يمثل علّة قصيرة يليها نون: ـُ ن (تنوين الرفع) و ـِ ن (تنوين الجرّ)، و ـَ ن (تنوين النصب)[2].

4- وهناك أصوات لا تكتب رموزها (الفتحة الطويلة، أي الألف، في **هذا أو لكن** إلخ)، ورموز لا تمثل أصواتا (حرف الألف في مثل **احترموا أو ولداً**، وعلامة "السكون " في الكلمات " المشكّلة ").

5- وهناك أصوات توضع رموزها فوق غيرها من الرموز، أو تحتها، وهي رموز العلل القصيرة (الحركات)، بينما تلفظ الأصوات جميعا متوالية كما هو معروف، فالضمّة في مثل دُرِسَ تقع بعد الدال لا فوقها، والكسرة تقع بعد الراء لا تحتها، والفتحة تقع بعد السين لا فوقها. وقد تحذف هذه الرموز كلّيّا، فيكون عدد الأصوات ستة والرموز ثلاثة إلخ.

ونلاحظ من كلّ هذا أنّ الكتابة العاديّة تحجب حقيقة التركيب الصوتي للكلمة – نوعا وعدداً – في كثير من الأحيان. ويؤدّي هذا بدوره إلى عدم وضوح القواعد الصوتية. فالياء – كتابة – واحدة في مثل **لم تسعَيْ ولم تذهبي**، رغم أن الأولى تمثّل شبه علة (لا يختلف عن الأصوات الصحيحة من حيث "التحريك" و"التسكين" و"التشديد") والثانية علّة (حركة) طويلة. كما أنّ الاختلاف في القاعدتين اللتين

---

(1) وهذا أمر شائع في نظام الكتابة الإنجليزية، لاحظ رموز الشين في الكلمات التالية:

ship, machine, dictation, discussion, sugar etc.

أو رموز الكسرة الطويلة في الكلمات التالية:

feel, field, ceiling, seal, machine, key, mere etc.

أما في الكتابة الصوتية فهناك رمز واحد للشين، ورمز واحد للكسرة الطويلة.

(2) قارن في الإنجليزية حرف x في مثل box، حيث يمثّل صوتين متواليين هما الكاف والسين. والعكس، وهو أن يرمز حرفان متواليان لصوت واحد، موجود أيضا في الإنجليزية (الذال في this، والثاء في think، والشين في shall).

تطبّقان عليهما في مثل **لم تسعَيِ اليوم ولم تذهبِي اليوم** – وهما إضافة كسرة بعد الياء في المثال الأول وتقصير الكسرة الطويلة في المثال الثاني – تصعب ملاحظته في الكتابة العادية ومعرفة أسبابه.

ومن ناحية أخرى نجد أنّ كلمة مثل **يدرس**، تتألف من سبعة أصوات، ولكنها تكتب إمّا بأربعة رموز (إذا لم توضع "الحركات" و"السكون") أو بثمانية (أحدها، وهو "السكون"، لا يمثّل صوتا). وفي الحالتين لا تتّضح مواقع الأصوات وعلاقتها بعضها ببعض. فيبدو كأنما الياء والدال والراء والسين كلها متجاورة، بينما هناك صوتان فقط منهما متجاوران، هما الدال والراء كما يتضح في الكتابة الصوتية (ي ـَ د ر ـُ س). وعدم وضوح هذه العلاقات يؤدّي بدوره إلى عدم ملاحظة بعض التغيّرات الصوتية (كإضافة الكسرة لالتقاء "الساكنين" في **حرٌّ انتصر**: ح ـُ ر ر ـُ ن ـِ ن ت ـَ ص ـَ ر)، أو عدم وضوح أسبابها (كتحوّل التاء إلى ذال في مثل **يَتْذكّر (يذّكّر)** بسبب مجاورتها للذال، وعدم تحوّلها في مثل **يَتَذكّر**، بسبب وجود فتحة بينهما، قارن: ي ـَ ت ذ ـَ ك ك ـَ ر / ي ـَ ت ـَ ذ ـَ ك ك ـَ ر.

ثم إنّ الكتابة العادية تخلط بين مستويين صوتيين، المستوى اللغويّ (الفونولوجي) والمستوى اللفظيّ (الفونتيكي):

قارن: ينبغي (حيث كُتبت حسب الأصل، رغم أنّ النون تلفظ ميما).

بـ: يمّحي (حيث كُتبت حسب اللفظ، رغم أنّ الأصل **ينمحي**).

وكان الأوْلى أن تكونا في الحالتين على المستوى اللغوي(1).

ومن أجل هذا كلّه لجأت إلى كتابة الحروف العربية بطريقة تسمح بتجنّب المساوئ السابقة، وتجعل هذه الحروف صالحة للدراسة الصوتية، بحيث يكون لكلّ صوت لغويّ رمز، سواء في ذلك الصحاح والعلل الطويلة والعلل القصيرة. أمّا الرموز التي لا تمثّل

(1) قارن أيضا: كِذْتُ، فزْتم، الدّار (حيث تلفظ الدال تاء في الكلمة الأولى والزاي سينا في الثانية واللام دالا في الثالثة) بـ: ازدهر واصطبر حيث كتبت التاء دالا في الكلمة الأولى وطاء في الثانية (حسب اللفظ)، بل إنّ كلمة مثل اضطرب – وتلفظ اطّرب – قد كتبت الضاد فيها حسب الأصل والطاء حسب اللفظ.

أصواتا فتُحذف. وتكتب الرموز متوالية على السطر بالترتيب الذي تلفظ فيه، ويكون للصوت "المشدّد" رمزان مِثْلان متواليان. (انظر الفصل الأوّل" بين الكتابة الصوتية والكتابة العادية " في **دراسات في علم أصوات العربية الجزء الثاني)**.

ج- وكما اختلفت طريقة كتابة الأمثلة، فقد اختلفت بعض العبارات التي استعملت في مناقشة الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأمثلة. فما دامت الأصوات اللغوية متساوية (ليس بينها مالك ومملوك) وتنطق متوالية (لا بعضها فوق بعض)، فإنّ عبارة "حركة الفاء" قد استبدل بها عبارة " العلّة التي تلي الفاء"، وما دام "الحرف الساكن" هو الصحيح الذي لا يليه علّة (أي يليه صحيح آخر أو لا يليه شيء)، و "الحرف المتحرّك "هو الصحيح الذي يليه علّة، فإن عبارة " البدء بالساكن" قد حلّ محلّها عبارة " البدء بصحيحين متواليين"، وعبارة "التقاء الساكنين" قد حلّ محلّها عبارة "توالي ثلاثة صحاح"، وعبارة "نقل حركة حرف إلى حرف سابق " قد حلّ محلّها عبارة "قلب مكاني بين صحيح وعلّة تليه". وأمّا "الإدغام" فهو تحوّل صحيح إلى مثل الصحيح الذي يجاوره، وليس "إدخال حرف في حرف".

والفرق بين العبارات المستعملة هنا والعبارات الأخرى ليس فرقا شكليا كما قد يتبادر إلى الذهن، فالعبارات المستعملة في الكتب اللغوية القديمة (وكثير من الكتب اللغوية الحديثة) قائمة – في مجملها – على الكتابة العادية التي أشرت إلى عدم صلاحيّتها للدراسة الصوتية. فـ "البدء بالساكن" وصف قد يصلح لكلمة **احترم** حين تكتب احْترم (بـ "سكون" فوق الحاء)، ولكنها لا تصلح إذا كتبت: ح ت َ ر َ م َ، حيث يتّضح أنّ هذه الكلمة تبدأ بصحيحين متواليين، وعبارة "التقاء الساكنين" قد تصلح لـ **جاءت البنت** حين تكتب بـ "سكون" فوق التاء في نهاية الكلمة الأولى وآخر فوق لام التعريف، ولكنّها لا تصلح إذا كتبت: و َ ص َ ل َ ت ل ب ِ ن ت ُ، حيث يتّضح أنّ التقاء الساكنين هو توالي ثلاثة صحاح. و " نقل حركة حرف إلى حرف سابق" قد تكون عبارة ملائمة للكتابة العادية: **يرْدُدُ ← يرُدُّ**، حيث كانت الضمّة فوق الدال الأولى فأصبحت فوق الراء، ولكنها غير ملائمة للكتابة الصوتية: ي َ ر د ُ د ُ ← ي َ ر ُ د د ُ، حيث أصبحت الضمّة تسبق الدال الأولى بعد أن كانت تليها (أي أنّ ما حدث هو قلب مكاني بين الدال الأولى

والضمّة). ووصف تحوّل **يشْدعي** إلى **يدّعي**، أو **يشْذكر** إلى **يذّكر**، بأنه "إدغام" أو "إدخال حرف في حرف "، ليس إلاّ وصفا للتغير في الكتابة حيث أصبح الحرفان المتواليان حرفاً واحداً، أما التغيّر الصوتي، فإنّ الوصف الملائم له هو تحوّل التاء إلى دال في الكلمة الأولى (مماثلة للدال المجاورة) وإلى ذال في الكلمة الثانية (مماثلة للذال المجاورة)، كما هو واضح من الكتابة الصوتية:

ي ـَ ت ذ ـَ ك ك ـَ ر ← ي ـَ ذ ذ ـَ ك ك ـَ ر

كما أن صياغة القاعدة التي يتمّ فيها التغيّر يفرضها نوع الكتابة المستعملة أيضاً، فالكتابة العاديّة تفرض عبارة " تدغم التاء في الذال "، والكتابة الصوتية تفرض عبارة " تتحول الدال إلى ذال ".

وواضح من كلّ ما سبق أنّ العبارات المناسبة في الدراسات الصوتية هي العبارات التي تصف الأصوات اللغوية، لا التي تصف رموزها المكتوبة.

وبعد، فإنني أتوقّع – كما أشرت في مقدّمة كتاب **أبحاث في اللغة العربية** – أن يختلف معي بعض القرّاء في الرأي. ولكنّني أودّ أن أقول لهؤلاء ما قاله الزجاجي (ونسبه إلى المازني) في معرض خلافه مع الخليل: " قال: إذا قال العالِم المتقدّم قولاً فسبيل من بعده أن يحكيه، وإنْ رأى فيه خللاً أبان عنه ودلّ على الصواب، ويكون الناظر في ذلك مخيَّراً في اعتقاد أيّ المذهبين بانَ له فيه الحقّ ". (**اللامات**: 19).

داود عطية عبده

الفصل الأول

اللغويون العرب

بين الوصف و التفسير

الفصل الأول

اللغويون العرب بين الوصف و التفسير

أصبح من الشائع بين اللغويين العرب المعاصرين أن يتبنّوا "المنهج الوصفي" في اللغة العربية، وهو ردّ فعل لبعض المآخذ على المنهج "الفلسفي" الذي وُصم به اللغويون العرب القدامى. ويخيَّل إليّ أنّ بعض هؤلاء اللغويين المعاصرين قد بلغ في التعصّب للمنهج "الوصفي" حدّ التطرف، فكاد يجرّد علم اللغة مما يستحقّ أن يسمّى من أجله علماً. فإذا كانت غاية علم اللغة الوصف فحسب، فلأيّ علم ننسب تفسير الظواهر اللغوية المختلفة؟

ولنأخذ أولاً بعض الأمثلة من خارج اللغة لتوضيح هذه النقطة: يرى عالم من علماء الطبيعة تفاحة تسقط من شجرة، فيصف هذه الظاهرة بقوله: "إذا سقطت التفاحة من الشجرة فإنها تسقط عموديا وإلى أسفل". هذا مجرّد وصف لما حدث يستطيع أن يقدّمه أيّ إنسان عاديّ. أمّا العالِم فنتوقع منه أن يقدّم تفسيرا لما حدث، لا مجرّد وصف. عليه أن يفسّر – في نطاق قوانين الطبيعة– لماذا سقطت التفاحة عموديا وإلى أسفل ولم تتّجه أفقيا أو إلى أعلى، ولماذا يختلف البالون أو الطائرة، مثلاً، عن التفاحة. ومثال آخر: الواصف التقريري يصف صوت الرجل بالخشونة وصوت المرأة بالنعومة ويقف عند هذا الحد. أما العالِم فيفسّر وجود مثل هذا الفرق، ويبيّن العلاقة

بينه وبين اهتزازات الوترين الصوتيين، كما يبيّن العلاقة بين عدد هذه الاهتزازات وطول الوترين الصوتيين وغلظهما.

كذلك في اللغة. نحن لا نحتاج إلى عالِم لغوي لكي يذكر لنا "أنّ الفعل الثلاثي في العربية يأتي على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مدّ، قضى، غزا، نسي، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته"[1]. فأيّ عربي مثقّف يستطيع أن يلاحظ هذا. ما نحتاج إليه هو تفسير عدد من الظواهر اللغوية المتعلقة بهذه الأفعال. من هذه الظواهر اللغوية التي تحتاج إلى تفسير: لماذا يكون مضارع **قال**، مثلا، **يقول**، ومصدره **قوْل**، في حين أنّ مضارع **باع يبيع** ومصدره **بيْع**، رغم أن **قال** و **باع** من "وزن" واحد؟ ولماذا يكون الفعل **مدّ** على وزن **فعّ** في **مدّ** و **مدّت** و **مدّوا** ولكنه يكون على وزن **فَعَل** في **مدَدْتُ** و **مدَدْنَ** و **مدَدْتُم**؟

وفي رأيي أنّ اللغويين القدامى كانت تعنيهم مثل هذه الأمور حين قالوا إنّ أصل **قام**: **قوَم**، وليس لأن **قوَم** هذه "من تعليلات اللغوي كي يستقيم أمر **قام** مع الميزان **فَعَل**"[2]. من حيث المبدأ ليس هناك ما يمنع أن يكون أصل **قام**: **قام** وأصل **باع**: **باع**. بل إنّ هذا هو الشيء الطبيعي إلا إذا وجد مبرّر لغير ذلك. ويقيني أنّ هناك مثل هذا المبرّر، فاللغويّ الذي يصرّ على أنّ أصل **قام** أو **باع** لا يختلف عن ظاهر اللفظ عليه أن يقدّم تفسيرا لوجود ضمّة طويلة في مضارع **قام** وطائفة أخرى من الأفعال، وكسرة طويلة في مضارع **باع** وطائفة أخرى من الأفعال. وعليه كذلك أن يفسّر وجود الواو في مصادر الطائفة الأولى والياء في مصادر الثانية. ولا يُكتفى من عالِم اللغة في مثل هذه الحالات أن يقول: "هكذا قالت العرب". لأنه يكون بهذا كعالم الطبيعة الذي يكتفي في تفسيره سقوط التفاحة إلى أسفل بقوله: "هكذا يحدث السقوط".

كذلك لا مانع من حيث المبدأ من أن يكون أصل مـدّ: مـدْ ولكـن هـذا الـرأي مرفوض للصعوبة الكامنة في تفسير وجود صورة أخرى لـ **مدّ** هي **مَدَدْ** في مثل **مدَدْتُ** و **مَدَدْنَ** و**مدَدْتم** إلخ من جهة، واختلاف العلّة (الحركة) التي تلي عين الفعل في الصورة التي تظهر فيها تلك العلّة من جهة أخرى. وعالِم اللغة مواجَه في هذه الحالة بأحد خيارين: اعتبار الصورة "المشدّدة" هي الأصل وتفسير الصورة الأخرى التي تظهر فيها علّة بين الصحيحين المِثلين، أو اعتبار الصورة التي تظهر فيها العلّة هي الأصل وتفسير "التشديد"، أي حذف العلّة. والخياران قائمان على الاعتراف بوجود أصل يختلف عن ظاهر اللفظ. وقد وجد قدماء اللغويين العرب ببصيرتهم النفّاذة أن الخيار الثاني وحده يعينهم على تفسير الحقائق اللغوية تفسيراً مقبولاً. صحيح أنّ من يختار الحلّ الأوّل يستطيع أن يحدّد الحالات التي تظهر فيها العلة بين الصحيحين المِثلين، فيقول إنّ العلّة تضاف بين الصحيحين المِثلين في الفعل المضعّف حين يلي الصحيحين المِثلين صحيح ثالث (الصوت الأوّل في بعض اللواحق مثل **تُ** (ت ـُ) ، **نَ** (ن ـَ)، **تُمْ** (ت ـُ م) إلخ، كما في **مدَدْت، مدَدْن، مدَدْتم**)، تجنّبا لتوالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين)، ويبقى الفعل كما هو حين يلي الصحيحين المِثلين علّة (سواء أكانت قصيرة أم طويلة) كما في **مدَّ** (م ـَ د د ـَ)، **مدّوا** (م ـَ د د ـُ ـُ)[3] ، **مدّا** (م ـَ د د ـَ ـَ)، **مدَّت** (م ـَ د د ـَ ت) إلخ. غير أنّ الأخذ بهذا الرأي لا يستطيع أن يفسّر اختلاف هذه العلّة "المضافة": لِمَ تكون فتحة في مثل **مدَدْتَ** وتكون كسرة في مثل **وِدِدْتَ** وتكون ضمّة في مثل **حبُبْتَ**؟ وأما من يتبنّى الرأي الثاني، كما فعل قدماء اللغويين، فإنه يستطيع تفسير الحقائق اللغوية السابقة على الشكل التالي: الأصل في مـدّ: **مـدَد**،

بفتحة بعد عين الفعل، وفي ودّ: **ودِد**، بكسرة بعد عين الفعل، وفي حبّ: **حبُب**: بضمة بعد عين الفعل. لذا فليس هناك إضافة علّة في **مدَدتَ** أو **ودِدتَ** أو **حبُبتَ** فتلك العلّة موجودة في الأصل، وبالتالي لا حاجة لتفسير اختلافها، وإنما هناك حذف علّة في **مَدّ** و**وَدّ** و**حَبّ**، وهو أمر يمكن تفسيره بوجود قاعدة صوتية في العربية تؤدّي إلى التخلّص من العلّة (القصيرة) حين تقع بين صحيحين مِثْلين[4]. ويتمّ التخلّص من هذه العلّة بالحذف إلا إذا كان سينتج من حذفها ثلاثة صحاح متوالية، لأنّ توالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين) يخالف النظام الصوتي في اللغة العربية[5]. ولذا فقد حُذفت في مثل **مدّ** و **ودّت** و **حبّوا** (لأن حذفها لا يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح، بسبب وجود علّة بعد الثاني من الصحيحين المِثْلين) وبقيت في مثل **مدَدْتُ** و **ودِدْنَ** و **حبُبْتم** (لأنّ حذفها يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح).

ويخيّل إليّ أنّ بعض اللغويين المعاصرين قد أساءوا فهم ما قاله القدماء بصدد الحديث عن أصل الفعل الأجوف والفعل المضاعف إلخ. فإبراهيم أنيس مثلا يقول: "أمّا الفريق الآخر فهم النحاة وهؤلاء قد وسّعوا من الإبدال حتى شمل الإعلال، فنراهم يعدّون الكلمات الآتية من الإبدال: **سماء، قائل، رضي، مصابيح، صيام، ميزان، سيّد، مرضيّ، موقن، خاف، اصطبر**.... إلخ في حين أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي افترضوها"[6]. إنّ ما يهمني في النص السابق هو عبارة "في حين أنه لم ترد لنا لمثل هذه الكلمات صور أخرى كالتي **افترضوها**". ليس من شك في أنّ قدماء اللغويين والنحاة كانوا يعلمون أنّ معظم هذه الصور التي افترضوها لم ترد. بل إنّ لغويا عظيما كابن جني يردّ على هذا التساؤل فيقول: "وينبغي أن يُعلم

أنه ليس معنى قولنا، إنّ الأصل في **قام** و **باع**: **قوَم** و **بيَع**، وفي **أخاف** و**أقام**: **أخوف** و**أقوم**، وفي **استعان** و**استقام**: **استعون** و**استقوم**، أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بـ **قوَم** و **بيَع** ونحوهما مما هو مغيّر ثم أنهم أضربوا عن ذلك فيما بعد. وإنما نريد بذلك أنّ هذا لو نُطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على أمثاله لقيل: **قوَم** و **بيَع** و**استقوم** "[7] وقال في موضع آخر: "... وذلك كقولنا: الأصل في **قام**: **قوَم** وفي **باع**: **بيَع**، وفي **طال**: **طوُل**، وفي **خاف** و**نام** و**هاب**: **خوِف** و **نوِم** و **هيِب**، وفي **شدّ**: **شدَد**، وفي **استقام**: **استقوم**، وفي **يستعين**: **يستعْوِن**، وفي **يستعدّ**: **يستعْدِد**. فهذا يوهم أنّ هذه الألفاظ وما كان نحوها، مما يُدّعى أنّ له أصلاً يخالف لفظه، قد كان مرّة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع **قام زيد**: **قوَم زيد**، وكذلك **نوِم جعفر** و **طوُل محمد** و**شدَد أخوك يده** و **استعْدد الأمير لعدوه**، وليس الأمر كذلك بل بضده. وذلك أنه لم يكن قطّ مع اللفظ به إلا ما تراه وتسمعه. وإنما معنى قولنا أنه كان أصله كذا أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يُعَلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأمّا أن يكون استُعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتدّه أحد من أهل النظر"[8]. ثم يشير ابن جني بعد ذلك إلى أنّ بعض ما قيل إنه الأصل قد ورد فعلاً في بعض اللهجات أو لضرورة الشعر: "ألا ترى أننا نقول في الأمر من المضاعف في التميمية نحو **شدّ** و **ضنّ** و **فرّ** و **استعدّ** و **اصطبّ يا رجل** و**اطمئنّ يا غلام** إنّ الأصل **اشدد** و **اضنن** و **افرر** و **استعدد** و **اصطبب** و **اطمأنن**، ومع هذا فهكذا لغة أهل الحجاز، وهي اللغة الفصحى القدمى"[9].

وذكر في موضع آخر: "... وكذلك قوله:

إني أجود لأقوام وإن ضننوا

... فأصل ضنّت إذا ضننت بدليل قوله ضننوا".[10]

ولحن إذا أخذنا برأي الذين يرفضون أن يكون أصل **اصطبر**: **اصتبر** لأن الصورة الأخيرة لم ترِد (أو أن يكون أصل **ازدهر**: **ازتهر** للسبب نفسه) فإن علينا أن نفسر لماذا تلفظ العرب تاء في **احترم** و **اجتمع** و **امتلك** إلخ.في حين أنها تلفظ طاء في **اصطبر** ودالا في **ازدهر** مع أنّ هذين الفعلين من نفس الفئة السابقة، فئة **افتعل**[11] التي يلفظ العرب فيها عادة تاء بعد فاء الفعل. وليس كافيا أن يقال في تفسير مثل هذه الأمثلة: "هكذا جاء عن العرب"، فلو طلب إلى عربي أن يصوغ فعلا على وزن **افتعل** من جذر يبدأ بزاي ممّا لم يسمع به من قبل للفظ التاء دالا، ولو طلب إليه أن يصوغه من جذر يبتدئ بصاد للفظ تاء **افتعل** طاء. ذلك أنّ وجود الدال له علاقة بالزاي ووجود الطاء له علاقة بالصاد وليس مجرّد مصادفة. إنّ تغيّر التاء إلى دال في **ازتهر** وإلى طاء في **اصتبر** جاء نتيجة قانون صوتي معروف هو قانون المماثلة (assimilation) : التاء (وهي صوت غير مجهور) تصبح مجهورة، أي دالا، مماثلة للصوت المجهور المجاور (الزاي). وتصبح التاء (وهي صوت غير مُطْبَق) صوتا مُطْبَقا (مفخّما)، أي طاء، مماثلة للصاد، التي هي صوت مُطْبَق[12].

كذلك لو أخذنا برأي الذين يرفضون أنّ أصل **ميزان** **مِوْزان** بحجّة عدم ورود هذه الصورة فإنّ علينا أن نفسّر لماذا لم يكن الفعل الماضي **يزن** ما دام الشيء الطبيعي أن تكون فاء **فَعَل** وفاء **مفعال** المشتق منها صوتاً واحداً كما هو واضح من **نشر** – **منشار**، و**فتح** – **مفتاح**، و**حرث** – **محراث**، إلخ. فإذا كان رأي القدماء القائل إنّ

الأصل في **ميزان** **مِوْزان** وإنّ الواو قد انقلبت ياء، رأياً غير مقبول، فالبديل الوحيد له هو أنّ الياء في **ميزان** أصلية وأنّ الفعل الماضي، بالتالي، ليس **وزن** في الأصل بل **يزن**، وأنّ الياء قد انقلبت واوا في هذا الفعل. المشكلة أن ليس هناك تفسير لغوي مقبول لانقلاب ياء **يزن** واوا، ذلك أنها لم تنقلب واوا في **ييس** أو **يئس** أو **يتم** أو آية كلمة أخرى تبتدئ بياء، بينما يسهل تفسير انقلاب الواو ياء في **مِوْزان** في نطاق قانون المماثلة الذي أشرت إليه. فالواو تصبح ياء حين ترد "ساكنةً " (قبل صحيح) مسبوقةً بكسرة وذلك مماثلة للكسرة، تماما كما تصبح الياء واوا إذا وردت "ساكنةً" (قبل صحيح) مسبوقة بضمّة، وذلك مماثلة للضمة (**مُيْقِن** ← **موقِن**)[13]

للواصف التقريريّ أن يدّعي أن أصل كلمة **جَنْب**، مثلا، **جَمْب** لأنها تلفظ هكذا بالميم. وليس هناك ما يمنع من أن يكون في هذا محقّا من حيث المبدأ. غير أنّ عليه إذا أصرّ على أن الميم أصلية في الكلمة السابقة وليست منقلبة عن نون، أن يفسّر وجود النون في الجمع: **جنوب**، وفي الافعال **جَنَبَ** **وجَنَّبَ** **وجانَبَ** إلخ ومشتقاتها. ولا يُكتفى منه بأن يقول: "هكذا يلفظها العرب: بالميم في المفرد وبالنون في الجمع"، ذلك أنّ العرب يبقون الأصول الثلاثة الموجودة في المفرد في الجمع أيضا وبنفس الترتيب: **حقل**: **حقول**، **قلب**: **قلوب**، **طبل**: **طبول**، إلخ. وهذا ينطبق على الميم أيضا: **شمس**: **شموس**، **رمس**: **رموس**، **جمع**: **جموع**، إلخ. وكان من الطبيعيّ أن يرد جمع **جمب** على **جموب** لو كانت ميمها أصلية. إنّ الذي يعتبر النون هي الأصل في **جنب** يستطيع أن يفسّر لفظها ميما في المفرد دون الجمع بأنّ ذلك يحدث، كما لاحظ القدماء، في جميع الحالات التي ترد فيها النون "ساكنة" قبل الباء. فهي في هذه الحالة تتغيّر إلى صوت شفوي يحتفظ بجميع سِمات النون – ومنها سِمَة "الأنفية" أو "الغنة"– ما عدا المخرج الذي كان من الأسنان فأصبح من الشفتين مماثلة لمخرج الباء الشفوي.

وهذه الظاهرة لا تقتصر على العربية ففي الانجليزية، مثلا، يقولون: indecisive، inadequate إلخ. ولكنهم يقولون imbalance، impossible إلخ. فيقلبون النون إلى نظيرها الشفوي، أي الميم، مماثلة لصوتي الـ p والـ b الشفويين. والاتّفاق في المخرج بين الصوت الأنفي والصحيح الذي يليه، وبخاصة إذا كان هذا الصحيح غير مستمرّ(وقفيّ) ظاهرة شائعة في اللغات[14].

وحين أقول إنّ عالِم اللغة يجب أن يقدّم تفسيراً لمثل هذه الظواهر اللغوية لا أعني أنّ كلّ شيء في اللغة يمكن أن يفسّر، فليس هناك تفسير لمجيء كلمة **رجل**، مثلا، أو كلمة **حجر** أو كلمة **ضرب** على هذه الصورة. ولا لوجود راء في أول كلمة **رجل** أو آخِر كلمة **حجر** أو منتصف كلمة **ضرب** أيّ تفسير لغويّ مقبول. ولكن يجب ألاّ نخلط بين ما يمكن (بل ويجب) تفسيره باعتبار أنه داخل في نطاق علم اللغة، وبين ما لاَ يمكن تفسيره لأنه خارج عن هذا النطاق.

فمما يجب تفسيره، مثلا، وجود صيغة واحدة لاسم الفاعل واسم المفعول في مثل **محتلّ** في الوقت الذي يوجد صيغتان مختلفتان لهما عادة. وليس كافياً أن نقول إنّ اسم الفاعل واسم المفعول لهما نفس الصيغة إذا اشتقّا من فعل **احتلّ** وأمثاله، فهناك سؤال لا بدّ من الإجابة عنه لأنّ الإجابة عنه من صميم علم اللغة: لماذا تكون صيغة اسم الفاعل من **احترم** أو **انتظر** مختلفة عن صيغة اسم المفعول، ولا تكون كذلك في مثل **احتلّ** أو **اجترّ**؟ ونحن مضطرّون لكي نجيب عن هذا السؤال إجابة مقبولة أن نتبنّى رأي القدماء الذي يرفضه الوصفيون، الرأي القائل إنّ أصل **احتلّ**: **احتلَلَ** على وزن **افتعل** (لا تختلف في ذلك عن **احترم**، مثلا، إلا في أن عين فعل **احتلل** وفاءه **مِثلان**)، وبالتالي فإنّ أصل اسم الفاعل منه **محتلِل**، بالكسر، وأصل اسم المفعول **محتلَل**، بالفتح، وهما بهذا لا يختلفان عن **محترِم** و**محترَم**. وأما الصيغة الواحدة **محتلّ** فقد

نتجت من تطبيق قاعدة حذف الكسرة الواقعة بين اللامين في **محتلِل** (م ـُ ح ت ـَ ل ـِ ل)، والفتحة الواقعة بينهما في **محتلَل**(م ـُ ح ت ـَ ل ـَ ل) وهي قاعدة صوتية أشرت إليها في مكان سابق من هذا الفصل.

من كلّ هذا نلاحظ أنّ إنكار وجود أصل يخالف ظاهر اللفظ يحول دون صياغة قواعد عامّة في اللغة (كما سنرى أيضا في بعض الفصول القادمة)[15].

ولست أريد أن أترك عند القارئ انطباعاً خاطئاً هو أنّ اللغويين القدماء كانوا محقّين في كلّ ما قالوه، أو أنهم لم يلجأوا إلى تعليلات غير علمية في بحوثهم اللغوية[16] ولكنني وددت أن أوضح أنّ المنهج"الوصفيّ التقريريّ" ليس المنهج الأمثل في اللغة، وأنّ قدماء اللغويين العرب لم يجانبوا الصواب في كثير مما اعتبره الوصفيون المحدثون انحرافاً عن المنهج اللغويّ السليم. فافتراض أصل مختلف عن ظاهر اللفظ في مثل الأمثلة السابقة وتفسير تحوّل ذلك الأصل إلى الصورة الملفوظة تفسيرا يستند إلى قوانين لغوية لا يدخلان في نطاق التأويلات الغيبية أو "المنطقية"، بل هما من صميم علم اللغة.

الحواشي

1- أنيس فريحه، "منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري" ص182.

2- فريحة، المصدر السابق. وانظر أيضاً: إبراهيم السامرائي، **الفعل زمانه وأبنيته** ص110 حيث يقول: "وينبني على هذا أن ليس لنا أن نقول إنّ المدّ في **قال** آت من واو متحركة والأصل **قول**، وكذا في **باع** فإنها من **بيع**. والحقيقة أن الفرق كبير بين هذا المدّ والواو المتحركة والياء المتحركة في **قول** و **بيع**. وعلى هذا فلا يصح أن يكون أصل **قال** و **باع**: **قول** و **بيع**".

3- الألف التي تلي الواو في الكتابة لا قيمة صوتية لها هنا، ولذا يجب أن تُهمل في التحليل اللغوي والكتابة الصوتية.

4- التخلّص من العلّة القصيرة في هذه الحالة يمكن تفسيره في نطاق القانون اللغويّ المعروف بقانون "الحدّ الأدنى من الجهد" (the least effort)، فالمتكلم حين يتخلّص من العلّة القصيرة في هذه الحالة يوفّر بعض الجهد الذي يبذل في تغيير وضع أعضاء النطق بعد لفظ الصوت الأوّل من الصحيحين المثلين من أجل لفظ العلّة الواقعة بينهما، ثم العودة إلى ذلك اللفظ ذاته للفظ الصحيح

الثاني. فهو بالتخلّص من الفتحة الواقعة بين الدالين في **مَدَدَ** (م َ د َ د َ)، تصبح الدالان متواليتين فينطق بهما كلتيهما قبل أن ينقل أعضاء نطقه إلى وضع جديد.

5- الأصل في التخلّص من العلّة القصيرة بين المِثلين من الصحاح هو الحذف كما في **مدّ** أو **امتدّ**: م َ د َ د َ ← م َ د د َ ، ولكن إذا كان هذا الحذف يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح، ("التقاء ساكنين" حسب تعبير القدماء)، فإن التخلّص من العلّة القصيرة يتم بالقلب المكاني بين العلّة والصحيح الذي يسبقها (أي بـ "إلقاء حركة حرف على الحرف الذي يسبقه" على حدّ تعبير القدماء)، وإذا كان هذا القلب المكاني يؤدّي إيضا إلى توالي ثلاثة صحاح فإنّ الكلمة تبقى كما هي، كما في **مَدَدْنَ** (انظر الفصل الثاني).

6- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**: 71.

7- **المُنصِف لكتاب التصريف**: 1 / 190.

8- **الخصائص**: 1/ 256.

9- المصدر السابق: 259 – 260.

10- المصدر نفسه: 257 – 258.

11- أصل هذا الوزن، في الواقع، **افتعل**. انظر الفصل الثامن.

12- لعلّ هذه النقطة تزداد وضوحاً لو أخذنا مثالاً من غير العربية: يضيف الناطق

بالإنجليزية سينا في الجمع، فيقول: books , cats , lips إلخ. غير أنّ هناك كلمات تلفظ فيها علامة الجمع زايا: bags , buds , ribs واللغوي الذي يكتفي بمجرد الوصف قائلاً إنّ علامة الجمع في الإنجليزية هي سين إذا انتهى المفرد بالأصوات الفلانية وزاي إذا انتهى بالأصوات الفلانية لا يعدو الملاحظة السطحية. أمّا التفسير الصحيح الذي عليه أن يقدّمه فهو: أنّ الشيء الطبيعي أن يضيف المتكلم بالإنجليزية سينا في جميع الحالات، ولكنّ السين تصبح زايا، وهو نظيره المجهور، إذا سبقه صوت مجهور، ذلك أن لفظ الزاي بعد مجموعة أصوات معينة ليس مصادفة، فهي جميعا تشترك في خاصة صوتية واحدة هي الجهر. وقد يختلف اللغويون حول أصل علامة الجمع هذه: أهي سين تقلب زايا بجوار الأصوات المجهورة أم زاي تقلب سينا بجوار الأصوات غير المجهورة، ولكنهم لا يختلفون في أنّ للصوتين أصلا واحدا. (تُلفظ علامة الجمع بعد الأصوات "الصفيرية" زايا مسبوقة بكسرة كما في quizes، classes إلخ).

13- وكان من الممكن أن تنقلب العلّة مماثلة لشبه العلّة التي تليها، أي تنقلب الكسرة في **مِوْزان** إلى ضمّة فتصبح **مُوْزان**، وتنقلب الضمّة في **مُيْقِن** إلى **كسرة** فتصبح **مِيْقِن**. وقد أشار اللغويون العرب إلى وجود كلمات مثل **بوعَ** و **قولَ** (بدلا من الفعلين المبنين للمجهول **بيعَ** و **قيلَ**) في بعض اللهجات العربية، مما يدلّ على أنّ قواعد المماثلة بين العلل وأشباه العلل لم تكن واحدة في جميع اللهجات العربية: انظر **المنصف**: 1/ 249 – 251.

14- انظر: Sanford A. Chane , **Generative Phonology** , P. 51.

15- انظر، مثلا،"صياغة فعل الأمر"، الفصل الخامس.

16- انظر، مثلا، تعليل ابن الانباري لاختلاف "حركة الوصل" في لام التعريف عنها في الأسماء والأفعال التي تبدأ بـ "همزة وصل" حيث يقول: "أمّا الهمزة لما دخلت على لام التعريف ففتحت لثلاثة أوجه: أحدهما أن الهمزة لّما دخلت على لام التعريف وهي حرف، أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل. والوجه الثاني أن الحرف أثقل، فاختاروا له الفتح لأنه أخفّ الحركات .. " **أسرار العربية**: 401، وتعليل الزجاجي لـ " سكون" لام التعريف: "وأمّا وجوب سكونها، فإنما وجب ذلك لأن اللامات التي تقع في أوائل الكلمة غيرها ذهبت بالحركات فذهبت لام الابتداء ولام المضمر بالفتح، ولام الأمر ولام كي بالكسر، ولم يبق غير الضمّة أو السكون فاستثقل في لام التعريف الضم لأنها كثيرة الدور في كلام العرب ... فلما لم يمكن تحريكها بإحدى هذه الحركات لما ذكرنا ألزمت السكون ... " (**اللامات**: 20)، وهي تعليلات غير مقبولة علميًا.



الفصل الثاني

الصحيح "المشدّد" صحيح واحد "طويل" أم صحيحان "قصيران" ؟

الفصل الثاني

الصحيح "المشدّد" صحيح واحد "طويل" أم صحيحان "قصيران" ؟

الاختلاف في طول الأصوات ظاهرة مألوفة في اللغات، وهي أشيع في العلل منها في الصّحاح. وقد يكون الطول سِمَة مميّزة distinctive feature له تأثير على معنىً الكلمة، وقد لا يكون. فطول العلّة في العربية، مثلا، يميّز بين **كاتبَ** و **كَتَبَ**، وبين **عالَمٌ** و **عَلَمٌ** إلخ. وهو كذلك سمة مميزة في لغات عدة منها الدنمركية والفنلندية واليابانية والكورية[1]. و"طول" الصحيح يميّز في العربيّة بين **دَرَسَ** و **دَرَّسَ**، وبين **حالٌ** و **حالٌّ** إلخ. وهو سِمَة مميّزة أيضا في الإيطالية وبعض اللغات الأخرى[2].

وقد لا يكون لظاهرة الطول هذه أيّ قيمة من حيث التمييز بين معاني الكلمات، كما هو الحال في طول العلّة في الإنجليزية، مثلا. فطول العلة في sad بالمقارنة مع sat أو في rise بالمقارنة مع rice إلخ لا يميّز بين معاني الكلمات. وكذلك طول الصحيح في مثل send بالمقارنة مع sent لا أثر له على المعنى. ففي هذه الحالات وأمثالها يكون طول الصوت مرتبطا ببعض خصائص الأصوات التي تجاوره[3]، أو بعض خصائص الصوت ذاته[4]، أو المقطع الذي يقع فيه ذلك الصوت. فاختلاف طول العلّة في المثالين الأوّل والثاني؛ واختلاف طول الصحيح الأنفي في المثالين الثالث والرابع، يعود إلى أنّ الصحيح الذي يلي الصوت " الطويل" مجهور، بينما الصحيح الذي يلي الصوت "القصير" غير

مجهور[5]. واختلاف الطول في المقطع الأول in في الكلمتين الانجليـزيتين insight و incite يعود إلى أنّ النبر الرئيس main stress يقع عليه في الكلمة الأولى دون الثانيـة. (في الكلمـة الثانية يقع النبر الرئيس على المقطع الثاني)[6].

وليس غريباً أن لا يلاحظ معظم المتكلمين والسامعين فرقا في الطول بـين العلّـة في sad والعلّة في sat، أو بين النون في send والنـون في sent، أو بـين المقطـع الأوّل في insight والمقطع الأول في incite. فلو كان معنى sad مثلاً، يتغيّر إذا قصّرت العلّـة، أو معنى sat إذا أطيلت، لما فات المتكلم أو السامع ملاحظة الفرق في الطول. ومثـل هـذا يقال في الأمثلة الأخرى[7].

والطول، سواء أكان في الصحيح أم العلّة، يختلف تحليله (مـن الناحيـة الصـوتية اللغوية phonologically، لا من الناحية الصوتية اللفظيـة phonetically) مـن لغـة إلى لغة. فقد يكون من الأفضل اعتبار الصحيح الطويل، أو العلّـة الطويلـة، صـوتاً لغويـاً واحداً له نظير قصير، وقد يكون من الأفضل اعتباره صوتين قصيرين مِثْلين متتـابعين. فما التحليل الأفضل لطول الصحيح والعلّة في اللغة العربية؟

سأتناول فيما تبقّى من هذا الفصل طول الصحيح، على أن أناقش طـول العلّـة في الفصل القادم:

يرى بعض اللغويين أنّ الصحيح " المشدّد" أو "المضعّف" يجب أن يعتبر صحيحاً واحداً طويلاً لا صحيحين متواليين. فهذا فندريس مـثلاً، يقـول: "...ففـي كـل سـاكن انفجاري إذن ثلاث خطوات متميزة: الإغلاق أو الحبس، والإمسـاك الـذي **قـد يكـون طويل المدى أو قصيره**، والفتح أو الانفجار. عند إصدار ساكن بسيط مثل التـاء t، فـإن الانفجار يتبع الحبس مباشرة، والإمساك يضؤل إلى مدى لا يكاد يحس. وعلى العكس

من ذلك تظهر الخطوات الثلاث بوضوح فيما يسمى بالسواكن المضعفة، **وهي ليست إلا سواكن طويلة ... ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في أتّا** atta فالعناصر المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انحباسي يتبعه عنصر انفجاري، ولكن بينما نجد العنصر الانحباسي في ata يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة نجده في atta ينفصل عنه بإمساك يطيل مدى الإغلاق[8] ". وما ينطبق على "الساكن الإنفجاري"، أي غير المستمر أو الوقفي، ينطبق أيضاً على الاحتكاكي، أي المستمرّ. فالصحيح " المضعّف" في مثل **كسّر**، مثلاً، يعتبر من وجهة النظر هذه صحيحاً "طويلاً" يقابله الصحيح الموجود في **كسَر**.

ولعلّ الذين أدخلوا نظام الكتابة في العربية أو اللغات السامية بشكل عام كانوا ينظرون إلى " الطول" هذه النظرة نفسها، بدليل أنهم رمزوا إلى الصوت " الطويل" بحرف واحد لا بحرفين، وسموا ذلك " تشديدا" [9] أو " إدغاما" ، وإلاّ كتبت كلمة مثل **قدّم**، مثلا، **قدْدَم** بحرفين.

من الناحية اللفظية phonetically قد يكون الصحيح " المشدّد" صوتا واحدا طويلا، غير أنّ طريقة لفظ الصوت اللغوي ليس المقياس الأهمّ لاعتباره صوتاً لغوياً واحداً أو صوتين. وإنما المقياس الأهمّ هو التحليل الذي يفسّر الظواهر اللغوية تفسيراً أفضل. ومن وجهة النظر هذه نجد أنه لا بدّ من اعتبار الصحيح المضعّف في اللغة العربية صحيحين متواليين، لا صحيحاً طويلاً. والأسباب التي تؤيّد هذا التحليل كثيرة، أهمّها ما يلي:

1- نلاحظ في كثير من الحالات أنّ الصحيح "المضعّف" والصحيحين المثلين يتعاقبان، فالدال مثلاً، صوت "واحد" في **ردّت** ولكنها صوتان في **ردَدْت**،

رغم أن **ردّ** و **ردَدْ** صورتان لوحدة صرفية morpheme واحدة. وكذلك نجد السين صوتاً "واحداً" في **يُحسّون** وصوتين في **يُحْسِسْن**. وهذا التعاقب ظاهرة لا يمكن تفسيرها إلا باعتبار كلّ من الدال "المضعّفة" في **ردّت** والسين "المضعّفة" في يحسّون صوتين متواليين، لا فرق بينهما وبين الدالين في **ردَدْت** والسينين في **يحسِسْن** إلاّ أنّ الصوتين في الحالة الثانية يفصل بينهما صوت آخر (فتحة في **ردَدْت** وكسرة في **يحسِسْن**)، بينما لا يفصل بينهما أيّ صوت في الحالة الأولى. قارن بين:

ر ـَ د د ـَ ت و ر ـَ د ـَ د ت ـُ

ي ـُ ح ـِ س س ـُ و ي ـُ ح س ـِ س ن ـَ

بل إنّ تفسير العلاقة بين هاتين الصورتين للوحدة الصرفية الواحدة، وهي أنّ إحداهما هي الأصل والأخرى نشأت منها (بحذف العلّة القصيرة الواقعة بين الصحيحين المِثْلين أو بتغيير موقعها) يشير بوضوح إلى أنّ الصحيح "المضعّف" ليس إلا صحيحين مِثْلين متواليين كما سنرى في الفقرة التالية.

2- يتطلب التفسير الصحيح لكثير من القضايا اللغوية أن نردّ كثيرا من الكلمات إلى أصل أو بنية عميقة deep structure تختلف عن ظاهر اللفظ، وهو أمر أدركه اللغويون العرب القدامى تمام الإدراك، كما ذكرت بشيء من التفصيل في مواضع أخرى(10). فالفعل ردّ، مثلا، يجب اعتبار أصله رَدَدَ. وكذلك يجب اعتبار البنية العميقة لكلمة **يَرُدُّ: يَرْدُدُ، وأحسّ: أَحْسَسَ، ويُحِسّ: يُحْسِسُ، واحتلّ: احتلَلَ، واستمرّ: استمْرَرَ، وأسِنّة: أسْنِنة، ومَفَرّ: مَفْرَر، ومِجَنّ:**

مِجَنّ، و**أعَزّ**: **أعْزَز**[11] إلخ. فإذا قبلنا أنّ أصل **ردّ**، مثلا: **رَدَدَ**، وأصل **يردّ**: **يَرْدُدُ**، فمعنى ذلك أن الدال "الطويلة" ليست إلا دالين متواليتين (رَدَدَ، يَرْدُدُ) نتج تواليهما على هذا الشكل من حذف العلّة الواقعة بينهما في **رَدَدَ** ومن القلب المكاني بين الأولى منهما والعلة التي تليها[12] في **يَرْدُدُ**[13].

ر ـَ د ـَ د ـَ ← ر ـَ د د ـَ

ي ـَ ر د ـُ د ـُ ← ي ـَ ر ـُ د د ـُ

3- من الملاحظ أنّ أوزان العروض في العربية تفرّق بين كلمة مثل **جَدَلَ** وكلمة مثل **جَنْدَلَ**، ولكنها لا تفرّق بين **جَدَّلَ** و **جَنْدَلَ**. فالقيمة العروضية للدال "الطويلة" في **جدّلَ** هي قيمة النون والدال معا في **جندلَ**. فكلمة **جدَلَ** تتألف من ثلاثة مقاطع كلّها من نوع **ص ع** (ص = صحيح، ع = علة قصيرة)، بينما تتألف كلّ من الكلمتين **جدّلَ** و **جندلَ** من مقطع من النوع **ص ع ص** ومقطعين من النوع **ص ع**. فإذا كانت كلمة **جدّل** لا تختلف عن **جندل** في تركيبها المقطعي (ص ع ص/ ص ع / ص ع)، فإنه لا بدّ من اعتبار الدال "الطويلة" صحيحين متواليين.

4- دراسة النبر stress في العربية[14] تتطلب أيضا تحليل الصحيح "المضعّف" إلى صحيحين مِثْلين متواليين. فقواعد النبر لا تميّز بين **كتبْتَ** و **سكّتٌ**، مثلا (فالنبر الرئيس يقع على المقطع الثاني في كلّ من الكلمتين)، ولكنها تميّز بين **سكَتَ** و**سكّتٌ** (فالنبر يقع على المقطع الأول في **سكَتَ** وعلى الثاني في **سكّتٌ**). ولذا فإنّ قواعد النبر لا يمكن أن تصاغ بطريقة عامّة سهلة إلا إذا اعتبر الصحيح

"المضعّف" صحيحين متواليين. ويتّضح من هذه النقطة والنقطة التي سبقتها أنّ الصحيح "المضعّف" يمتدّ على مقطعين في الكلمة العربية، فالجزء الأول منه يقع في نهاية مقطع والجزء الثاني يقع في بداية المقطع الذي يليه. أي أنه يؤدّي، من حيث وظيفته في التركيب المقطعي للكلمة، وظيفة صحيحين متواليين: قارن: ج ـَ ن/ د ـَ / ل ـَ بـ: ج ـَ د / د ـَ / ل ـَ.

5- الصحيح "المضعّف" يكون في كثير من الأحيان ناتجاً من المماثلة التامّة (الإدغام) ففي مثل **اطّرد**، مثلا، أو **يدّعي**، وكلاهما من صيغة **افتعل**، (اطْترد، يدْتعي)، تحوّلت التاء إلى طاء مماثلة للطاء في الكلمة الأولى، وإلى دال مماثلة للدال في الكلمة الثانية. أي أنّ الطاء "الطويلة" في **اطّرد** ليست في الحقيقة سوى طاءين متواليتين، الطاء الأصلية والطاء المنقلبة عن التاء، والدال "الطويلة" ليست سوى دالين متواليتين، الدال الأصلية والدال المنقلبة عن التاء. وكذلك الميم "الطويلة" في **يمّحي**، وأصلها **ينمحي**، ليست إلا ميمين متواليتين، الميم المنقلبة عن النون والميم الأصلية. فتحليل الكلمة إلى جذر و "زائدة " يتطلب اعتبار الصحيح "المضعّف" في أمثال الكلمات السابقة صحيحين متواليين، لا صحيحاً واحداً "طويلاً ".

6- وقد يكون الصحيح " المضعّف" ناتجاً من توالي صحيحين مِثلين، كما في **سكتْتَ** (سكتْ + تَ) **ويسكنّ** (يسكنْ + نَ). وتحليل الكلمة إلى وحداتها الصرفية يتطلب اعتبار الصحيح " الطويل" هنا صحيحين متواليين، الأول آخر صوت في الفعل ذاته، والثاني أوّل صوت في اللاحقة suffix، قارن بـ **كتبْتَ** و **يكتبْنَ**، مثلا[15].

7- بل إنّ الصحيح " المضعّف" قد يكون ناتجاً من اتّصال في اللفظ بين كلمتين مستقلتين، الأولى تنتهي بصحيح والثانية تبدأ بصحيح مماثل، كما في **كَمْ مَلَكَ** (قارن بالميم " المضعّفة " في **كمَّلَكَ** " كمَّلَ + كَ ")، أو **قَدْ دَهاني** (قارن بالدال " المضعّفة " في **قدَّ هاني**). وتحليل اللفظ المنطوق إلى الكلمات التي يتألف منها في أمثال العبارتين السابقتين يحتّم اعتبار الصحيح "المضعّف" صحيحين متواليين.

8- الصحيح " المضعّف " لا يختلف عن أيّ تتابع من صحيحين في العربية من حيث المواقع التي يمكن أن يحلّ فيها في الكلمة، فكما أنّ العربية لا تجيز البدء بـ" الساكن" (بصحيحين متواليين) ولا تجيز توالي ثلاثة صحاح (التقاء ساكنين)، فإنها كذلك لا تجيز البدء بالصحيح " المضعّف" أو توالي صحيحين أحدهما " مضعّف". فقواعد النسيج الصوتي، أو التركيب الصوتي، للكلمة العربية يتطلب إذًا اعتبار الصحيح " المضعّف" صحيحين متواليين.

9- ثم إنّ هناك قوانين صوتية في العربية تتصل بتوالي الصحاح، تنطبق على الصحيح المضعّف وعلى الصحيحين المتواليين دون تمييز. من هذه القوانين قانون إضافة علّة إذا ابتدأ المنطوق utterance بصحيحين متواليين (منعاً لـ" البدء بساكن") أو توالى فيه ثلاثة صحاح ("التقاء ساكنين")(16) كما في: **إقتصِدْ** واكتبِ **الجملة**. فهذا القانون ينطبق أيضاً إذا ابتدأ المنطوق بصحيح " مضعّف" كما في **اتّعظ** و **اكتبِ الرسالة**. ولكي يكون هذا القانون عامّاً، فإنه لا بدّ من اعتبار الصحيح " المضعّف" صحيحين متواليين.

10- وهناك أيضاً قانون صوتيّ آخر لا يميز بين الصحيح " المضعّف" والصحيحين المتواليين. هذا القانون هو تقصير العلّة الطويلة إذا وقعت قبل صحيحين متواليين (قبل صحيح " ساكن" كما في **يقُمْن** وأصلها " **يقومْ+نَ** " أو **فِلْبيت** " في البيت"). إنّ هذا القانون يُطبَّق أيضاً إذا وقعت العلّة الطويلة قبل صحيح "مضعّف"، كما في **يكُنّ** وأصلها **يكونّ** (**يكونْ** + نَ) أو **فِدّار** (في الدار). ولكي يكون هذا القانون عامّا، فإن الصحيح المضعّف يجب أن يُعتبر صحيحين متواليين.

11- وما قيل عن القواعد الصوتية يقال أيضاً عن القواعد الصرفية، فهذه أيضاً تعامل الصحيح "المضعّف" معاملة الصحيحين المتواليين. من ذلك مثلاً، إضافة علّة طويلة (ألِف) بين عين الكلمة ولامها عند صياغة جمع بعض الكلمات، أو إضافة فتحة وياء بين عين الكلمة ولامها للتصغير:

قارن: **أحْمال** (جمع حِمْل) و **أسْرار** (جمع سِرّ)

قُرَيْد (تصغير قِرد) و **دُبَيْب** (تصغير دُبّ)

من كل ما سبق يتّضح أنّ الصحيح "المضعّف" لا يمكن اعتباره في العربية صحيحا واحداً " طويلا " من الناحية الصوتية اللغوية (الفونولوجية)، سواء أكان من الناحية الصوتية اللفظية (الفونوتيكية) صوتاً واحداً أم لم يكن، وسواء أرمز إليه في الكتابة بحرفين أم بحرف واحد فقط.

الحواشي

1- انظر:

Peter Ladefoged, **A course in Phonetics,** p. 223.

2- المرجع السابق، الصفحة ذاتها. وانظر أيضاً

J.D. O'connor, **Phonetics,** p. 197.

3- من أمثلة ذلك أن العلّة الواقعة قبل صحيح مستمرّ (احتكاكي) تكون أطول من نظيرها الواقعة قبل صحيح غير مستمرّ (وقْفي)، والعلّة الواقعة قبل صحيح مجهور تكون أطول من نظيرها الواقعة قبل صحيح غير مجهور انظر:
Bertil Malmberg, **Phonetics**, p. 75.

4- من أمثلة ذلك أنّ الصحيح المستمرّ (الاحتكاكي) أطول من الصحيح غير المستمرّ (الوقْفي)، والصحيح غير المجهور أطول من الصحيح المجهور. (المرجع السابق، الصفحة ذاتها).

5- انظر المرجع قبل السابق ص 197.

6- المرجع نفسه، ص 195.

7- يرى العربيّ الفرق بين العلّتين في مثل seat و sit وفي مثل food و foot، فرقاً في الطول، أمّا أبناء اللغة الإنجليزية فيرونه فرقاً في النوع. والعربيّ لا يلاحظ الفرق النوعي ويلاحظ الفرق الكمّي بدلاً منه لأنّ الطول هو السمة المميّزة في العربية بين العلل المتماثلة. فهو لا يلاحظ الفرق النوعي بين صور الكسرة

المختلفة أو صور الضمة المختلفة لأنّ تلك الصور تقع في توزيع تكاملي في اللغة العربية، ولا يؤثر اختلافها على المعنى. فلكلّ من الكسرة والضمة أربع صور لفظية: واحدة تقع في نهاية المقطع ("المفتوح")، كما في **تِلال** أو **أنتِ**، **وثُلاثي** أو **ذهبتُ** (حيث يلي الكسرة أو الضمة صحيح بعده علّة، أو لا يليهما شيء)، وصورة تقع في وسط المقطع "المقفل"، كما في **تِبْنٌ** أو **تِهْ**، **وتُبْنا** أو **تُبْ** (حيث يلي الكسرة أو الضمة صحيحان متواليان في وسط الكلمة أو صحيح "ساكن" في آخرها). أما الصور الأخرى، فهي المُطْبَقة (المفخّمة). ومن أمثلتها في المقاطع "المفتوحة" الكسرة في **طِراز** أو **أعطِ**، والضمّة في **طُرِد** أو **يغلطُ** وفي المقاطع "المغلقة" الكسرة في مثل **طِيْنا** والضمّة في مثل **طُلْنا**. وبما أنّ هذه الصور اللفظية المختلفة لكلّ علّة مرتبطة بالأصوات المجاورة ولا قيمة لها في تحديد المعنى، فإنّ من الطبيعي أن تُعتبر صوتاً لغويّا واحداً phoneme، وأن يكون لها رمز كتابيّ واحد. كما أنّ عدم ملاحظة الفروق بينها أمر طبيعيّ كذلك.

8- جوزف فندريس، **اللغة**، ص 48 – 49، وقد أبرزْتُ العبارات التي تهمّنا في هذا النصّ. وانظر أيضا: **دراسات في علم اللغة** لفاطمة محجوب، حيث تسمّي الصحيح "المضعّف" "الصامت الطويل" ، ص 14.

9- إن كلمة "تشديد" نفسها وعلامة "الشدّة" (وهي اختصار فعل الأمر **شُدّ**) تدلاّن على أنّ قدماء اللغويين كانوا يعتبرون الصحيح "المضعّف" صحيحاً واحداً " يَشُدُّ " عليه الناطق أو يطيله، أكثر من الصحيح العادي.

10- انظر الفصل الأول. وهي قضيّة سأتعرّض لها أيضاً في بعض الفصول القادمة.

11- لاحظ كيف يظهر الصحيح " المضعّف" في مِجَنّ أو أعَزّ صحيحين عند تصغيرهما (مُجَيْنِن، أعَيْزِز).

12- وهو ما سمّاه اللغويون العرب " نقل حركة حرف إلى حرف سابق" (انظر المقدّمة).

13- انظر الفصل الثامن.

14- انظر الفصلين السادس والسابع.

15- وهذا ينطبق أيضا على الصحيح " الطويل" في مثل unnoticed (un + noticed) في الإنجليزية.

16- انظر الفصل الخامس.

17- انظر الفصل الرابع.

الفصل الثالث

العلّة الطويلة علّة واحدة أم علّتان قصيرتان متواليتان؟

الفصل الثالث

العلّة الطويلة علّة واحدة أم علّتان قصيرتان متواليتان؟

قلت في الفصل السابق إنّ التحليل اللغوي السليم يتطلب اعتبار الصحيح "المضعّف " صوتين مِثلين متواليين لا صوتاً واحداً "طويلاً ". فهل نستطيع اعتبار العلّة (الحركة) الطويلة في العربية أيضاً صوتين مِثلين متواليين؟ بكلام آخر، هل نستطيع اعتبار الألف في مثل **قام** (وهي فتحة طويلة) فتحتين متواليتين، والواو في مثل **صبور** (وهي ضمة طويلة خلاف الواو في مثل **وصل** أو **حوْل** أو **حوّل**)[1] ضمّتين متواليتين، والياء في مثل **جميل** (وهي كسرة طويلة، خلاف الياء في **يصل** أو **بيْن** أو **جيّد**)[2] كسرتين متواليتين؟ وإذا كان من الممكن اعتبار الصحيح "الطويل"، أي "المضعّف "، صحيحين متواليين، فلِمَ لا يكون من الممكن اعتبار العلّة (الحركة) الطويلة علّتين قصيرتين (مِثلين) متواليتين؟

لننظر أولاً إلى ظاهرة "الإعلال" في كلمات مثل **قال** و **باع**. يقول النحويون إن **قَوَل** تصبح **قال** و**بَيَع** تصبح **باع** بإبدال الواو والياء فيهما ألِفاً[3] ولكنّ النحويين لا يخبروننا عمّا يحدث للفتحة السابقة للياء والواو والفتحة اللاحقة لهما في أمثال الكلمات السابقة. فكلمة **قَوَل** مثلا، تتألف من ستة أصوات لغوية هي قاف وفتحة وواو وفتحة ولام وفتحة، بهذا الترتيب، كما يتّضح من كتابتها كتابة صوتية (ق ـَ و ـَ ل ـَ). وكذلك تتألف كلمة **بَيَعَ** من ستة أصوات منها فتحة تقع قبل الياء

وأخرى تقع بعدها (ب ـَ ي ـَ ع ـَ) فإذا كانت الألف في مثل **قال** و **باع** منقلبة عن شبه العلّة (الواو في الكلمة الأولى والياء في الكلمة الثانية) فلا بدّ أن نستنتج أن الفتحة السابقة لشبه العلّة والفتحة التالية لهما قد سقطتا.

إن تحليل النحاة هذا يصطدم بعدد من المشكلات: أولاها أن ليس هناك تفسير مقبول لسقوط الفتحتين. وثانيتها أن الواو والياء (وهما تشتركان في عدد من الخصائص الصوتية) ليستا من "جنس" الألف لكي تنقلبا ألِفا. وثالثتها أن الواو (في مثل **وصل** أو **قوْل**) لا تختلف عن الضمة، وهي علة قصيرة، إلا في مقدار المسافة بين اللسان والطَّبَق (أقصى سقف الفم) velum عند النطق بهما (حيث تكون هذه المسافة أقلّ في حالة النطق بالواو)، وبالتالي فإنّ من المنتظر حين تنقلب إلى علّة أن تكون هذه العلة قصيرة[4]. ومن المعلوم أن الألِف ليست علّة قصيرة، بل هي علّة طويلة تقابلها العلة القصيرة المعروفة بالفتحة. وما قيل عن الواو ينطبق أيضا على الياء، فهي حين تنقلب إلى علّة فإن هذه العلّة لا يمكن أن تكون ألِفا لأنّ الألِف ليست من جنس الياء أوّلاً، وليست علّة قصيرة ثانياً. أي أنّ الواو عندما تنقلب إلى علّة فإنّ المتوقّع أن تكون تلك العلّة ضمّة، وأن الياء عندما تنقلب إلى علّة فإن المتوقّع أن تكون تلك العلّة كسرة.

هناك تحليل بديل لتحليل النحاة هذا، وهو تحليل يفسّر الحقائق اللغوية بشكل أفضل ويجيب عن السؤال الذي طُرح في بداية هذا الفصل. إنّ ما طرأ على كلمة **قَوَلَ** حين أصبحت **قال** و **بَيَعَ** حين أصبحت **باع** يمكن تفسيره كما يلي:

أولاً: تُحذف شبه العلة (الواو والياء) إذا وقعت بين علتين قصيرتين مِثلين (أي بين فتحتين أو ضمتين أو كسرتين)[5].

ثانياً: ينتج من العلّتين القصيرتين المثلين - وقد أصبحتا متواليتين بعد سقوط الواو والياء- علّة طويلة من جنسهما. فإذا كانت العلّتان القصيرتان المتواليتان فتحتين فإنه ينتج منهما فتحة طويلة (يرمز إليها في نظام الكتابة العربية بحرف الألف)، وإذا كانتا ضمتين فإنه ينتج منهما ضمّة طويلة، وإذا كانتا كسرتين فإنه ينتج منهما كسرة طويلة.

وهكذا تكون الفتحة الطويلة (الألف) في قال وباع ناتجة من الفتحتين المتواليتين بعد سقوط شبه العلة في قَوَلَ وبَيَعَ، لا من شبه العلة ذاتها.

ق ـَ و ـَ ل ـَ ← ق ـَ ـَ ل ـَ (= قال)

ب ـَ ي ـَ ع ـَ ← ب ـَ ـَ ع ـَ (= باع)

ومثل هذا يقال في ألف أفعال مثل **دعا** أو **بنى**، وأصلهما **دَعَوَ** و **بَنَيَ**، والألف الثانية في أفعال مثل **جارى** و **عادى** ومصادر هذه الأفعال (**مجاراة** و **معاداة**)، وألف أسماء مثل **باب** و **ناب**، وأصلهما **بَوَب** و **نَيَب**، كما يشير وجود الواو في **أبواب**[6] والياء في **أنياب**:

د ـَ ع ـَ و ـَ ← د ـَ ع ـَ ـَ (= دعا)

ب ـَ و ـَ ب ← ب ـَ ـَ ب (= باب)

ومن أمثلة تكوُّن ضمة طويلة من ضمتين متواليتين التغيّر الذي يصيب الفعل المضارع **يدعو** وأشباهه، وأصله **يَدْعُوُ**، على وزن **يَفْعُلُ**. فالواو تسقط لوقوعها بين علّتين قصيرتين مثلين هما الضمّتان، ثم يتكوّن من الضمتين ضمة طويلة:

ي ـَ د ع ـُ و ـُ ← ي ـَ د ع ـُ ـُ (= يدعو)

وكذلك تكون الكسرة الطويلة في الفعل المجهول **بيع** أو **قيل**، وأصلهما **بُيِعَ** و **قُوِلَ**، على وزن **فُعِلَ**، من الكسرتين اللتين تصبحان متواليتين بعد سقوط شبه العلة:

ب ـُ ي ـِ ع ـَ ← ب ـِ ي ـِ ع ـَ[7] ← ب ـِ ـِ ع ـَ (= بيع)

ق ـُ و ـِ ل ـَ ← ق ـِ و ـِ ل ـَ ← ق ـِ ـِ ل ـَ (= قيل)[8]

ومن الأمثلة الأخرى التي تؤيّد صحة اعتبار العلّة الطويلة علّتين قصيرتين (مِثْلين) متواليتين كلمات مثل **بيض**، جمع **أبيض**، **وسود**، جمع **أسود**، وأصلهما **بُيْض** **وسُوْد**، على وزن **فُعْل**، جمع **أفعل**[9]. إنّ تحليل التغيّر الذي يصيب هاتين الكلمتين يحتاج إلى بعض التفصيل واللجوء إلى الحروف اللاتينية للإيضاح:

سبق أن أشرت إلى أنّ الواو في الكتابة العربية تمثّل - **على المستوى اللفظي**- صوتين مختلفين أحدهما علّة طويلة (ضمّة طويلة)، كما في **صبور** و **أبوك**، والآخر شبه علّة لا تختلف عن الأصوات الصحيحة من حيث خصائصها التشكيلية. وسأرمز لهذين الصوتين لإزالة الغموض بحرفين لاتينيين هما ū و w على التوالي. فكلمة **يقول** تكتب yaqūlu وكلمة **قَوْل** تكتب qawl، وكلمة **ولد** تكتب walad. كذلك سأرمز للياء في **جميل** أو **أبيك** بالحرف ī، وللياء في مثل **يد** أو **بَيْن** بالحرف y. فكلمة **جميل** تكتب jamīl، بينما تكتب كلمة **يد** yad وكلمة **بينَ** bayna.

ثم هناك العلّتان القصيرتان المعروفتان بالضمّة والكسرة، وسأرمز للضمة بـ u وللكسرة بـ i. فكلمة **سُدْ**، الأمر من **سادَ**، مثلا، تكتب sud (قارن بـ **سود** sūd) وكلمة **مِلْ**، الأمر من **مالَ**، تكتب mil (قارن بـ **ميل**: mīl، مفرد **أميال**).

وهكذا يكون لدينا الأصوات الثلاثة: u ، ū ،w من جهة، والأصوات الثلاثة: i ، ī ،y من جهة أخرى. وقد سبق أن أشرت إلى أن الواو التي تكتب بالحرف اللاتيني

w لا تختلف عن الضمة u إلا بمقدار الفراغ بين اللسان وسقف الفم عند النطق بهما، وبالتالي فإنّ الصوت الذي رمزتُ إليه بـ w حين يتحوّل إلى علّة فإن هذه العلّة لا يمكن أن تكون طويلة ū، بل قصيرة u أي ضمّة. وكذلك حين يتحوّل الصوت الذي رمزت إليه بـ y إلى علّة فإنّ هذه العلّة تكون قصيرة i، أي كسرة، لا طويلة ī، وهو أمر لا يحتاج إلى كل هذا التوضيح لو كان في الكتابة العربية رمز للضمة الطويلة يختلف عن رمز الواو، ورمز للكسرة الطويلة يختلف عن رمز الياء.

ولكي نتجنب الخلط بين الضمّة الطويلة والواو، والكسرة الطويلة والياء، سأرمز للضمة الطويلة بـ ـُـُ، وللكسرة الطويلة بـ ـِـِ. وبهذا يكون لدينا ستة رموز للأصوات الستة مدار الحديث:

الضمة	ـُ
الضمة الطويلة	ـُـُ
الواو	و
الكسرة	ـِ
الكسرة الطويلة	ـِـِ
الياء	ي

في ضوء ما سبق يمكننا أن نمضي إلى تحليل ما يطرأ على كلمة مثل **سُوْد**: suwd حين تصبح **سود**: sūd، وكلمة مثل **بِيْض**: biyd حين تصبح **بيض**: bīd. واضح من أصل الكلمتين السابقتين أنّ الواو في الأولى منهما لم تكن تختلف عن الواو في **قَوْل**، وأن الياء في الثانية لم تكن تختلف عن الياء في **بَيْن**. غير أنّ الواو "الساكنة"[10] إذا

سبقتها ضمة تتحوّل كما ذكرتُ من قبل إلى علّة من جنسها[11]، وهذه العلّة، كما أشرت لا بدّ من أن تكون قصيرة، أي ضمّة. وكذلك تتحوّل الياء "الساكنة " إذا سبقتها كسرة إلى علّة قصيرة من جنسها، أي كسرة[12]. ولكنّنا نلاحظ أن العلّة في كلمة سود والعلّة في كلمة **بيض** علّتان طويلتان، فكيف نفسّر طول العلّة في هاتين الكلمتين؟

إنّها في رأيي ناتجة من توالي علّتين قصيرتين مِثْلين. ففي كلمة **سود**، وهي تتألف على المستوى اللغوي (الفونولوجي) من أربعة أصوات لغوية (**س ـُ و د**)، تنقلب الواو إلى ضمّة، ويتكوّن من الضمّتين المتواليتين ضمّة طويلة. وفي كلمة **بيض**، وهي تتألف على المستوى اللغوي من أربعة أصوات لغوية كذلك (**ب ـِ ي ض**)[13]، تنقلب الياء إلى كسرة، ويتكوّن من الكسرتين المتواليتين. كسرة طويلة:

س ـُ و د ← س ـُ ـُ د

ب ـِ ي ض ← ب ـِ ـِ ض

قد يعترض معترض فيقول إنه ليس هناك فرق بين **ب ـِ ي ض** و **ب ـِـِ ض** أو بين **س ـُ و د** و **س ـُـُ د**. قد يكون من الصعب فعلا ملاحظة الفرق بين الياء "الساكنة " المسبوقة بكسرة iy والكسرة الطويلة ī، وبين الواو "الساكنة " المسبوقة بضمة uw والضمة الطويلة ū. غير أنّ هذا الفرق يتّضح حين نقارن بين كلمة مثل **أبيّات** و **أبي ياسر**، وهو فرق لاحظه قدماء اللغويين العرب حين أشاروا إلى أنّ هناك "إدغاما " في مثل **اخْشَوْا واقدا واخْشَيْ ياسرا**، ولكن ليس هناك "إدغام " في **ظلموا واقدا و لا تظلمي ياسرا**[14].

ومما يدلّ على أنّ العلّة الطويلة تتألف من علّتين قصيرتين مِثْلين ما نلاحظه عند مقارنة كلمة مثل **عُلُوّ** (بوزن **فُعُلّ**) بكلمة مثل **عُلوم**(بوزن **فُعول**)، وكلاهما في الأصل من صيغة واحدة هي **فُعول**.

فمن الملاحظ هنا أن الواو في **عُلوم** تحوّلت على المستوى اللفظي إلى ضمة (نشأ منها ومن الضمّة السابقة لها ضمّة طويلة)، ولكنّها بقيت على حالها في **عُلُوّ**، لأنّ قاعدة تحوّل الواو إلى ضمّة تُطبَّق إذا كانت الواو (المسبوقة بضمّة) "ساكنة "، أي غير متلوّة بعلّة (وذلك بأن تكون إمّا واقعة في نهاية الكلمة، أو متلوّة بصحيح) **مشروطة بأن لا يكون الصوت التالي لها شبه علّة (واواً أخرى)**. ولذا فإن القاعدة تُطبَّق على أمثال **عُلوم**، ولكنها لا تُطبَّق على أمثال **عُلُوّ**:

ع ـُ ل ـُ و م ← ع ـُ ل ـُ ـُ م

ع ـُ ل ـُ و و (لا تتغير)

وما قيل عن الواو ينطبق أيضا على الياء، فهي تتحوّل إلى كسرة إذا سبقتها كسرة ولم يلها شيء أو تلاها صحيح، ولكنها تبقى على حالها إذا تلتها ياء أخرى. فهي تتحوّل إلى كسرة في مثل **عَليم** أو **معلّمين** أو **فيه**، ولكنها لا تتحوّل في مثل **عَلِيّ** أو **هَدِيّة**[15]:

عـَ ل ـِ ي م ← ع ـَ ل ـِ ـِ م

ع ـَ ل ـِ ي ي (لا تتغير)

وهكذا نلاحظ أنّ اعتبار العلّة الطويلة علّتين قصيرتين متواليتين يفسّر بعض التغيّرات الصوتية بطريقة أفضل. فلو أخذنا التغيّر الذي اعتبرته تحوّل شبه علّة إلى العلّة القصيرة التي تجانسها، مثلا، فإن التمسّك باعتبار العلّة الطويلة علّة واحدة لا

تتجزأ لا يسمح بتفسير ما يحدث عندما تتحول ـُـو في مثل **مكتوب** أو **حضور** أو **يقول** أو **سود** إلى ضمّة طويلة تفسيرا مقبولا، لأنّ الخيار الوحيد الذي يكون أمامنا هو اعتبار هذا التغيّر سقوطا للواو ثم إطالة للضمة. وليس لديّ شكٌّ في أنّ التفسير الذي ذكرته أفضل، لأنه أسهل من جهة، ومن جهة أخرى يتلاءم مع الحقائق الصوتية. فهو يعني أنّ اللسان لا يرتفع عند نطق الواو إلى المستوى المطلوب لنطق شبه العلّة، وإنما يبقى على المستوى الذي نطقت فيه الضمة السابقة للواو، مما يجعل الواو تنطق علّة (ضمّة) بدلا من أن تنطق شبه علّة (واو)[16].

وفضلاً عن ذلك فإن اعتبار العلّة الطويلة علّتين قصيرتين متواليتين يمكّننا من صياغة القواعد صياغة أعمّ كما سنرى في بعض الفصول القادمة[17]. ويكفي أن أشير هنا إلى أنّ "جزم" المضارع، مثلاً، يصبح عمليّة واحدة إذا اعتبرت العلّة الطويلة علّتين قصيرتين بدلا من أن يكون عمليّتين. فباعتبار العلّة الطويلة علّة واحدة يكون جزم المضارع (جزما) أي حذفا، للعلة القصيرة الأخيرة في مثل **يكتبُ**، ولكنه يكون تقصيرا للعلة الطويلة في مثل **يدعو** أو **يبني**. وكذلك يبقى "الجزم" أيضا عمليّتين إذا اعتبرت العلّة الطويلة علّة قصيرة متلوّة بشبه علّة من جنسها، حسب المفهوم المعروف للجزم في كتب النحو، فهو حذف للعلّة القصيرة، كما في **يكتبْ**، ولكنه حذف لشبه العلّة في مثل **يدْعُ** أو **يبْنِ**:

ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ ← ي ـَ ك ت ـُ ب

ي ـَ د ع ـُ و ← ي ـَ د ع ـُ

وهذا التحليل أسوأ من سابقه لأنه يفترض أن الألف في مثل **يسعى** مسبوقة بفتحة (وهي قضية سأعود إليها في الفصل القادم):

ي ـَ س ع ـَ ا ← ي ـَ س ع ـَ

أما إذا اعتُبرت العلّة الطويلة علّتين قصيرتين متواليتين، فإن الجزم يكون في جميع الحالات حذفاً للعلّة القصيرة الأخيرة، فإذا كان الفعل المضارع منتهيا بعلّتين قصيرتين (علّة طويلة)، فإن الأخيرة منهما فقط تُحذف حسب قاعدة الجزم، وتبقى العلّة القصيرة الأخرى:

ي ـَ ك ت ـُ ب ـُ ← ي ـَ ك ت ـُ ب

ي ـَ س ع ـَ ـَ ← ي ـَ س ع ـَ

ي ـَ د ع ـُ ـُ ← ي ـَ د ع ـُ

ي ـَ ب ن ـِ ـِ ← ي ـَ ب ن ـِ

قد يبدو اعتبار العلّة الطويلة علّتين قصيرتين متواليتين غريبا بعض الشيء، ولكنه في واقع الأمر ليس أكثر غرابة من اعتبار الصحيح "الطويل" صحيحين متواليين. فإذا كان القول إنّ الدال " المضعّفة " في كلمة **ردّ** (ر ـَ **د د** ـَ) قد نتجت من الدالين المتواليتين في (ر ـَ **د** ـَ **د** ـَ) بعد سقوط الفتحة الواقعة بينهما قولا مقبولا، فالقول إن الألف في مثل **باع** قد نتجت من الفتحتين المتواليتين في **بيع** (ب ـَ **ي** ـَ ع ـَ) بعد سقوط الياء الواقعة بينهما ينبغي أن يكون مقبولا[18].

الحواشي

1- رغم وجود رمز كتابي واحد هو الواو لكلا الصوتين، فإنهما مختلفان، فالأوّل علّة لا تختلف عن الضمة إلاّ في الطول، والثاني شبه علّة لا يختلف عن الصحاح في خصائصه التشكيلية، فهو يقع في بداية الكلمة مثلها، ويمكن " تشديده" مثلها، وتليه مختلف العلل (أي " يحرّ ك ") مثلها، ومثلها أيضا لا يقع ثالث صحيحين متواليين فإذا سبق صحيحين متواليين، أو تلاهما، فإن ذلك يستدعي ما يستدعيه وقوع أيّ صحيح في ذلك الموقع من تطبيق لقاعدة إضافة علّة لتجنّب ما سمّاه اللغويون القدماء " التقاء الساكنين ".

2- ما قيل في الحاشية السابقة عن الواو ينطبق أيضا على الياء، فهي أيضا رمز لصوتين مختلفين، أحدهما كسرة طويلة، أي علّة، والثاني شبه علّة لا يختلف عن الصحاح في خصائصه التشكيلية.

3- إنّ اعتبار أصل **قال قَوَلَ** وأصل **باع بَيَعَ** ليس موضع خلاف بيني وبين القدماء، فأنا اعتقد أنهم على حقّ من هذه الناحية، ولكنني أختلف معهم في تفسير تحوّل **قَوَلَ** إلى **قال** و**بَيَعَ** إلى **باع**. وكنت ذكرت في الفصل الأوّل إلى أنّ بعض اللغويين يعترض على رأي القدماء القائل إنّ أصل **قال قَوَل** وأصل **باع بَيَع** جملة وتفصيلا. (انظر الحاشية رقم 2 في الفصل الأول).

4- كذلك لا تختلف الياء (في مثل **يصل** أو **بَيْنَ**) عن الكسرة، وهي علّة قصيرة، إلاّ في المسافة بين اللسان وسقف الفم عند النطق بهما (حيث تكون هذه المسافة

أقلّ في حالة النطق بالياء منها في حالة النطق بالكسرة). انظر: ابراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**: 43.

5- هناك حالات لا تسقط فيها الواو والياء، وهي نفس الحالات التي يقول النحاة إنّ الواو والياء لا تنقلبان فيها ألفا، كما في **غَيَد وحَوَل** الخ. ولعلّ إحدى الفتحتين في مثل هاتين الكلمتين طارئة وأرجّح إذا كان هذا الرأي صحيحا أنّ العلّة الأولى كانت علّة غير الفتحة، وبالتالي لم تسقط الواو والياء كما سقطتا في مثل **قَوَل** و **بَيَع** و **بَوَب** (أصل **باب**) الخ. لأنهما لم تكونا واقعتين بين علّتين مِثلين (لاحظ أن الواو والياء لا تسقطان في مثل **يَدْعُوَ**: ي َ د ع ُ و َ و**يَبْنِيَ**: ي َ ب ن ِ ي َ في حالة النصب لأنهما تقعان بين علّتين غير مِثلين).

6- لاحظ أيضا ظهور الواو في **بوّاب** و **بُوَيْب**، تصغير باب الخ. وليس هناك تفسير لوجود الواو في هذه المشتقات إلا إذا كانت هذه الواو موجودة في البنية العميقة لكلمة **باب**.

7- تتحوّل الضمّة إلى كسرة مماثلة للكسرة التي تلي الياء، وهو تحوّل مشروط بوجود شبه علّة بينهما.

8- قد يكون هناك اختلاف حول تفصيلات التغيّر الذي يصيب **قُوِلَ**: هل تتحوّل الواو إلى ياء قبل سقوطها؟ وإذا كانت تتحوّل إلى ياء، فهل يحدث هذا بعد تحوّل الضمّة إلى كسرة أم قبله؟ ولكن الاختلاف حول هذه التفصيلات لا يؤثّر على النتيجة النهائية، وهي سقوط شبه العلّة وتكوّن كسرة طويلة من الكسرتين المتواليتين.

9- قارن بـ **حُمْر وصُفْر**، جمع **أحمر** و **أصفر** إلخ.

10- أي التي يليها صحيح أو لا يليها شيء.

11- إذا تلا الواو "الساكنة " واو أخرى فإنها لا تتحول إلى علّة كما هو الحال في كلمة **رُوّاد**، مثلا.

12- كذلك لا تتحوّل الياء "الساكنة" إلى علّة إذا تلتها ياء أخرى في نفس الكلمة، كما في **سيّان**. وجدير بالذكر أنّ عدم تطبيق القاعدة على الواو والياء إذا تلاهما واو أو ياء أخرى له ما يشبهه في اللهجات المعاصرة، حيث توجد قاعدة تتحوّل بموجبها كلمة مثل يوم yawm إلى yōm وكلمة مثل bayn إلى bēn. إنّ هذه القاعدة، أي تغيّر aw إلى ō و ay إلى ē لا تُطبَّق إذا تلا الواو "الساكنة" واو أخرى، أو الياء "الساكنة" ياء أخرى، كما في **بيّن** حيث تلفظ bayyan، وليس bēyan، **وسَوَّد** حيث تلفظ sawwad، وليس sōwad.

13- وهي منقلبة عن ب ـُ ي ض، على وزن **فُعْل**، بتحوّل الضمة إلى كسرة مماثلة للياء.

14- انظر على سبيل المثال: **كتاب سيبويه** 2/ 408 – 409، و **المقرّب** 1/ 318 – 319.

15- لقد اعتبرتُ البنية العميقة للضمّة الطويلة: (ـُ و) والبنية العميقة للكسرة الطويلة:(ـِ ي)، إذ ليس هناك – فيما أحسب- علل طويلة في البنى العميقة للكلمة العربية (انظر الفصلين الرابع والسابع).

16- انظر الحاشية الرابعة في هذا الفصل.

17- من ذلك قواعد النبر التي سترد في الفصل العاشر.

18- جدير بالذكر أنّ بعض اللغويين القدماء ألمح إلى أن العلّة الطويلة يمكن اعتبارها علّتين قصيرتين، فهذا ابن جنّي يقول: "... فأنت إذا تكلفت نحو **قاوت** و **قايت** فكأنك إنما مطلت الفتحة، فجاءت الواو والياء فكأنّهما بعد فتحتين ... " (**الخصائص**: 2/ 494). وانظر أيضا: **دراسات في علم اللغة**: 1/ 203، حيث يقول كمال بشر: " فالألِف في نظرهم حركة طويلة لأنه مركب من فتحتين وهو قول صحيح مقبول ... "

الفصل الرابع

بين تقصير العلة الطويلة وحذف شبه العلة

الفصل الرابع
بين تقصير العلة الطويلة وحذف شبه العلة

ما الذي يصيب الفعل المضارع الأجوف المجزوم مثل لم يقُلْ ولم يبعْ؟ هل هو تقصير لعلّة طويلة (ضمّة طويلة وكسرة طويلة) أم حذف لشبه علّة (واو وياء)؟ إنّ اللغويين العرب اعتبروه حذفا للواو والياء كما هو معروف، فهل هم في هذا على حقّ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذه الظاهرة اللغوية لا تقتصر على الفعل الأجوف المجزوم، وإنّما تشمل أفعالا غير مجزومة وأسماء وأدوات وغير ذلك، فهي خاضعة لقانون لغوي عامّ يُطبَّق على العلّة الطويلة في العربية عامّة. وهذا القانون اللغوي يحوّل العلّة الطويلة إلى العلّة القصيرة (الحركة) التي تجانسها في كل حالة تقع فيها هذه العلّة الطويلة قبل صحيح "ساكن"، أي قبل صحيح ليس متلوًّا بعلّة، فتصبح الفتحة الطويلة (الألِف) فتحة، والكسرة الطويلة كسرة، والضمّة الطويلة ضمّة:

أراذْتُ ← أرَدْتُ (قارن: أرادَت، أرادوا الخ)

في البيت ← فِلْبيت (قارن: فيهِ، فيها الخ)

أبو العلاء ← أبُلْعلاء (قارن: أبوكَ، أبوها الخ)

وعلاقة هذه الظاهرة بجزم الفعل المضارع علاقة غير مباشرة كما هو واضح من الأمثلة السابقة، فالقانون اللغوي السابق يُطَبَّق إذا نشأ عن الجزم "سكون" الصحيح التالي للعلّة الطويلة، كما في **يقولْ** و **يبيعْ** و **ينامْ**، ولكنه لا يُطبَّق إذا ظلّ الصحيح الذي يلي العلّة الطويلة في الفعل المجزوم متلوّا بعلّة، كما في **تقولي ويبيعوا وتناما**. وهو لا يميّز بين "السكون" الناتج من الجزم وغيره من أنواع "السكون" (باستثناء "سكون" الوقف كما سنرى). فالعلّة الطويلة تقصُر في أمثال **يقولْنَ ويبيعْنَ ينامْنَ** وفي أمثال **يسألونْ**[1] (يسألونَنَ) و **تعلمينْ** (تعلمينَنَ)، حيث "السكون" لا علاقة له بالجزم. وقد لاحظنا من قبل أنّ هذا القانون اللغوي يُطبَّق على أفعال غير مضارعة وعلى أسماء وأدوات.

والسؤال المطروح هو كيف نصف الظاهرة اللغوية المرتبطة بهذا القانون؟ هل هي "حذف حرف العلّة " كما يقول النحاة؟ أم أنها تقصير للعلّة الطويلة، أي تحويلها إلى العلّة القصيرة (الحركة) التي تجانسها (حذف إحدى العلّتين القصيرتين اللتين تتألّف منهما العلّة الطويلة)؟

إذا أخذنا الفعلين السابقين على المستوى الذي تتحوّل فيه الواو إلى ضمّة (لأنّها واقعة بين ضمّة تسبقها وصحيح يليها، وتتحوّل فيه الياء إلى كسرة (لأنّها واقعة بين كسرة تسبقها وصحيح يليها)، إذا أخذنا هذين الفعلين وأمثالهما على هذا المستوى، فإنّ ما يطرأ عليهما عند تطبيق القانون اللغوي السابق يكون تقصيرا لعلّة طويلة (أي حذفا لإحدى العلّتين القصيرتين المِثلين اللتين تتألّف منهما العلّة الطويلة) لا حذفا لواو أو ياء:

ي ـَ ق ـُ و ل ← ي ـَ ق ـُ ـُ ل ← ي ـَ ق ـُ ل

ي ـَ ب ـِ ي ع ← ي ـَ ب ـِ ـِ ع ← ي ـَ ب ـِ ع

وممّا يؤيّد هذا أنّ الظاهرة التي نناقشها لا تقتصر على الواو والياء، وإنما تشمل أيضا الألِف. فإذا اعتُبر ما يطرأ على أفعال مثل **يقولُ** و**يبيعُ** و**ينامُ** عندما تصبح **يقُلْ** و**يبِعْ** و**ينَمْ** "حذفا لحرف العلة" فإنّ هذا يعني ضمنا أنّ الألِف مسبوقة بفتحة:

ي ـَ ن ـَ ا م ← ي ـَ ن ـَ م

وإذا جاز النظر إلى الضمّة الطويلة على أنّها واو مسبوقة بضمّة والكسرة الطويلة على أنها ياء مسبوقة بكسرة، باعتبار الأصل فيهما (أي على المستوى الفنولوجي)، فإنه لا يجوز مطلقا اعتبار الألِف شبه علّة مسبوقة بفتحة، لأنّ الألِف ذاتها ليست سوى فتحة طويلة[3] أي علّة. ولا مناص من اعتبار التغيّر الذي يطرأ على كلمة مثل **ينامُ** حين تصبح **ينَمْ**، أو **أرادتْ** حين تصبح **أرَدْتُ**، تقصيرا للعلة الطويلة، إذ ليس هناك فتحة قبل الألف[4] ليقال إنّ الألف قد حذفت وبقيت الفتحة الواقعة قبلها. وإذا كان الأمر كذلك، فإنّ من الأفضل أن نعتبر ما يصيب **يقولُ** حين تصبح **يقُلْ**، و **يبيعُ** حين تصبح **يبِعْ**، و **ينامُ** حين تصبح **ينَمْ**، ظاهرة لغويّة واحدة هي تقصير العلّة الطويلة، لا ظاهرتين لغويّتين مختلفتين، إحداهما حذف والأخرى تقصير. وهذا الاطّراد لا يتمّ إلا باعتبار الواو في مثل **يقول** أو **أبوك** (على المستوى اللفظي) ضمّة طويلة، والياء في مثل **يبيع** أو **فيه** كسرة طويلة، وهو أمر لا يناقض الواقع اللغوي، كما لاحظنا من قبل.

ولعلّ الذين اعتبروا ظاهرة تقصير العلّة الطويلة في مثل **يبِعْ** و **يقُلْ** و **ينَمْ** حذفا لـ"حرف علّة" قد تأثّروا بنظام الكتابة العربية. ومما يشير إلى هذا أن ليس هناك من

يتحدّث عن " حذف حرف العلّة " في مثل **في اقتصاد** حيث تلفظ كلمة **في فِـ**: **فِقْتِصاد وأخا الولد** حيث تلفظ كلمة **أخا أخَـ :أخَلْولد**، قارن بالفعل المجزوم **اخَلْ**.

ومن الجدير بالذكر أنّ القاعدة اللغوية التي تحوّل العلّة الطويلة إلى العلّة القصيرة (الحركة) التي تجانسها لا تنطبق على الحالات التي يكون "السكون" فيها طارئا على الكلمة. فالعلل الطويلة في كلمات مثل **معلمونْ** و **معلمينْ** و **معلمانْ** لا تتحول إلى علّة قصيرة حيث تلفظ الكلمات السابقة بـ "سكون " النون، لأنّ الأصل فيها **معلمونَ** و **معلمينَ** و **معلمانِ**[5].

أمّا حين يكون "السكون" أصيلا كما هو الحال، مثلا، في تاء التأنيث في الفعل الماضي، أو التنوين (وهو نون "ساكنة")، فإن العلّة الطويلة تتحوّل إلى العلّة القصيرة التي تجانسها، فيقال **فتًنْ** (فتىً)، وأصلها **فتانْ** (فتى + نْ) **وعصَنْ** (عصًا) وأصلها **عصانْ** (عصا + نْ). كما يقال **رمَتْ** وأصلها **رماتْ** (رمى + تْ)، و **دعَتْ**، وأصلها **دعاتْ** (دعا + تْ)، بينما تبقى العلّة الطويلة دون تقصير في مثل **فتاكُم** (فتى + كُم) **وعصاكَ** (عصا + كَ) **ورماها** (رمى + ها) و **دعاهُم** (دعا + هُم)، لأنّ الصحيح الذي يلي العلّة الطويلة في كلّ من الكلمات السابقة ليس "ساكنا"، فلا يقال: **فَتَكُم** ولا **عَصَكَ** ولا **رَمَها** ولا **دَعَهُم**.

ويتّضح من مناقشة هذه الظاهرة اللغوية أمر في غاية الأهمية، هو بطلان الزعم القائل إنّ حركات أواخر الكلمات من اختراع النحاة. فلو صحّ هذا لما كان هناك تفسير لعدم تقصير العلّة الطويلة في مثل **بابْ** أو **جميلْ** أو **صبورْ** إلخ[6].

الحواشي

1- وقـد ورد في القـرآن الكـريم: "تـالله لتسـألُنّ عمّـا كنـتم تفـترون" (النحل: 56) و "ولتعلمُنّ أيّنا أشدّ عذابا وأبقى" (طه: 71).

2- يرفض كمال بشر رفضا قاطعـا اعتبـار العلّـة الطويلـة شـبه علـة مسـبوقة بعلـة تجانسها. (**دراسات في علم اللغة:** 1/ 200 – 202) وهو محقّ إذا نظرنا إلى هذه العلل الطويلة على المستوى اللفظي للأصوات، ولكنّ رأي القدماء صـحيح في مجمله إذا نظرنا إلى هذه العلل الطويلة باعتبار أصلها، أي على المستوى اللغـوي (الفونولجي) للأصوات. ومشكلة القدماء أنّهم – فيما يتعلق بالعلل الطويلة– لم يميّزوا بين المستويين.

3- وصف إبراهيم مصطفى الألِف بأنها " فتحة طويلـة " (**إحيـاء النحـو**، ص79) وقال ابن جنّي في معرض حديثه عن العلّة الطويلة: "فقد ثبت بمـا وصـفناه مـن حال هذه الأحرف أنها توابع للحركة ومتنشـئة عنهـا، وأن الحركـات أوائـل لهـا وأجزاء منها، وأنّ الألف فتحة **مشبعة** والياء **كسرة مشبعة** والواو **ضمّة مشـبعة**. يؤكّد ذلك عندك أيضا أنّ العرب ربما احتاجت في إقامة الوزن إلى حرف مجتلـب ليس من لفظ البيت فتشبع الفتحـة فيتولـد مـن بعـدها الألـف وتشـبع الكسـرة فتتولد من بعـدها يـاء وتشـبع الضـمة فتتولـد مـن بعـدها واو " (**سـر صـناعة الأعراب**: 26 – 27). ولعلّ القارئ قد لاحظ أنّ ما يُفهم من الشـطر الأول مـن قول ابن جني أنّ الفتحة حين " تشبع" تصبح ألفا، وهو ما أوافقه عليه. غـير أن القسم الأخير من قول ابن جني يفهم منه أنّ الفتحة حين " تشبع " تبقى ويتولد

بعدها ألف إلخ.، وهو أمر أخالفه فيه. وكان ابن جنّي قد ذكر في موضع سابق من **سرّ صناعة الإعراب** (ص19 – 20) "... فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وقد كان متقدمو النحويين يسمّون الفتحة الألِف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة. انظر **الإنصاف لابن الأنباري**: 1/ 23، و **الكتاب** لسيبويه: 2/ 315.

4- تتردّد في كتب النحو عبارة توحي بأنّ الألِف صوت صحيح "ساكن " وهو أمر مخالف للواقع لأنّ " الحركة " و "السكون " مرتبطان بالأصوات الصحيحة (وبينها شبها العلة، الواو والياء)، فكما أنه لا يصحّ أن يقال إنّ الفتحة صوت "ساكن" كذلك لا يصحّ أن يقال إنّ الألِف – وهي ليست سوى فتحة طويلة- صوت "ساكن". ولكن لعلّ النحاة تأثروا بالنظم الكتابية في بعض اللغات السامية الأخرى حيث ترمز الألف إلى صوت صحيح هو الهمزة. ومن المعلوم أنّ الهمزة، كبقية الأصوات الصحيحة، يمكن أن تقع "ساكنة " (مثلا: **رأس، بِئر، بؤس**). وأغلب الظنّ أنّ الألِف في الكتابة العربية كانت في الأصل رمزا للهمزة (كما هي في العبرية والآرامية)، لا للفتحة الطويلة. أمّا الفتحة الطويلة فلم يكن لها رمز قبل إدخال النقط والإعجام وعلامات الضبط. ولا يزال آثار هذه باقية في كتابة المصاحف، حيث تُكتب كلمات مثل **الرحمان وكتاب وأرسلناك ومساجد** الخ. دون ألف (انظر كتاب أنيس فريحه: **الخط العربي** ص 39–40، ومقالة Mingana A, Syriac Influence on the style of the Kur'an p. 17

وسأعود إلى موضوع "سكون" الألف في الفصل السابع "ألِفات أم همزات"؟

5- سأناقش في الفصل السابع حالة أخرى لا تقصَّر فيها العلة الطويلة، وهـي حالـة اسم الفاعل من الفعل "المضعّف" مثل **حالّ** و **جادّ**، رغم أن العلّة الطويلة يليها صحيح "ساكن" كما هو واضح من لفظ الكلمتين السابقتين (حالْـلُن، جادْدُن). (انظر أيضا **دراسات في علم أصوات العربية ج2).**

6- انظر: **أبحاث في الكلمة والجملة**، الفصل السادس.

الفصل الخامس

حول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين في العربية

الفصل الخامس

حول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين في العربية

سأتناول في هذا الفصل أربع قضايا لغوية متعلقة بالكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين، أي الكلمات التي تبدأ بما يسمى "همزة الوصل ". وهذه القضايا هي:

1- التركيب الصوتي للكلمات التي تبدأ بـ "همزة الوصل".

2- "حركة همزة الوصل".

3- صياغة فعل الأمر.

4- الأفعال "الخماسية".

1- التركيب الصوتي للكلمات التي تبدأ بـ"همزة الوصل":

حدّد اللغويون القدماء الكلمات التي تبدأ بما سمّي "همزة الوصل " أو "ألِف الوصل " بالفعل الماضي وفعل الأمر والمصدر من بعض الأفعال الخماسية والسداسية، والأمر من الفعل الثلاثي، وعدد محدود من الأسماء أهمّها: **اسم وابن وامرؤ واثنان** (ومؤنث الكلمات الثلاث الأخيرة)، وأداة التعريف[1].

وقد أجمعوا على وجود همزة في بداية هذه الكلمات حين ترد غير مسبوقة بشيء، أي حين ترد في أوّل الكلام المنطوق، وعلى أنّ هذه الهمزة والعلّة التي تليها، ليستا جزءا من هذه الكلمات.

وقد استدلّ اللغويون القدماء على الفرق بين الكلمات التي تبدأ بـ "همزة الوصل" وتلك التي تبدأ بـ "همزة القطع" بعدم ظهور همزة في بداية النوع الأوّل حين تقع في درْج الكلام، أي حين تكون مسبوقة بلفظ آخر:

هلِ لْولد هنا؟، هلِ بْنك هنا؟، هلِ نْتصرتم؟

وقد اعتبروا ظهور همزة في مثل هذه العبارات "لحنا"[2].

غير أنّ القدماء أشاروا إلى جواز حذف "همزة القطع" في درج الكلام، مثل **مَنَ بوك؟** و **مَنُ مُّك؟** و **كمِ بِلك؟** و **قَدَ فْلح**[4]. وما دام الأمر كذلك فكيف يمكن التمييز بين الكلمة التي تكون فيها الهمزة جزءا من بنية الكلمة وتلك التي "تجتلب لتسهيل النطق بالساكن"؟

مما يميّز الهمزة" المجتلبة "عن الهمزة الأخرى:

1- أنّها إذا كانت "مجتلبة" في الفعل الماضي فإنّها لا تظهر في المضارع[5]:

قارن: **ينطلق ويحترم ويستقبل** مع: **يأمر ويؤلف ويؤازر**[6] حيث تظهر همزة في الأفعال الثلاث الأخيرة ولا تظهر في الثلاث الأولى.

2- وإذا كانت "مجتلبة" في الاسم فإنّها لا تظهر في التصغير[7] ولا في الجمع:

قارن: **بُنيّ وسُميّ ومُريّ** (تصغير **ابن** و **اسم** و **امرىء**)

مع: **أخيّ وأُميْمة وأُرَيْنب** (تصغير **اخ** و **أمّ** و **إرْب**)

وقارن: **أبناء وأسماء** مع: **أأباء** (←**آباء**) و**أأثام** (← **آثام**)

حيث لا تظهر في المجموعة الأولى سوى همزة واحدة هي همزة صيغة **أفعال** في حين تظهر همزتان في المجموعة الثانية، همزة صيغة أفعال وهمزة الاسم المفرد (**أب وإثم**).

3- والهمزة "المجتلبة" لا تظهر في الكلمات التي تسبقها همزة الاستفهام:

قارن: **أبْنك؟، أنْتصر؟، آلْقوم؟** (حيث لا يجوز: **أإِبنك؟، أإِنتصر؟، آألقوم؟**)

مع: **أأبوك؟، أأمّك؟، أإِبلُك؟**

4- إنّ سقوط الهمزة في مثل **منَ بوك؟، منُ مُك؟، كمِ بِلُك؟، قدَ فْلح** يختلف عما يبدو سقوط الهمزة في مثل **منِ بْنك؟، منِ لْقوم؟، قدِ نْتصر**. ففي الأمثلة الأولى نلاحظ أن العلّة (الحركة) التي تلت الهمزة لم تسقط. ولهذا لم يكن هناك حاجة لإضافة "حركة " للوصل[8]. وأمّا في الأمثلة الأخيرة فقد ابتدأت الكلمة الثانية في كلّ عبارة بـ "ساكن " (بصحيحين متواليين)، ولذا فقد احتيج إلى إضافة "حركة " للوصل.

وقد يقال ولِمَ لا نعتبر الكسرة في العبارات الأخيرة أيضا جزءا من الكلمات التي تليها، كما اعتبرنا الكسرة الأولى في عبارة **كمِ بلك** جزءا من **إبل**؟ والجواب أنّ الفرق يتّضح في الأمثلة التي تكون فيها " حركة الوصل " مختلفة عن العلّة التي تلي الهمزة. ولنأخذ أوّلا أمثلة تكون فيها "حركة الوصل" الكسرة، والعلّة التي تلي الهمزة الفتحة أو الضمة، ثم لنأخذ بعد ذلك أمثلة تكون فيها "حركة الوصل" الضمّة[9]، والعلّة التي تلي الهمزة الفتحة أو الكسرة:

قارن: (أ) **مَنْ أبوكَ؟ ← مَنَ بوكَ؟**

(م ـَ ن + ء ـَ ب ـُ ـُ ك ـَ ← م ـَ ن + ـَ ب ـُ ـُ ك ـَ)

مع: (ب) مَنْ القوم؟ ← مَنِ لْقوم؟

(م ـَ ن + (ء ـَ) ل ق ـَ و م ← م ـَ ن + ـِ + ل ق ـَ و م)

وقارن: (أ) مَنْ أُمّكَ؟ ← مَنُ مُّكَ؟

(م ـَ ن + ء ـُ م م ـُ ك ـَ ← م ـَ ن + ـُ م م ـُ ك ـَ)

مع: (ب) مَنْ أُنْتُخِب ← مَنِ نْتُخِب

(م ـَ ن + (ء ـُ) ن ت ـُ خ ـِ ب ← م ـَ ن + ـِ + ن ت ـُ خ ـِ ب)

وقارن: (أ) لهم أبٌ ← لهمَ بٌ

(ل ـَ هـ ـُ م + ء ـَ ب ـُ ن ← ل ـُ هـ ـُ م + ـَ ب ـُن)

مع: (ب) لَهُمْ ألفخر ← لَهُمُ لْفخر

(ل ـَ هـ ـُ م + (ء ـَ) ل ف ـَ خ ر ← ل ـَ هـ ـُ م ـُ + ل ف ـَ خ ر)

وقارن: (ا) لَهُمْ إنجاز ← لَهُمِ نْجاز

(ل ـَ هـ ـُ م + ء ـِ ن ج ـَ ـَ ز ← ل ـَ هـ ـُ م + ـِ ن ج ـَ ـَ ز)

مع: (ب) لَهُمْ إسمٌ ← لَهُمُ سْمٌ

(ل ـَ هـ ـُ م + (ء ـِ) س م ـُ ن ← ل ـَ هـ ـُ م ـُ + س م ـُ ن)

إن مقارنة كلّ مثال من مجموعة (أ) مع نظيره في مجموعة (ب) من الأمثلة السابقة توضح أن العلّة (الحركة) التي تلي الهمزة لم تسقط في أمثلة (أ)، ممّا يدلّ على أنّ هذه العلّة – وبالتالي الهمزة السابقة لها- جزء من بنية الكلمة. كما أنّ بقاء العلّة

أغنى عن "حركة الوصل". أما في الأمثلة (ب)، فقد اتّضح أن الهمزة والعلّة التي تليها (الواقعتين بين قوسين) ليستا جزءا من بنية الكلمة، ولو كانتا من بنية الكلمة لبقيت العلّة عند سقوط الهمزة كما حدث في الأمثلة الأخرى. ومن هنا كانت الحاجة إلى "حركة الوصل" (الكسرة في المثالين الأول والثاني والضمة – وهي في الأصل واو: **هُمو**– في المثالين الأخيرين).

وهذا يعني أنّ الكلمة الثانية في كلّ مثال من الأمثلة (ب) تبدأ بصحيحين متواليين، هما:

ل ق في المثال الأول، و **ن ت** في المثال الثاني، و **ل ف** في المثال الثالث، و **س م** في المثال الأخير. وكان من حق هذه الأمثلة أن تكتب كما يلي:

م ـَ ن + ل ق ـَ و م ـُ ← م ـَ ن ـِ ل ق ـَ و م ـُ

م ـَ ن + ن ت ـُ خ ـِ ب ـَ ← م ـَ ن ـِ ن ت ـُ خ ـِ ب ـَ

ل ـَ هـ ـُ م + ل ف ـَ خ ر ← ل ـَ هـ ـُ م ـُ ل ف ـَ خ ر

ل ـَ هـ ـُ م + س م ـُ ن ← ل ـَ هـ ـُ م ـُ س م ـُ ن

من كلّ هذا يتّضح أنّ الكلمات التي تبدأ بـ"همزة الوصل" يختلف تركيبها الصوتي عن بقية الكلمات العربية في أنّها تبدأ بصحيحين متواليين[10].

وقد اعتبر معظم اللغويين القدماء لفظ هذه الكلمات حين ترد في أوّل الكلام المنطوق " محالا "[11] أو غير "ممكن"[12] أو " ليس في الوسع"[13] واعتبره بعضهم "متعسّرا لا متعذّرا"[14]، وهم في كلّ ما سبق على خطأ. وقالوا إنّ المتكلم يستعين على لفظها في هذه الحالة بهمزة و"حركة " يضيفهما في أوّلها[15]. وبهذه الإضافة يزول الاختلاف بين التركيب الصوتي لهذه الكلمات والتركيب الصوتي للكلمات العربية الأخرى.

وقد ناقش كمال بشر هذه القضية مطوّلا[16] وخلص إلى القول "إنّ هذا الصوت الذي يظهر في أوّل نحو **إضربْ** و **إستخراج** إلخ ... والذي يرمز إليه بالألف في الكتابة ليس همزة فيما نعتقد. إنه - على فرض وقوعه- نوع من التحريك الذي يسهّل عملية النطق بالساكن، وهذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنّونه همزة، إذ إن هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحنجرة. ويبدو أنّ اللغويين العرب قد وقعوا في هذا الوهم، ولكنهم لمّا أدركوا أنّ صفات هذا " الصوت " تختلف عن صفات ما سمّوه "همزة القطع" دعوا هذا "الصوت" الأول " همزة وصل " إشارة إلى خاصة من خواصها، وهي "وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها" وحقيقة الأمر - في نظرنا- أن هذا " الصوت" الذي سمعوه في المواقع التي نصّوا عليها إنما هو ذلك التحريك أو ما نفضّل أن نسميه " الصويت " الذي يستطيع أن يؤدّي تلك الوظيفة التي أرادها علماء اللغة وهي التوصّل إلى النطق بالساكن"[17].

ورغم أن " البدء بالساكن " أي بصحيحين متواليين، أمر مألوف في اللهجات العربية المعاصرة[18] وفي السريانية والعبرية كما أشار كمال بشر، وفي لغات أخرى كثيرة[19]، وهو بالتالي ليس "محالا "، إلاّ أنّي لا أجد سببا يدعو إلى الشّكّ في صحّة ما ذكره اللغويون القدماء حول تعديل لفظ الكلمات التي تبدأ بما يسمى "همزة الوصل" عندما تقع في أوّل الكلام المنطوق، بحيث يُلفَظ في بداية هذه الكلمات همزة وعلّة في كلام بعض العرب، إذ ليس هناك فرق بين كلمة مثل **إنكسر** وعبارة مثل **إنْ كسر**، مثلا.

ومما يؤيّد قول القدماء حول تجنّب "البدء بساكن" وجود كلمات مثل **إكليل** و**إسطبل** و **إقليم** و **إقليد**، وهي كلمات اقترضتها العربية من لغات كانت تبدأ فيها هذه الكلمات بصحيحين متواليين، أي "بساكن" على حد تعبير اللغويين القدماء، وأجرت عليها التعديل الذي ينطبق على الكلمات التي تبدأ "بساكن" في العربية. فكلمة **إكليل** هي **كْليلو** في الآرامية، و**إسطبل** هي **stabulum** في اللاتينية، وهي تبدأ

بصحيحين متواليين، أي بساكن. وكذلك **إقليم وأسطول وإسفنج وإقليد** هي **klima** و **stolos** و **spongos** و **klidha** على التوالي في اليونانية [20] وهي جميعا تبدأ بصحيحين متواليين، أي بـ " ساكن " (صحيح ليس بعده "حركة ").

وهذه الظاهرة لا علاقة لها بالقدرة على نطق صحيحين متواليين في أوّل الكلام المنطوق أو ثلاثة صحاح في درج الكلام، فأعضاء النطق عند العرب لا تختلف عن أعضاء النطق عند الأمم التي تبيح الأنظمة الصوتية في كلامها توالي مجموعات من الصحاح تصل إلى أربعة أو أكثر في الكلمة، وإلى ستة أو أكثر في العبارة[21]. فاللغات تختلف في تشكيلاتها الصوتية، أي القيود المفروضة على نوع الأصوات التي يسمح بتواليها وترتيبها في الكلمة أو العبارة، كما تختلف في نظمها الصرفية والنحوية. وهذه القيود قد تتغيّر على مرّ الزمن بفعل التطوّر اللغوي، كما تتغيّر أيضا قواعد لفظ لكلمات. وليس غريبا أن تكون اللغة العربية قد مرّت في أطوار من حيث لفظ الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين: طور كانت تلفظ فيه هذه الكلمات دون إضافة أيّ شيء في بدايتها[22]، تلاه طور أضيفت فيه علّة (أو علّة مسبوقة بهمزة)، تلاه أخيرا ما نلاحظه اليوم في معظم اللهجات العربية المعاصرة من لفظ كثير من الكلمات والصيغ التي تبدأ بصحيحين متواليين دون إضافة أيّ شيء في بدايتها، مثل **بْلاد** و**كْتاب** و**فْلان** إلخ. ومثل هذا التطور حدث في لغات أخرى. ففي الإسبانية، مثلا، نجد أن بعض الكلمات التي كانت تبدأ في اللاتينية بصحيحين قد أضيف في أولها علّة، فكلمة **special** على سبيل المثال، أصبحت في الإسبانية المعاصرة تبدأ بعلة شبيهة بالكسرة **especial**. ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الكلمة قد مرت في طورين في الفرنسية، فقد زيد في أوّلها علّة في الفرنسية القديمة فصارت **especial**، ثم سقطت منها تلك العلّة في الفرنسية الحديثة فعادت كما كانت في اللاتينية مبدوءة بصحيحين

متواليين: special[23]. ومما سبق نرى أنّ ما حدث في الفرنسية القديمة والاسبانية المعاصرة لا يختلف في جوهره عن التعديل الذي أدخلته العربية على بداية كلمة stabulum اللاتينية حين جعلتها **إسطبل** كما أشرت سابقا.

ومن المؤكّد أنّ عددا كبيرا من المتكلمين العرب في عصرنا الحاضر يلفظون كثيرا من الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين في العربية الفصحى دون إضافة علّة (أو علّة مسبوقة بهمزة) في أوّلها. غير أن ما أورده القدماء قد بنوه على ملاحظة أحداث لغويّة في عصرهم. ولا بدّ أنّ المتكلمين كانوا فعلا يتجنّبون البدء بصحيحين متواليين. ولكن ليس من السهل الجزم بأنّهم كانوا يضيفون همزة وعلّة كما قال القدماء أو علّة فقط. فالبدء بعلّة في أوّل الكلام المنطوق أسهل من البدء بهمزة. وقد يتبادر إلى الذهن أنّ البدء بالعلّة غير ممكن، وأنّ كلمات مثل at وin في الإنجليزية أو evecو ici في الفرنسية تبدأ بهمزة. ولكنّ هذا غير صحيح، فالكلمات السابقة يبدأ كلّ منها بعلّة: ما يشبه الفتحة في الأولى والثالثة وما يشبه الكسرة في الثانية والرابعة.

إنّ الأصل في ما يضاف لتجنّب البدء بصحيحين متواليين - فيما أحسب- هو علّة فقط، ذلك أنّ هذه الظاهرة اللغوية لا تختلف في جوهرها عن ظاهرة لغوية أخرى معروفة هي إضافة علّة قصيرة (حركة) لتجنّب توالي ثلاثة صحاح (ص ص ص ← ص ـِ ص ص) ، أي التخلّص من "التقاء الساكنين" على حدّ تعبير القدماء. فكما يلجأ المتكلّم إلى إضافة تلك العلّة لتجنّب توالي ثلاثة صحاح في درج الكلام، فإنه يلجأ إلى إضافة علّة قصيرة لتجنّب البدء بصحيحين متواليين في أوّل الكلام. ولكنّ البدء بعلّة مخالف للنظام الصوتي في الكلمة العربية، فالتركيب الصوتي النموذجي للكلمة العربية يبدأ بصحيح يليه علّة، وهذا يعني من الناحية العملية أن العربيّ قد

اعتاد في نطقه ألاّ يبدأ كلامه بعلّة وإنما بصحيح. فماذا يفعل في هذا الموقف الذي يتطلّب البدء بعلّة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من الإشارة إلى أنّ نطق العلّة في أوّل الكلام يأتي على ثلاثة أنواع[24]:

1- نوع يحدث فيه تنسيق تام بين أعضاء النطق التي تشترك في لفظ العلّة، ففي اللحظة التي يبدأ فيها مرور الهواء لنطق العلّة يكون الوتران الصوتيان قد اتخذا الوضع الذي يسمح لهما بالذبذبة التي تصاحب الأصوات المجهورة. ومن أبرز اللغات التي يشيع فيها هذا النوع من نطق العلة اللغتان الفرنسية والانجليزية[25].

2- نوع يسبق فيه نطق العلة – وما يصاحبه من ذبذبة الوترين الصوتيين – انغلاق في الوترين، فتجمّع للهواء، فانفتاح للوترين، فاندفاع انفجاري للهواء المحبوس (أي نطق همزة). وهذا النوع موجود في بعض اللغات، ومنها اللغة الألمانية الرسمية عند النطق بالكلمات التي تبدأ بعلة منبورة[26].

3- نوع تبدأ فيه عملية مرور الهواء بين الوترين الصوتيين دون أن يسبق ذلك انغلاق فيهما، ولكن قبل أن يتّخذا وضعهما الملائم للبدء بالذبذبة.

فأيّ هذه الأنواع الثلاثة نتوقّع أن يتبع العربيّ في نطقه الكلمات التي تبدأ بعلّة؟ من الواضح أنّ أكثر ما يلائم التركيب الصوتي الذي اعتاده العربي هو النوع الثاني، وبخاصة أن في العربية كلمات كثيرة تبدأ بالهمزة التي هي جزء من بنية الكلمة.

وقد دلت البحوث الصوتية التي أجراها سلمان العاني[27] على نطق العلل عند بعض المتكلمين العرب على أنّ تلك العلل عندما تنطق منفصلة تكون - في الغالب الأعمّ- مسبوقة بهمزة، أي انّ العربي قد يلجأ فعلا إلى النوع الثاني من نطق العلّة كما هو متوقّع. ولهذا فإني أرجح أنّ العربي ينطق همزة في بداية الكلمات الإنجليزية التي تبدأ بعلّة مثل on و at و in حين يلفظ هذه الكلمات على سجيّته[28]، وأنّ الفرنسيّ أو الانجليزيّ يحذف الهمزة الموجودة في أول الكلمات العربية مثل **إنْ** و **أب** و **أمّ** حين ترد في أوّل الكلام فيبدؤها بالعلّة التي تلي الهمزة، إلا إذا بذل جهدا للخروج عن عاداته اللغوية.

ومما يجعل هذه الإضافة للهمزة أو هذا الحذف غير ملحوظين أنّ المعنى لا يتأثر بحذفها في بداية الكلمة أو بقائها، بخلاف الحذف والإضافة اللذين يمسّان الأصوات الصحيحة الأخرى التي تبدأ بها الكلمة[29].

وفي ضوء كلّ هذا أستطيع أن أقول إنّ الأصل في ما يضاف في أول الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين (بـ " ساكن ") هو علّة فقط كما ذكرت، ولكن التركيب الصوتي للكلمة العربية (وما ينتج عن ذلك من عادات لغوية) يقود إلى نطق همزة قبل هذه العلّة. وهذا عكس ما رآه بعض القدماء من اللغويين حين اعتبروا أنّ الأصل في ما "يُجتلَب للتخلص من البدء بالساكن " هو الهمزة، ثم أُتِيَ بالعلّة " للتخلص من التقاء الساكنين" (الهمزة المجتلبة و " الساكن" الذي كانت الكلمة تبتدئ به أصلا)[30].

2- "حركة همزة الوصل ":

اتفق القدماء كما ذكرنا على وجود علّة (حركة) مضافة في أوّل الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين، ولكنهم اختلفوا في أصل هذه العلّة، فقد " ذهب الكوفيون

إلى أنّ الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فتكسر في **إضربْ** إتباعا لكسرة العين، وتُضَمّ في **أدخل** إتباعا لضمة العين ... وذهب البصريون إلى أنّ الأصل في همزة الوصل أن تكون متحرّكة مكسورة، وإنما تُضمّ في **أدخل** ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضمّ لأن ذلك مستثقل. ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن **فِعُل** بكسر الفاء وضمّ العين ... "[31].

إنّ النقاش الذي دار بين القدماء حول هذه "الحركة" جدير بالتوقّف عنده والتأمّل فيه، لأنه في رأيي من أجود الأمثلة على عمق الوعي اللغوي عند بعض أولئك اللغويين، وهم – في هذا المثال- أصحاب الرأي القائل إنّ الأصل هو الكسر.

انظر إلى قولهم: " والذي يدلّ على أن حركتها ليست إتباعا لحركة العين في نحوَ **إضرِبْ** و **أُدخلْ** أنّه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في **ذهب يذهب**: **أَذهَبْ** بفتح الهمزة لأنّ عين الفعل منه مفتوحة، فلمّا لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلِم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر .. وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره، لأنّ مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن لأنّ الهمزة إنما جيء بها توصّلا إلى النطق بالساكن، كما أنّ الساكن إنّما حرّك توصّلا إلى النطق بالساكن الآخر"[32].

إذا تجاوزنا عن القول " لأنّ الهمزة إنما جيء بها توصّلا إلى النطق بالساكن"، فإننا نلاحظ أنّ هذا القول في جوهره ينسجم مع مفاهيم أكثر المدارس اللغوية شهرة في عصرنا الحاضر، وهي المدرسة التوليدية Generative Linguistics. فمن مفاهيم هذه المدرسة التي اشتمل عليها النصّ السابق مفهوم " البنية العميقة أو التحتية"

(الأصل المقدَّر). فقد وجد أصحاب هذا الرأي أنه لا بدّ من اعتبار أصل الضمّة في أوّل **أُدخل** ومثيلاتها كسرة ليمكن تفسير المشكل اللغوي الذي يتمثل في وجود كسرة، لا فتحة، في مثل **إذهب**، إذ ليس هناك تفسير لغويّ مقبول لورود كسرة بدلا من الفتحة المتوقّعة في إطار اعتبار "حركة الوصل " تابعة للعلّة التي تلي عين الفعل، لأنّ العلّة التي تلي الهاء في **إذهَبْ** ليست كسرة بل فتحة[33]. امّا إذا اعتُبر الأصل في "حركة الوصل" الكسرة، فإنّ الكسرة في نحو **إجلس** و **إذهب** تكون قد جاءت على الأصل. ولا يبقى سوى الحاجة إلى تفسير الضمة في **أُدخل**، وهو أمر سهل، لأن تحوّل الكسرة إلى ضمّة مماثلة (إتباعا) لضمة مجاورة، وتحوّل الضمّة إلى كسرة مماثلة لكسرة مجاورة، ظاهرة لغوية شائعة في العربية، فالضمّة والكسرة تجمعهما سِمَة (خاصّة) مهمة هي "الارتفاع" (ارتفاع اللسان نحو سقف الفم) أو "الضيق" (ضيق المسافة بين اللسان وسقف الفم)، وهي السِّمَة التي تميّزهما عن الفتحة[34].

ومفهوم آخر اشتمل عليه النصّ الذي أورده القدماء، هو مفهوم "العمومية" generality، فكلّما كانت القاعدة اللغوية أعمّ كانت أقرب إلى الصحّة وألصق بطبيعة السلوك اللغويّ. وهذا المفهوم يتّضح في ربط قاعدة إضافة العلة في بدء الكلمة تجنّبا للبدء بصحيحين متواليين (البدء بـ"ساكن") بقاعدة إضافة العلّة تجنّبا للفظ ثلاثة صحاح متوالية ("التقاء ساكنين"). فالمتكلم يلجأ إلى هذا السلوك اللغويّ الواحد تجنّبا لما يخالف النظام الصوتي للكلمة العربية حين تكون هذه المخالفة متعلقة بتوالي الصحاح، سواء في أوّل الكلام أو درجه، وهو يفعل هذا بطريقة عفوية. ويؤيّد صدق هذه الملاحظة ما نجده اليوم في معظم اللهجات المعاصرة من لجوء إلى هذه العلّة نفسها في الحالتين السابقتين، وفي حالة ثالثة متصلة بهما، هي توالي صحيحين في نهاية الكلام المنطوق:

1- شْرَبْ ← إِشْرَبْ، حْتَلَّ ← إِحْتَلَّ

2- نامْ لْولد ← نامِ لْولد، كتابْ لْولد ← كتابِ لْولد

3- قَبْلْ ← قَبِلْ، فَصْلْ ← فَصِلْ

فإذا اعتبرنا الصمت السابق للّفظ أو اللاحق له، وهو حدّ الكلمة word boundary (#)، معادلا لصحيح واحد - ولنرمز له (أي الصمت) هنا بالرمز **ص**- اتّضح لنا أنّ القاعدة التي يطبّقها المتكلم في الأمثلة السابقة، بأنواعها الثلاثة، قاعدة واحدة:

(ص) ش ر ـَ ب ← **(ص) ـِ ش** ر ـَ ب

ن ـَ ـَ **م ل و** ـَ ل ـَ د ← **ن** ـَ ـَ **م ـِ ل و** ـَ ل ـَ د

* ق ـَ **ب ل (ص)** ← ق ـَ **ب ـِ ل (ص)**

ولكمال بشر رأي مختلف في هذه العلّة المضافة، فهو يرى أنّها ليست كسرة، ولا ضمّة وإنّما هي ما يسمى بالحركة المركزية central vowel [ə]، وهي " نوع من التحريك " وهذا التحريك على المستوى الصوتي المحض phonetic level ليس أكثر من صويت خفيف لا يمكن عدّه جزءا من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة في العربية [35].

إنّي اختلف مع كمال بشر في هذا الرأي، فليس هناك فرق - في رأيي- بين العلّة التي تضاف لتجنّب البدء بصحيحين متواليين وتلك التي تضاف لتجنب توالي ثلاثة صحاح[36]. فالعلّة الأولى في مثل **إنتصار**، مثلا، هي العلة ذاتها في مثل **لم أطلبِ انْتصارا**. وهذه العلّة الأخيرة بدورها ، لا تختلف بحال من الأحوال عن العلّة الموجودة بعد الياء في **بِنْتِو** (بمعنى **بَعُدْتِو** أو **ظهرتِو**). الفظ الجزء الذي يبدأ بالباء وينتهي بالتاء في عبارة " لم أطلبِ انْتِصارا "، تجد أنّه لا يختلف عن لفظ كلمة **بِنْتِو**. فإذا كانت العلّة

التي تلي الباء في الفعل **يثبت** (أو الاسم **بنت**) كسرة، فلا بدّ أن تكون العلّة التي أضيفت بعد باء **اطلب** في العبارة السابقة كسرة كذلك.

3- صياغة فعل الأمر:

مرّ بنا أنّ من مفاهيم المدرسة اللغوية " التوليدية " تقدير " بنية عميقة " deep structure أو "بنية تحتيّة " underlying structure تختلف عن ظاهر اللفظ (البنية السطحيّة surface structure) لتفسير ظواهر لغوية لا يسهل تفسيرها بطريقة علميّة دون هذا التقدير. وللتوصّل إلى الصيغة المستعملة في ظاهر اللفظ يُحتاج إلى قاعدة أو سلسلة من القواعد تُطبّق على الأصل المقدّر وتحوّله دفعة واحدة أو في خطوات إلى اللفظ المستعمل فعلا. ولكي يكون اللجوء إلى التقدير مقبولا يُشترَط أن يكون للأصل المقدّر ما يبرّره، وأن يكون للقاعدة أو القواعد المقترحة لنقل هذا الأصل المقدّر إلى الصيغة المستعملة في اللفظ ما يؤيّدها.

ومن مبرّرات تقدير " بنى عميقة أو تحتيّة " مختلفة عن الصيغ المستعملة جعل القواعد المتعدّدة في مسألة لغوية ما قاعدة واحدة، أي الاكتفاء بقاعدة عامّة بدلا من قواعد متفرّقة، لأنّ لجوء المتكلم إلى تطبيق قاعدة بعينها كلّما واجه موقفا لغويّا بعينه هو السلوك اللغويّ الطبيعيّ. وقد تناولت في الصفحات السابقة موضوع إضافة علّة في أوّل الكلمات التي تبدأ بـ " همزة الوصل" في هذا الإطار[37].

وحين نأخذ صياغة فعل الأمر كمثال آخر نجد أنّنا أمام خيارين. أمّا الخيار الأول فهو صياغة الأمر حسب مفاهيم المدرسة الوصفية التي لا تعترف بالتقدير بواسطة مجموعة من القواعد: قاعدة للفعل الثلاثي المهموز الفاء مثل **يأخذ**، وقاعدة للفعل الثلاثي الصحيح الفاء " المضموم العين" مثل **يدخل**، وثالثة لبقية الأفعال التي

تبدأ صيغة الأمر المشتق منها بـ "همزة الوصل"، مثل **يجلس** و **يشرب** و **ينتخب**، وأخرى للفعل الرباعي من وزن **أفعل** مثل **يُكْرِم**، وقاعدة خامسة لبقية الأفعال التي لا تبدأ بـ "همزة الوصل" مثل **يعلّم** و **يدحرج** و **يتعاون** إلخ.

وأما الخيار الثاني فهو صياغة الأمر حسب ما ذكره بعض اللغويين العرب القدماء، أي مفاهيم المدرسة التوليدية التي تدعو إلى التقدير في هذه الحالة لأنه يمكّن من صياغة الأمر بواسطة قاعدة عامّة واحدة.

والخيار الأوّل نجده في بعض كتب الصرف الحديثة. ففي كتاب **دروس التصريف** لمحمد محيي الدين عبدالحميد[38]، مثلا، تُشرح صياغة الأمر على الوجه التالي:

لمعرفة الكيفية التي يصاغ عليها فعل الأمر يجب أن نتذكر أنّ أمثلة الفعل الماضي على نوعين:

الأول: المبدوء بهمزة قطع زائدة، وهو مثال واحد – هو صيغة "أفعل".

والثاني: ما ليس مبدوءاً بهمزة القطع الزائدة، وهذا النوع على ضربين: أحدهما ما يكون الحرف الذي بعد حرف المضارعة متحركا. وثانيهما ما يكون الحرف التالي لحرف المضارعة ساكنا.

فأمّا النوع الأول – وهو مثال **أفعلَ**– فصيغة الأمر منه على وزن **أَفْعِلْ** فالفرق بين صورة الماضي والأمر من الصحيح – سوى فتح الآخر أو سكونه– أنّ الحرف الذي قبل الآخِر مفتوح في الماضي ومكسور في الأمر. وأما الضرب الأول من النوع الثاني – وهو المتحرّك ما بعد حرف المضارعة– فصيغة الأمر منه هي بعينها صيغة المضارع بعد حذف حرف المضارعة. ويُحذف للأمر زيادة على حذف حرف

المضارعة: عين الأجوف التي لا يجب تصحيحها. فإن كانت مما يجب فيه التصحيح لم تحذف. وكذا تُحذف لام الناقص واللفيف ... وأمّا الضرب الثاني من النوع الثاني - وهو الساكن ما بعد حرف المضارعة- فصيغة الأمر منه كصيغة المضارع بعد حذف حرف المضارعة واجتلاب همزة وصل حين الابتداء، وهذه الهمزة مكسورة في كلّ حال، إلا في أمر الثلاثي بشرط أن تكون عين مضارعه مضمومة بضمة أصلية لازمة، فحينئذ تكون الهمزة مضمومة .. [39].

أما في إطار مفاهيم المدرسة التوليدية فيُشتقّ الأمر بقاعدة واحدة عامّة هي حذف "حرف المضارعة" (و"حركته") من المضارع المجزوم، أي حذف السابقة التي تتألف من الصحيح الأول في الفعل المضارع والعلّة التي تليه. ولكي يؤدّي تطبيق هذه القاعدة إلى النتائج الصحيحة، يُحتاج أولا إلى اعتبار صيغة مضارع **أفعلَ** التي تطبق عليها القاعدة **يُؤَفْعِل (لا يُفْعِل)**، ويُحتاج ثانيا إلى تطبيق قواعد صوتية معيّنة، قواعد تحتاج إليها المدرسة الوصفية أيضا كما لاحظنا من نصّ محمّد محيي الدين عبد الحميد السابق.

والأصل المقدَّر **يؤفعل** له ما يبرره: يبرّره أوّلا أن الأصل في المضارع الرباعي أن تكون صيغته (مجردا من "حرف المضارعة") هي صيغة الماضي عينها بعد تحويل الفتحة التي تلي عين الفعل إلى كسرة:

فاعَل: يُـ + فاعِل

فَعَّل: يُـ + فَعِّل

فَعْلَل: يُـ + فَعْلِل

أفْعَل: يُـ + أفْعِل

ويبرّره ثانيا أنّ العلّة التي تلي الصوت الأوّل في السابقة prefix ("حركة حرف المضارعة") هي الضمّة. ولو لم يكن أصل **يُفْعِل يُؤَفْعِل** لوجب أن تكون هذه العلة فتحة كما في **يَجلس**، مثلا.

وأمّا القواعد الصوتية التي يُحتاج إليها، فلها ما يبرّرها أيضا لأنّها قواعد عامّة في اللغة العربية، لا خاصّة بفعل الأمر. من هذه القواعد قاعدتان تُنوولتا بالتفصيل في الحديث عن "حركة همزة الوصل"، وهما قاعدة إضافة كسرة في أوّل الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين، وقاعدة تحويل الكسرة إلى ضمة إذا تلا عين الفعل ضمّة. ومن القواعد الصوتية التي يُحتاج إليها قاعدة حذف الهمزة إذا وقعت "ساكنة" في أول الكلمة، أي إذا ابتدأت الكلمة بصحيحين متواليين أوّلهما همزة.

أمّا القاعدة الصرفية العامة فتؤدي إلى الصيغ التالية، وقد استعملت "لام الأمر" لجزم الفعل المضارع:

1- لِتَقُمْ ← قُمْ

2- لِتُعَلِّمْ ← عَلِّمْ

3- لتُسافِرْ ← سافِرْ

4- لِتَتَقَدَّمْ ← تَقَدَّمْ

5- لِتُؤَكْرِمْ ← أَكْرِمْ

6- لِتَأْكُلْ ← أْكُلْ (بسكون الهمزة)

7- لِتَشْرَبْ ← شْرَبْ (بسكون الشين)

8- لِتَجْلِسْ ← جْلِسْ (بسكون الجيم)

9- لِتَدْخُلْ ← دْخُلْ (بسكون الدال)

10- لِتَنْطَلِقْ ← نطَلِقْ (بسكون النون)

ونلاحظ من الأمثلة السابقة أن الأفعال الخمسة الأولى التي نتجت من تطبيق القاعدة الصرفية هي الأفعال المستعملة فعلا. أمّا المثال السادس فتُطبَّق عليه قاعدة حذف الهمزة " الساكنة " في بداية الكلمة:

أْكُلْ ← كُلْ

وأمّا الأمثلة المتبقّية فتُطبَّق عليها قاعدة إضافة الكسرة في بدايتها (مسبوقة بـ "همزة الوصل"):

شْرَبْ ← إشْرَبْ

جْلِسْ ← إجْلِسْ

دْخُلْ ← إدْخُلْ

نْطَلِقْ ← إنْطَلِقْ

وفي المثال التاسع تطبق أيضا قاعدة تحويل الكسرة إلى ضمة:

إدْخُلْ ← أُدْخُلْ.[40]

وهذا الخيار الثاني الذي يفضّل القاعدة الأعمّ هو ما اختاره اللغويون العرب القدماء. اقرأ قول صاحب **المفصّل** في صياغة فعل الأمر تجد أنّه مطابق في جوهره لمفاهيم المدرسة التوليدية تمام المطابقة:

ومن أصناف الفعل مثال الأمر وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا يخالف بصيغته صيغته إلا أن تنزع الزائدة [يقصد "حرف المضارعة وحركته"] فتقول في **تضعْ**: **ضعْ**، وفي **تُضارِبْ**: **ضارِبْ**، وفي **تُدَحْرِجْ**: **دَحْرِجْ**، ونحوها ممّا أوّله متحرّك. فإن سُكّن زدتَ، لئلاّ تبتدئ بالساكن، همزة وصل، فتقول في **تضربْ**: **إضربْ**، وفي **تنطلقْ** و **تستخرجْ**: **إنطلقْ** و**إستخرجْ**، والأصل في **تُكرمْ**: **تُـؤَكْرِمْ**، **كتُدحرِجْ**، فعلى ذلك خرج **أكْرِمْ**"(41).

4- الأفعال "الخماسية":

أجمع اللغويون العرب، كما ذكرت سابقا، على أنّ الهمزة والعلّة التي تليها في أوّل الأفعال " الخماسية " و " السداسية "، نحو **إنكسر وإستقبل**، ليستا جزءا من الكلمة وإنما تضافان إليها " توصّلا إلى النطق بالساكن ". وهنا تبرز مشكلة لم يتعرّض لها أحد من قبل – فيما أعلم– وهي أن الأفعال " الخماسية " مثل **انكسر** و **اقتصر** و **اصفرّ** ليست في حقيقة الأمر خماسية بل رباعية، لأن " همزة الوصل " ليست جزءا منها، فهي إذا **نْكَسَر** و **قْتَصَر** و **صْفَرّ**، ولكنّها تختلف عن الأفعال الرباعية الأخرى في أنّها تبدأ بـ " ساكن " ولهذا اختلفت " حركة حرف المضارعة " في مضارعها عن "حركة حرف المضارعة " في مضارع الأفعال الرباعية الأخرى فهي فتحة فيها لا ضمّة، وهو أمر سأعود إليه بعد قليل. وبدء الفعل الماضي" الخماسي" بـ "ساكن" يخالف الأفعال الماضية جميعا، بل ويخالف نظام العربية الذي لا يسمح بالبدء بـ "ساكن" وليس لهذا تفسير سوى أنّ الفعل الماضي مشتقّ من الفعل المضارع وليس العكس (انظر الفصل الرابع في كتاب **أبحاث في الكلمة والجملة**، دار الكرمل، عمّان، 2008).

والواقع أنّ المشكلة ليست في الحقائق اللغوية (فملاحظة اللغويين حول اختلاف العلّة في مثل **يَنكسر** و **يَقتصر** و **يَصفرّ** عن العلّة في مثل **يُسَلّم** و **يُسالم** و **يُسْلِم** و **يُدحرج**، وهي فتحة في المجموعة الأولى وضمّة في المجموعة الثانية، ملاحظة صحيحة)، وإنّما في صياغة القاعدة المتعلقة بهذه الحقائق، وهي صياغة خاطئة من وجهين لا من وجه واحد فقط:

أولاً: أنّ هذه العلّة لا علاقة لها بصيغة الماضي، فهي مرتبطة بصيغة المضارع. وتقسيم الأفعال إلى رباعي وخماسي إلخ مبني على صيغة الماضي كما هو معروف.

ثانياً: أنّ القاعدة المتعلّقة بالعلّة - ككلّ قاعدة لغوية- لا يمكن أن تكون متصلة بالكتابة، وهي التي اتّخذت أساسا للتقسيم السابق، بل باللفظ.

ولا بدّ إذًا أن يكون نوع العلّة مرتبطا بالتركيب الصوتي لصيغة المضارع، لا بالصورة المكتوبة لصيغة الماضي. المتكلّم الذي يتقن بالسليقة هذه القاعدة لا يمكن أن يكون قد تعلّمها على أساس عدّ حروف الفعل الماضي كلّما أراد لفظ صيغة المضارع، وإنّما على أساس تمييز الفروق الصوتية الموجودة بين صيغ المضارع المختلفة.

وإذا بحثنا عن الحلّ في هذا الاتّجاه، فإننا نجد أن ما يميّز الأفعال التي اعتبرها القدماء "رباعية" عن الأفعال التي اعتبروها "خماسية" هو التركيب المقطعي فيها، وهذا ما يبرّر اختلاف العلة الأولى في مضارعها ("حركة حرف المضارعة")، لا عدد حروف ماضيها. فالتركيب المقطعي للأفعال التي تكون الحركة الأولى فيها ضمّة، وهي **يُفَعِّلُ** و **يُفاعِلُ** و**يُؤَفْعِلُ** (يُفْعِل) و **يُفَعْلِلُ**، هو **ص ع/ ص ع ص / ص ع / ص ع** [41]، كما يتّضح من الأمثلة التالية:

يُسَلِّمُ : ي ـُ / س ـَ ل / ل ـِ / م ـُ

يُسالِم : ي ـُ / س ـَ ـَ / ل ـِ / م ـُ

يُؤَسْلِم(يُسْلم) : ي ـُ / ء ـَ س / ل ـِ / م ـُ

يُدحرِج : ي ـُ / د ـَ ح / ر ـِ / ج ـُ

(المقطع ص ع ع = ص ع ص) (ص=صحيح؛ ع=علّة)

أما التركيب المقطعي للأفعال الأخرى التي اعتبرها القدماء "خماسية"، رغم أنّ عدد حروفها (أي الرموز المكتوبة باستثناء الألف التي تمثّل " همزة الوصل") أربعة، وهي **ينفعل ويفتعل ويفعلل**، فهو **ص ع ص / ص ع / ص ع / ص ع**، كما يتّضح من الأمثلة التالية:

يَنكسِر : ي ـَ ن / ك ـَ / س ـِ / ر ـُ

يَقتصِر : ي ـَ ق / ت ـَ / ص ـِ / ر ـُ

يَصفرِر (يصفرّ) : ي ـَ ص / ف ـَ / ر ـِ / ر ـُ

إنّ مقارنة المجموعتين من الأمثلة تظهر بوضوح الفرق بين التركيب المقطعي لكلّ منهما، فالمجموعة الأولى تبدأ بمقطع من نوع (ص ع) يليه مقطع من نوع (ص ع ص) بينما تبدأ الثانية بمقطع من نوع (ص ع ص) يليه مقطع من نوع (ص ع)، وهو فرق تميّزه الأذن، مما يجعله صالحا كأساس لاكتساب القاعدة اللغوية المتعلّقة بنوع العلّة الأولى في الفعل المضارع اكتسابا عفويا[43].

الحواشي

1- يرى بعض اللغويين أنّ أداة التعريف تبدأ بـ "همزة القطع " انظر الفصل القادم.

2- قال الزمخشري: "... وإثبات شيء من هذه الهمزات في الدرْج خروج عن كلام العرب ولحن فاحش". (**شرح المفصَّل** 9 : 265). وقال ابن الحاجب: "... وإثباتها وصلاً لحن وشذّ في الضرورة " (**شرح الشافية** 2 : 265).

3- جاء في **كتاب سيبويه** 2 : 165 "واعلم أن كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفّف حذفتها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها وذلك قولك **منَ بوك** و **منُ مُك** و **كمِ بِلُك** إذا أردت أن تخفّف الهمزة في **الأب** و **الأم** و **الإبل** ومثل ذلك قولك **الَحْمر** إذا أردت أن تخفف ألف **الأحمر**" [يقصد الهمزة]

4- انظر **شرح الملوكي في التصريف** 371

5- انظر **كتاب سيبويه** 2 : 271.

6- سقطت الهمزة في وزن **يُفْعِل**، وأصله **يُؤَفْعِل** كما هو معروف. وسأتطرق إلى هذا الموضوع عند الحديث عن صياغة فعل الأمر.

7- انظر **أسرار العربية** 403.

8- هذا ما أشار إليه القدماء بـ " إلقاء حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها ".

9- يكون هذا في مثل **أنتم** و **قرأتم** و **هم** و **إليكم** حيث تظهر عند الوصل العلة الأصلية التي سقطت من هذه الكلمات، بدلا من الكسرة المتوقعة. فالأصل في **أنتم**: **أنتمو** بدليل وجود الضمة في مثل **قرأتموه**، والأصل في **إليكم**: **إليكمو** بدليل وجود الضمة الطويلة في مثل **إليكموها**. كما أن "حركة الوصل" تكون في الغالب ضمة بعد الواو كما في **عصوُا الأمر**.

10- أما أداة التعريف فهي تشكل مع أول صوت في الكلمة التي تليها صحيحين متواليين كما سنرى في الفصل القادم.

11- **الإنصاف** 2 : 738.

12- **المنصف** 1 : 53، و**سرّ صناعة الإعراب** 1 : 127.

13- **شرح المفصّل** 9 : 237.

14- جاء في **شرح شافية ابن الحاجب** 2 : 127 " أقول: الأكثرون على أنّ الابتداء بالساكن متعذّر وذهب ابن جنّي إلى أنّه متعسّر لا متعذّر، وقال يجيء ذلك في الفارسية نحو **شتر** و **سطام** ". والقول السابق المنسوب لابن جني يتناقض مع ما قاله في **المنصف** و **سرّ صناعة الإعراب**. ويبدو أنّ الاستراباذي لم يقتنع بالقول الذي نسب لابن جنّي إذ نراه يضيف: "والظاهر أنّه مستحيل ولا بدّ من الابتداء بمتحرّك. ولمّا كان ذلك المتحرّك في **شتر** و **سطام** في غاية الخفاء كما ذكرنا ظنّ أنه ابتُدئ بالساكن، بل هو معتمِد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور .. " ويقول في موقع آخر ".. إنّ التوصّل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفيّة مكسورة من طبيعة النفس" 2 : 22.

15- اختُلف في أصل ما يضاف: أهو الهمزة والعلّة أم الهمزة وحدها، "وإنما تحرّك لالتقاء الساكنين " (كذا!). انظر **الإنصاف** 2 : 737.

16- **دراسات في علم اللغة** 1 : 143 – 144.

17- لا أعتقد أنّ كمال بشر قصد بكلمة "صفات" الصفات الصوتية، فاللغويّون العرب لم يعتبروا "همزة الوصل" مختلفة عن "همزة القطع" من حيث صفاتها الصوتية، فقد كانتا في نظرهم صوتا واحدا. وإنّما سمّوها تسمية مختلفة لاختلاف وظيفتها اللغوية لا لاختلاف خصائصها الصوتية. انظر، مثلا **سرّ صناعة الإعراب** 1 : 127 – 128 حيث يقول ابن جني: "فإن قال قائل: ولم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما، فالجواب أنّهم إنّما أرادوا حرفا يُتبلّغ به في الابتداء، ويُحذف في الوصل، للاستغناء عنه بما قبله، فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه وإطّراحه مع الغنى عنه، جعلوه الهمزة لأنّ العادة فيها في أكثر الأحوال حذفها للتخفيف، وهي مع ذلك أصل فكيف بها إذا كانت زائدة". غير أنّ من اللغويّين من اعتبر " همزة الوصل" "همزة خفيفة" (كذا!) كما مرّ بنا (انظر حاشية 14).

18- لقد نتج هذا من سقوط العلّة الأولى في كثير من الكلمات في معظم اللهجات المعاصرة نتيجة لوقوع النبر على المقطع الذي يلي تلك العلّة، وبخاصة إذا كانت ضمّة أو كسرة، كما في **زْيارة** و **كْتاب** **وطْلوع**. (انظر الفصل التاسع)، أو سقوط الهمزة والعلّة التي تليها في مثل **صْحاب** (أصحاب) و **قْلام** (أقلام) الخ. وجدير بالذكر أنّ العلّة الأولى في صيغتي

تفعّل و **تفاعل** سقطت في لهجات عربية قديمة اعتبرت فصيحة: **اطّير** و **اثّاقل** **وادّارك** إلخ.

19- في الانجليزية، مثلا، هناك كلمات كثيرة تبدأ بصحيحين متواليين أو بثلاث صحاح متوالية:street, tree , splendid , blend إلخ.

20- انظر **غرائب اللغة العربية** لرفائيل نخلة اليسوعي ص 173, 252 – 253، 277.

21- خذ الانجليزية مرة أخرى كمثال تجد فيها كلمات مثل extreme إكْسْتْريم (حيث تتوالى ثلاثة أصوات صحيحة "ساكنة "، أي أربعة أصوات صحيحة متوالية هي الكاف والسين والتاء والراء) وعبارات مثل sixth street **سكْسْثْ سْتْريت** (حيث تتوالى خمسة أصوات صحيحة "ساكنة "، أي ستة أصوات صحيحة متوالية هي الكاف والسين والثاء والسين والتاء والراء).

22- يشير ابراهيم السامرائي إلى هذا حين يقول ".. ووجود هذه الناحية ربّما كان دليلا على الابتداء بالساكن في العربية التي سبقت هذه المرحلة الفصيحة.. " **التطوّر اللغويّ التاريخيّ** 66.

23- انظر special في معجم **Webster's Dictionary**.

24- انظر: R.M.S. Heffner, **General Phonetics** ص 166.

25- المرجع السابق، الصفحة نفسها.

26- المرجع السابق، الصفحة نفسها، وانظر أيضا: Bertil Malmberg، ص43. ويشير Gimson إلى أنّ العلّة المنبورة في أوّل الكلمة في اللهجة الانجليزية

المعروفة بـRP (أي Received Pronunciation) قد يسبقها همزة عندما يُراد تأكيد الكلمة: empty [؟] ، anybody [؟] إلخ. (علامة السؤال هي رمز الهمزة) وانظر

A.C. Gimson, **An Introduction to the Pronunciation of English.** ص 168

27- Salman Al-Ani, **Arabic Phonplogy .** ص 22.

28- ممّا يدلّ على ذلك أنّ بعض الناطقين العرب يضيفون كسرة تجنّبا لتوالي ثلاثة أصوات صحيحة في مثل most important، فيلفظونها **موسْتِو إمْبورتَنْت**. ولولا أن هناك همزة في لفظ هؤلاء لما احتاجوا إلى إضافة كسرة في نهاية الكلمة الأولى.

29- جدير بالذكر أنّ ليس للهمزة صوت في حدّ ذاتها، ولكن يستدلّ على وجودها إمّا بالبدء المفاجئ للصوت الذي يليها، أو الانتهاء المفاجئ للصوت الذي يسبقها. (انظر Gimson ص 167). وشبيه بعدم ملاحظة سقوط الهمزة من أوّل الكلمة (بشرط بقاء العلّة التي تليها) عدم ملاحظة سقوط الهاء في نهاية كلمات مثل **الرسالة** و **المدينة** و **الجميلة** حين تلفظ بالوقف على آخرها. ولعلّ كثيرا من الناس يظنّون أنّهم يلفظون هاء ويسمعون هاء في نهاية الكلمات السابقة في حالة لفظها بالوقف. غير أنّ هذه الكلمات في الحقيقة تنتهي بفتحة (لا يليها هاء) عند الوقف، في لفظ معظم الناطقين العرب إن لم يكن جميعهم. ومما يدلّ على ذلك أنّ المتكلم حين يلفظ إحدى هذه الكلمات بهاء في آخرها (كما يُخيّل إليه) متّصلة بكلمة تالية مبدوءة "بساكن"، كما في **المدينة الْفاضلة**، مثلا، فإنه لا يلفظ هاء ولا يضيف علّة لـ " التقاء الساكنين" (الهاء المفترضة واللام)، وإنما يقول **المدينَ لْفاضلة**، ولو كان هناك هاء لوجب أن تلفظ العبارة السابقة: **المدينهِ الفاضلة**، بكسرة بعد

الهاء (قارن بـ: **نبيهِ الفاضل**، مثلا). ولو كان سقوط الهاء في نهاية مثل هذه الكلمات (إذا صحّ أنّها كانت موجودة أصلا) أثر على المعنى لكانت ملاحظة بقائها وسقوطها سهلة على المتكلم والسامع على السواء. وإذا كان هناك مَن يقول **المدينهْ** بهاء ساكنة عند الوقف فإنّ هذه الهاء تكون مضافة ("هاء السكت") لا منقلبة عن التاء، فخصائص التاء (سماتها المميّزة distinctive features) لا علاقة لها بخصائص الهاء ولا يمكن أن تتحوّل إلى هاء. لاحظ أنّ التاء يمكن أن تتحوّل بقاعدة المماثلة إلى طاء في مثل **اصطبرَ** (لأنّ الطاء تشترك مع التاء في جميع السمات المميّزة باستثناء الإطباق (التفخيم)) وإلى دال في مثل **ازدهر (لأنّ** الدال تشترك مع التاء في جميع السمات المميّزة باستثناء الجهر). انظر الفصل الثاني ("السّمات المميّزة في الدراسة الصوتية") في كتاب **دراسات في علم أصوات العربية ج2**.

30- انظر **الإنصاف** 2 : 737 و **المنصف** 1 : 53 – 54.

31- **الإنصاف** 2 : 737.

32- المرجع السابق 2 : 738 – 739. وانظر أيضا: **كتاب سيبويه** 2 : 272.

33- جاء في **همع الهوامع** للسيوطي أنّ حجّة الكوفيين في أنّ "حركة الوصل" في **إذهبْ** ونحوها ليست فتحة لأنّها لو كانت كذلك لاشتبه فعل الأمر بالفعل المضارع: "... ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر" 2 : 212. وهذه حجّة ضعيفة، فتجنّب الالتباس لم يحُلْ دون لفظ كلمتين مثل **يدْتُ ويتّ**، أو **اضطلع و اطّلع**، أو **عَلا و عَلى** أو **محتلّ** (اسم فاعل) **ومحتلّ** (اسم مفعول) الخ بصورة واحدة.

34- من مظاهر اختلاف الفتحة عن الكسرة والضمّة ما نلاحظه من سقوط

الكسرة والضمة في المقطع الذي يسبق النبر أو يليه، دون الفتحة في بعض اللهجات (انظر الفصل التاسع). ومنها تحوّل الضمّة إلى كسرة في مثل **بِهِ** و **بِهِم** إذا سبقت الهاء كسرة، وعدم تحوّلها إلى فتحة حين تسبق الهاء فتحة. فالأصل في العلّة التي تلي الهاء (الضمير المتّصل) الضمّة، وهي تأتي على الأصل في مثل **لَهُ** و**مِنْهُ** و **كتابُهُ**، ولكنها تتحوّل إلى كسرة في مثل **بِهِ** و **كتابِهِ**.

35- **دراسات في علم اللغة** 1 : 167.

36- يرى كمال بشر هذا الرأي أيضا، ولذا فقد جاء قوله في العلّة التي تضاف في درْج الكلام مماثلا لقوله في العلّة الأولى: ".. فالحركة التي يأتي بها العربيّ عند التقاء الساكنين ليست في نظرنا كسرة وإنّما هي نوع من التحريك الذي لا ينحاز إلى أيّ من الحركات الثلاث: إنه صُوَيت جيء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين: ويمكن تسميته حركة من باب المجاز فقط .. " المرجع السابق: 149.

37- انظر أيضا الفصل الأول في هذا الكتاب والفصل السابع **في كتاب أبحاث في الكلمة والجملة.**

38- **دروس التصريف**: 126 – 129.

39- لعلّ المؤلّف لجأ إلى هذا الأسلوب في شرح القواعد لهدف تعليمي، لا تجنّبا لتقدير بنية عميقة تختلف عن ظاهر اللفظ. غير أنّ هذه الصياغة للقواعد تمثّل النظرية الوصفية تمثيلا صحيحا.

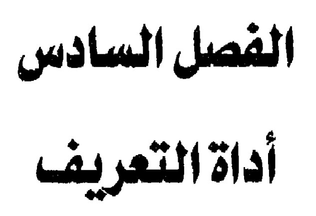
40- لاحظ أهميّة الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية. فلا يصحّ، مثلا، تطبيق إضافة الكسرة قبل قاعدة حذف الهمزة، وإلا أدّى ذلك إلى نتيجة خاطئة. انظر الفصل السابع ("الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية") في كتاب **دراسات في علم أصوات العربية ج2**.

وكما تختلف اللهجات في قواعدها الصوتية والصرفية والنحوية، فإنها قد تختلف أيضا في الترتيب الذي تتبعه في تطبيق القواعد الصوتية. فقد كانت هناك لهجات عربية تطبّق فيها قاعدة إضافة "همزة الوصل وحركتها" في بداية الكلمة التي تبدأ بهمزة "ساكنة" قبل قاعدة حذف الهمزة "الساكنة" كما يدلّ على ذلك فعل الأمر من الفعل **أَمَرَ** المستعمل في معظم اللهجات المعاصرة، وهو **أُؤْمُرْ**، ولهجات تطبّق فيها قاعدة حذف الهمزة الساكنة في بداية الكلمة أوّلا كما يدلّ فعل الأمر **مُرْ**.

41- **شرح المفصّل** 7 : 58.

42- **ص** =صحيح، و ع = علة قصيرة. أما العلّة الطويلة،كما في **فاعَلَ**، فهي ع ع. ومن المعروف أنّ القيمة الصوتية للمقطعين **ص ع ص** و **ص ع ع** واحدة في الأوزان الشعرية. وقد ناقشت في الفصل السابع قضية الألِف التي ليست ناتجة من حذف واو أو ياء، وخلصت إلى أنّ أصلها همزة. أي إنّ أصل **فاعَل**: **فَأْعَل**، وبالتالي فإن تركيبها المقطعي هو **ص ع ص/ ص ع / ص ع**، كالتركيب المقطعي للأوزان الثلاثة الأخرى.

43- ولهذا نجد أنّ أكثر الأخطاء تقع في مضارع **أفعل** (بسبب سقوط الهمزة والعلّة التي تليها في **يؤفعل**)، فنسمع أحيانا **يَعْطي** و **يَكْرِم** إلخ، بالفتح ولكننا لا نسمع **يُعلّم** أو **يُسافِر** أو **يُترجم** إلا بالضّم. ذلك أنّ مضارع **أفعل** أصبح -- بعد سقوط الهمزة والعلّة التي تليها- لا يختلف عن مضارع **فَعَل**، من حيث تركيبه المقطعي.


الفصل السادس
أداة التعريف

الفصل السادس

أداة التعريف

يلخّص ابن هشام آراء القدماء حول أداة التعريف، أو" المعرِّف " كما يسمِّيها، بما يلي: " والمشهور بين النحويين أن المعرِّف الـ عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ... وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في أنّ المعرّف الـ وقال: وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي أم أصلية؟... وتلخيص الكلام في المسألة ثلاثة مذاهب: أحدها أن المعرّف الـ والألف أصل، الثاني أنّ المعرّف الـ والألف زائدة، الثالث أنّ المعرّف اللام وحدها[1].

والمقصود بالألِف الهمزة، ولذلك يمكننا إعادة صياغة قول ابن هشام حول المذاهب الثلاثة في أداة التعريف كما يلي:

1- المذهب الأوّل أنّ أداة التعريف تتألف من ثلاثة أصوات: الهمزة والفتحة واللام: ء ـَ ل، وهو أيضا رأي كمال بشر[2].

2- المذهب الثاني أنّ أداة التعريف تتألف من صوتين: الفتحة واللام، باعتبار أنّ الهمزة ليست جزءا من هذه الأداة: ـَ ل، وهو أيضا رأي تمّام حسّان في كتابه **مناهج البحث في اللغة**، حيث اعتبر أداة التعريف مؤلفة من مقطع من نوع ع ص[3].

3- المذهب الثالث أنّ أداة التعريف تتألف – كما رأى سيبويه- من صوت واحد: لـ، وهو أيضا رأي ابن جنّي.

وبالإضافة إلى هذه الآراء الثلاثة هناك رأي آخر منسوب للمبرّد هو أنّ أداة التعريف هي "الهمزة وحدها، وإنما ضُمّ إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام"[4].

وسأحاول فيما يلي مناقشة هذه الآراء مبتدئا بالرأي الأخير[5]:

إنّ اعتبار الهمزة وحدها أو الهمزة و"حركتها" (الهمزة التي تليها فتحة) أداة للتعريف يصطدم باعتراضات أساسية، منها عدم وجود تفسير لإضافة اللام. فالخشية من اشتباه كلمة بأخرى لا يؤدّي إلى إضافة صوت إلى أحداهما، فاللغات مملوءة بالكلمات التي لها أكثر من معنى. وفي العربية نفسها أمثلة لا حصر لها من هذه الكلمات[6]. ثم لِمَ تضاف اللام دون غيرها من الأصوات؟

أما رأي الخليل بن أحمد القائل إنّ أداة التعريف في العربية هي **ألـ**، أي أنها تتألف من ثلاثة أصوات: الهمزة والفتحة واللام، فهو ينسجم مع النظام الصوتي في الكلمات العربية كما نلاحظ من أمثلة كـ **هل** و **بل** و **عن** و **كم** و **لم** الخ. غير أنّ هناك اعتراضين يمكن أن يثارا ضدّ هذا الرأي، أحدهما يتعلق بالهمزة والآخر بالفتحة. أما الأوّل فهو سقوط الهمزة في حالة الوصل، ومن المعروف أنّ الهمزة التي يليها علّة لا تسقط في الفصحى إذا كانت جزءا من بنية الكلمة إلاّ في حالات قليلة[7]. فلو كانت الهمزة جزءا من أداة التعريف لوجب أن تبقى عند الوصل، ولكنها في الواقع تسقط، فيقال **وَلْولد**، **مَعَلْوَلَد** الخ كما هو معلوم. وقد انتبه القدماء إلى هذه النقطة واحتجّوا بأنّ سقوط الهمزة سببه كثرة ورود أداة التعريف في الكلام: "وقد ذهب بعضهم إلى أنّ الألف واللام جميعا للتعريف بمنزلة **قَدْ** في الأفعال، ولكنّ هذه الهمزات لّما كثرت في الكلام وعرف موضعها – والهمزة مستثقلة- حذفت في الوصل لضرب من التخفيف"[8].

وإذا سلّمنا بسقوط الهمزة كضرب من " التخفيف "، فسيبقى الاعتراض الثاني المتعلّق بالفتحة. ذلك أنّ سقوط الهمزة من أداة التعريف يبقي الفتحة واللام، ولذا كان من الطبيعي أن تلفظ عبارات مثل **عادت البنت** أو **لم تذهب البنت** بفتحة بعد تاء **عادت** وباء **تذهب** لا بكسرة:

عادت + ء ـَ ل + بنت ← عادت + ـَ ل + بنت

لم تذهب + ء ـَ لـ + بنت ← لم تذهب + ـَ لـ + بنت

غير أنّنا نجد لام أداة التعريف مسبوقة بكسرة كما هو معروف: **عادتِ البنت، لم تذهبِ البنت** وهو أمر يصعب تفسيره، لأن الكسرة لا يؤتى بها للوصل في منتصف العبارة إلا عند توالي ثلاثة صحاح ("التقاء ساكنين")، كما في **مَنِ اسْتقبلك**؟، **عادتِ الْبنت** إلخ.

من الممكن القول إنّ همزة أداة التعريف لم تسقط وحدها بل سقطت معها الفتحة أيضا، ثم احتيج إلى علّة قصيرة للوصل، فكانت العلّة القصيرة التي تضاف في حالات الوصل عامّة، وهي الكسرة. ولكن لِمَ تسقط الفتحة مادام هناك حاجة لعلّة، وبخاصّة أنّ سقوطها (مع الهمزة السابقة لها) لا يتمّ إلا عند الوصل؟ صحيح أنّ الهمزة والفتحة تسقطان معا في مضارع **أفعل**، ولكن سقوط الفتحة في هذه الحالة لا ينتج عنه حاجة إلى علّة تحلّ محلّها:

ي ـُ ء ـَ ف ع ـِ ل ـُ ← ي ـُ ف ع ـِ ل ـُ [9].

وأمّا الرأي القائل إنّ أداة التعريف هي الـ ولكن الهمزة غير أصلية، فإنه يعني في الواقع أنّ أداة التعريف هي ـَ ل، أي فتحة ولام[10]. ويُعترض على هذا بأنّ تركيب أداة التعريف من صوتي الفتحة واللام مخالف، بل معاكس، للتركيب الصوتي

لأيّ كلمة عربية أخرى، إذ إنّ جميع الكلمات العربية تبتدئ بصحيح، لا بعلّة. والكلمات التي تتألف من صوتين مثل: لـ ـِ ، فـ ـَ ، ب ـِ ، كـ ـَ إلخ تقع العلّة فيها بعد الصحيح لا قبله. وهناك اعتراض آخر سبق وروده في مناقشة رأي الخليل، وهو وجود كسرة في مثل **عادتِ البنت** ولم **تذهبِ البنت** إلخ، فلو أنّ أداة التعريف هي ـَ لـ لكانت مثل هذه العبارات بالفتح لا بالكسر: **عادتَ البنت** (عادت + ـَ لـ + بنت)، ولم **تذهبَ البنت** (لم تذهب + ـَ لـ + بنت)، إذ ما دامت أداة التعريف تبدأ بعلّة فإنها تغني عن العلة التي يؤتى بها للوصل لتجنّب توالي ثلاثة صحاح كما سبق أن قلت.

بقي رأي سيبويه (وابن جنّي) وهو أنّ اللام وحدها هي أداة التعريف، وهو أصحّ هذه الآراء، على الرغم ممّا يمكن أن يثار حوله من اعتراضات. فقد يقال، مثلا، إنّ اللام صوت واحد، وليس هناك كلمة عربية تتألف من صوت واحد. فأقلّ الكلمات أصواتا لغوية، تتألف من صوتين، فواو العطف تتألف من واو وفتحة، وباء الجرّ تتألف من باء وكسرة إلخ. ومثل هذا يقال في أفعال الأمر مثل **قِ** ، **رَ** إلخ. ويمكن الردّ على هذا بأنّ أداة التنكير في العربية تتكون من صوت واحد فقط هو النون[11]. والفرق بين أداة التنكير وأداة التعريف في العربية أنّ تلك تقع في آخر الكلمة[12] وهذه تقع في أوّلها. وقد لاحظ ابن جنّي هذه المسألة فقال: "ويدلّ أيضا عندي على أنّ حرف التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيض التنوين، وذلك أنّ التنوين يدلّ على التنكير، واللام تدلّ على التعريف، فلمّا كان التنوين حرفا واحدا كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفا واحدا، وهو ممّا يجرون الشيء مجرى نقيضه كما يجرونه مجرى نظيره. ألا تراهم قالوا طويل فجاءوا به على وزن **قصير**، وكذلك **قائم وقاعد، ونهض**، وجلس، و**خفيف وثقيل** .."[17].

وقد يُعترض على سيبويه بوجود فتحة قبل اللام إذا وقعت أداة التعريف في أوّل المنطوق utterance، فيقال **ألولد نشيط**، مثلا، بفتحة قبل اللام، بينما العلّة التي يؤتى بها لتجنّب البدء بصحيحين متواليين، هي الكسرة، كما هو واضح من كلمات مثل: **إنكسر، إبْن، إذهبْ** إلخ[18]، فما تفسير هذه الفتحة؟ لقد برّرها بعض اللغويين القدماء بطريقة غير مقبولة كقولهم إنّ " الحرف أثقل فاختاروا له الفتحة لأنها أخفّ الحركات " وقولهم " أرادوا أن يجعلوها مخالفة للهمزة التي تدخل على الاسم والفعل لأنّ لام التعريف حرف"، وقولهم " إنّ الهمزة مع لام التعريف يكثر دورها في الكلام فاختاروا لها أخفّ الحركات وهو الفتح"[19]. وفي رأيي أنّ الأصل هو الكسرة (كما هو الحال في معظم اللهجات المعاصرة) لا الفتحة، أي أنّ الأصل أن يقال **إلولد نشيط** بكسرة قبل اللام، تماما كما يقال **إلعَبْ**، بكسرة قبل اللام، وأنّ الفتحة دخلت الفصحى من لهجة كانت تستعمل الفتحة لتجنّب توالي الصحاح في أول المنطوق وفي وسطه على السواء، فيقال في تلك اللهجة **وصلتَ البنت** كما يقال **ألبنت**[20]. وتبنّي الفصحى لعنصر لغويّ كهذا يخالف معظم اللهجات ليس غريبا، فقد تبنّت الفتح (أو الضمّ) بعد "أحرف المضارعة"، رغم أنّ معظم اللهجات كانت تستعمل الكسر[21].

إنّ رأي سيبويه وابن جنّي يظلّ أقرب الآراء السابقة إلى الصحّة، فهو يفسّر عدم وجود همزة عند الوصل، كما يفسّر وجود الكسرة قبل اللام في وسط العبارة، سواء في الفصحى وفي معظم اللهجات، شأنها في ذلك شأن جميع الكلمات التي تبدأ بما يسمّى " همزة الوصل "، أي الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين.

الحواشي

1- **شرح قطر الندى وبلّ الصّدى**: 112. وانظر أيضا **كتاب سيبويه**: 2 / 272 – 273، **والمنصف**: 1/ 65 – 71.

2- **دراسات في علم اللغة**: 1 / 168.

3- **مناهج البحث في اللغة**: 141.

4- **الكافية في النحو**: 2 / 131، **والأشباه والنظائر**: 3 / 56. وهذا الرأي يخالف ما قاله المبرّد في **المقتضَب** (2 / 94): " ألفات الوصل الألف التي تلحق مع اللام للتعريف، وإنما زيدت على اللام لأنّ اللام منفصلة مما بعدها ... " وهو قول يُفهم منه أنّ المبرّد يرى – كسيبويه وابن جنّي- أنّ أداة التعريف هي اللام وحدها.

5- هناك آراء أخرى في أصل أداة التعريف أشار إليها بعض المستشرقين، فقد ذكر رايت Wright أنّ أصل أداة التعريف في العربية (والعبرية) **هَلْ**، ثم قلبت الهاء (في العربية دون العبرية) همزة للتخفيف. انظر:

W. Wright, **Grammar of the Arabic Language**, vol. 1. p. 270

وأشار موسكاتي Moscati إلى أنّ أداة التعريف في بعض اللهجات العربية القديمة كانت هاء. انظر:

S. Moscati, **An Introduction to the Comparative Grammer of the Semitic Languages**, p. 99 -100.

6- ليس هذا فحسب، بل إنّ الخشية من الالتباس في المعنى لم تَحُلْ دون بعض التغيّرات الصوتية التي طرأت على اللهجات المعاصرة، ففي بعض هذه اللهجات شملت هذه التغيّرات كلمات أصبحت الآن ذات معنيين مختلفين: **قيّد – أيّد** ، **ثناء – سناء** الخ. ومثل هذا يقال في سقوط العلّة الأخيرة في الفعل الماضي للمتكلم المفرد والمخاطب المفرد المذكّر في اللهجات المعاصرة وفي الفصحى عند الوقف: **وصلتْ** (أنا) – **وصلتْ** (أنتَ).

7- انظر الفصل السابق.

8- **المنصف**: 1 / 65 – 66.

9- وقد لاحظنا في الفصل السابق أنّ هذه الحاجة إلى علّة للوصل قد حالت دون سقوط العلّة التالية للهمزة في مثل **أب وأمّ وإبل** عندما كانت تحذف الهمزة:

م َ ن ء َ ب ُ و ك ← م َ ن َ ب ُ و ك َ

وهذا ينطبق أيضا على اللهجات المعاصرة، فالهمزة تسقط دون العلة التي تليها:

ع َ م َ ل ء َ خ ُ و ك ← ع َ م ل َ خ ُ و ك

ك ُ ن ت ء َ ك ت ُ ب ← ك ُ ن ت َ ك ت ُ ب

10- إلاّ إذا قصد ابن هشام أنّ الفتحة أيضا ليست أصلية، وعندئذ لا يكون هناك فرق بين هذا الرأي والرأي القائل إنّ أداة التعريف هي اللام وحدها، وبالتالي لا معنى لاعتباره هذا الرأي " مذهبا " ثالثا.

11- لعلّ ما دعا الذين أدخلوا نظام الكتابة العربية إلى عدم كتابة أداة التنكير نونا، رغم أنها نون " ساكنة " لفظا، هو جواز سقوطها (مع العلّة القصيرة السابقة لها) عند الوقف.

12- تقع أداة التعريف أيضا في آخر الكلمة في بعض اللغات السامية، فهي فتحة طويلة في الآرامية، ونون في العربية الجنوبية، (انظر: موسْكاتي، المرجع السابق، ص 98 – 99).

13- **المنصف**: 1 / 69.

14- تتحوّل الكسرة إلى ضمّة مماثلة لضمّة تالية: **أُدخل أُمرؤ** إلخ.

15- ابن الأنباري، **أسرار العربية**: 401 – 402.

16- إضافة الفتحة بدلا من الكسرة ظاهرة موجودة في بعض اللهجات المعاصرة ففي اللهجة الحجازية وبعض اللهجات السودانية يلفظ فعل الأمر بالفتح، فيقال **أَشربْ، أَزرعْ** الخ، (بدلا من **إشربْ، إزرعْ**). كما أن الفتحة تستعمل بدلا من الكسرة في عدد من لهجات الجزيرة والخليج بدلا من الكسرة للوصل. وهذه أمثلة من عبارات وردت في بعض الأغاني: صحّتَ الأحلام، رشيقَ القدّ، دربَ الحُبّ، أنشدَ الناس، كلَّ البشر، قالَ الطبيب، مثلَ القمر إلخ.

17- انظر مادّتي **تلل ووقى في لسان العرب**. فقد جاء في مادة **وقى**: "... **وتِعْلَم**، بالكسر، لغة قيس وتميم وأسد وربيعة وعامّة العرب ... وزعم الأخفش أنّ كلّ من ورد علينا من الأعراب لم يقل إلاّ تِعْلَم بالكسر ... ".

الفصل السابع

ألِفات أم همزات؟

الفصل السابع

ألِفات أم همزات؟

من المسلّم به عند اللغويين العرب أن الألِف في صيغ الأفعال المزيدة مثل **سافر وتعاون واصفارّ**، وفي اسم الفاعل مثل **كاتِب وقائِل وجادّ**، وألِف الاثنين في مثل **يضربان ورجلان**، ليست " بدلا " من شيء، أي " زائدة " ، بخلاف الألِف في مثل **قالَ** أو **باعَ** التي يعتبرها النحاة "بدلا" من واو في المثال الأوّل و"بدلا" من ياء في المثال الثاني. وكنت قد أشرت في الفصل الثالث إلى أنّ الواو والياء في قالَ وباعَ وأمثالهما تسقط وينشأ من الفتحة السابقة للواو أو الياء والفتحة اللاحقة لهما ألِفا، فالفتحة الطويلة (الألف) هي فتحتان قصيرتان متواليتان وليست " بدلا " من الواو أو الياء.

وفي هذا المقال أودّ أن أطرح وجهة نظر مختلفة هي أنّ الألف في الأفعال المزيدة واسم الفاعل والمثنّى، وكلّ ألف ليست ناتجة من سقوط الواو أو الياء ونشوء ألف من الفتحة السابقة للواو أو الياء والفتحة اللاحقة لهما هي في الأصل همزة. أي أنّ البنية العميقة لصيغة **فاعَلَ** هي **فَأعَلَ**، ولصيغة **تفاعل** هي **تفأعل** ولصيغة **افعالّ** هي **افعألَلَ**، ولصيغة **يفعلان** هي **يفعَلأنِ** ولصيغة **فاعِل** هي **فَأعِل**، وأنّ الهمزة سقطت من هذه الصيغ وأطيلت الفتحة السابقة لها (كما سقطت الهمزة الثانية في مثل **أأمَنَ**، مثلا، وأطيلت الفتحة السابقة لها فأصبحت **آمَنَ**، وكما سقطت الهمزة وأطيلت العلّة القصيرة ("الحركة") السابقة لها في مثل **رأس وبئر وشؤم** في اللهجات المعاصرة

فأصبحت **راس وبير وشوم**، فكانت الألف التي نجدها الآن في الصيغ التي ذكرتها، فهذا يفسّر الإصرار على خطأين شائعين اليوم في الكتابة:

1- **الخطأ الأوّل هو وضع "حركة" (فتحة) على الحرف السابق للألف،** فالألف ذاتها فتحة طويلة، كما أشرت، أي إنّها "حركة" الحرف السابق لها وإن كانت تقع في الكتابة بعده لا فوقه، وبالتالي لا يجوز وضع "حركة" أخرى على الحرف السابق لها. أمّا وجود "حركة " على الحرف السابق للهمزة الساكنة فلا خلاف في أنّه صحيح.

2- **الخطأ الثاني هو وضع سكون فوق حرف الألف واعتباره حرفا "ساكنا" لا "حركة"**. أمّا الهمزة فهي حرف يمثّل صوتا صحيحا، وبالتالي يمكن " تحريكه" و " تسكينه" و " تشديده ".

وفيما يلي عدد من الأدلّة التي تشير في مجموعها إلى أنّ الهمزة هي أصل كل ألف لم تنتج من سقوط واو أو ياء ونشوء ألف من الفتحة السابقة للواو أو الياء والفتحة اللاحقة لهما.

أولاً: إنّ "أحرف الزيادة" في الأفعال المزيدة أصوات صحيحة لا أصوات علّة فهي همزة (يليها فتحة) في **أَفْعَلَ**، وتاء في **افتعل** (وأصلها **اتفعل**)، ونون في **انفعل** وسين وتاء (يليها فتحة) في **استفعل**[1]. وفي ظنّي أن **فاعَلَ وتفاعَل وافعالَّ** لا تختلف عن بقية الأفعال المزيدة، ولذا فإن "حرف" الزيادة فيها ليس الألِف (والألِف ليست إلا فتحة طويلة، أي "حركة") كما يبدو في ظاهر هذه الأفعال حاليّا، بل صوت صحيح هو الهمزة، أي أنّ أصل هذه الأفعال: **فَأْعَلَ وتفَأْعَل وافعأْلَلَ** كما ذكرت سابقا.

ثانياً: إنّ في العربية قانونا صوتيا عامّا يقصّر العلّة الطويلة إذا تلاها صحيح لا يليه علّة (صحيح "ساكن")، إلا إذا كان السكون للوقف:

أرادْتُ ← ارَدْتُ (قارن: أرادَتْ)

يخافْنَ ← يخَفْنَ (قارن يخافون)

أبا البنت ← ابَلْبنت (قارن أباها)

فتانْ (فتى + نْ) ← فتَنْ (فتىً) (قارن: فتاكم)

عصا + تْ ← عصَتْ (قارن: عصاهم)

ولكنّ هذا القانون الصوتي لم يؤثّر على الألِف في أمثال **حاجٌ** (= حاجْجَ) **وتحابٌ** (= تحابْبَ) **واصفارٌ** (= اصفارْرَ) **وضالٌ** (=ضالْلْ) **ويلعبانٌ** (= يلعبانْنِ)[2] رغم أنّ هذه الألف يليها صحيح"ساكن"، فما تفسير عدم تقصيرها؟

ليس له تفسير مقبول في نظري إذا اعتُبِر الأصل ألِفا[3]. أمّا إذا اعتُبِر الأصل همزة فإنّ عدم تقصير العلّة الطويلة قبل الصحيح " الساكن " يمكن تفسيره كما يلي:

سقطت الهمزة وأطيلت الفتحة السابقة لها كما حدث في تحوّل كلمات مثل **رَأس إلى راس**، فأصبحت **حَأْجَجَ حاجَجَ** ثمّ تحوّلت **حاجَجَ إلى حاجٌ** فلم تُقصَّر الألف لأنّ أصلها فتحة+همزة، وقس على ذلك **ضَأْلِل إلخ.**

وقد يقول قائل: لماذا لا نقول إنّ عدم تقصير العلّة الطويلة في مثل **حاجٌ وحالٌ** يعود إلى أنّ " سكون " الصحيح التالي للعلّة الطويلة طارئ كسكون الوقف؟ وكما أن العلّة الطويلة لا تقصّر قبل صحيح " ساكن " عندما يكون السكون طارئا للوقف (كما في **سلامْ** أو **كريمْ** أو **شكورْ**)، فكذلك لا تقصّر هنا، لأنّ الأصل في **حاجٌ**:

حاجَجَ، وفي ضالٌّ: **ضالِلٌ**. بكلام آخر: لماذا لا نقول إنّ قاعدة تقصير العلّة الطويلة تسبق قاعدة التخلّص من العلّة القصيرة بين الصحيحين المِثلين في **حاجَجَ وضالِلٌ** إلخ، وعند ذاك لا نحتاج إلى تقدير همزة في الأصل، إذ بناء على هذا الحلّ تطبّق أوّلا قاعدة تقصير العلّة الطويلة على **حاجَجَ وضالِلٌ** الخ فلا تغيّر شيئا، لا لعدم وجود علّة طويلة عند تطبيق القاعدة، ولكن لأنّ الصحيح الذي يلي العلّة الطويلة ليس"ساكنا ". ثم تُحذَف العلّة القصيرة (نتيجة تطبيق القاعدة الصوتية التي تحذف العلّة القصيرة إذا وقعت بين صحيحين مِثلين، وتبقى العلّة الطويلة على حالها:

1- قاعدة تقصير العلّة الطويلة:

حاجَجَ (ح ـَ ـَ ج ـَ ج ـَ) (تبقى دون تغيّر)

2- قاعدة حذف العلّة القصيرة:

حاجَجَ (ح ـَ ـَ ج ـَ ج ـَ) ← حاجَّ (ح ـَ ـَ ج ج ـَ)

إنّ هذا الحلّ مقبول (انظر فصل " الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية " في **دراسات في علم أصوات العربية ج2**)، ولكنّ مشكلته أنّه لا ينطبق على الضمّة الطويلة والكسرة الطويلة، ذلك أنّ هاتين العلتين الطويلتين تختلفان عن الألِف في أنهما تقصّران إذا وقعتا قبل صحيحين مِثلين، كما يتّضح من الأمثلة التالية:

تعلمونّ ← **تعلمُنّ**

تعلمينّ ← **تعلمِنّ**

قارن: **تعلمانّ** (تبقى الألف دون تقصير).

وبما أنّ الفتحة الطويلة (الألِف) لا تختلف عن الضمّة الطويلة والكسرة الطويلة من حيث خضوعها لقاعدة تقصير العلّة الطويلة، كما يلاحظ من الأمثلة التالية:

يقولْنَ ← يقُلْنَ ؛ يبيعْنَ ← يبِعْنَ ؛ ينالْنَ ← ينَلْنَ

ذو الْمال ← ذُلْمال ؛ ذي الْمال ← ذِلْمال ؛ ذا الْمال ← ذَلْمال

فإنّ الحلّ السابق يصبح مشكوكا في صحّته[5]، ويبقى الرأي الذي يُعيد عدم تقصير الألِف في أمثال **حاجّ** و**تحابّ** **واصفارّ** **وحالّ** **ويعلمانّ** إلى أنّ أصل الألف فيها جميعا همزة، يبقى هذا الرأي قائما.

ثالثاً: وممّا يؤيّد اعتبار أصل الألِف في الأمثلة السابقة وأشباهها همزة أنّ بعضها قد ورد فعلا بهمزة، فقد قرأ أحد القرّاء " ولا **الضألّين** " (بهمزة مفتوحة)، وقرأ آخر "فيومئذ لا يُسأل عن ذنبه إنس ولا جأنّ" (بهمزة مفتوحة). وسُمع عن العرب **شأبّة** **ودأبّة**. وروي عن العرب كذلك: **احمأرّ** **وادهأمّ** **وارمأدّ** **وابيأضّ** **واسوأدّ**[6]. ونحن أمام خيارين لتفسير هذه الهمزة: الأوّل أنها أصلية وقد سقطت كما سقطت همزات كثيرة في العربية، وتكوّن من الفتحتين اللتين أصبحتا متواليتين نتيجة لسقوطها فتحة طويلة (ألِف):

اصفأرَرَ (ص ف ـَ ء ر ـَ ر ـَ) ← اصفأرّ (ص ف ـَ ء ـَ ر ر ـَ)

← اصفارّ (ص ف ـَ ـَ ر ر ـَ)

وأمّا الخيار الثاني فهو التفسير الذي ذكره بعض القدماء من اللغويين العرب وهو أنّ الهمزة أضيفت: " ومن ذلك قراءة أيوب السختياني **ولا الضألّين** بالهمزة قال أبو الفتح: ذكر بعض أصحابنا أنّ أيوب سئل عن هذه الهمزة، فقال: هي بدلٌ من المَدّة لالتقاء الساكنين. واعلم أنّ أصل هذه ونحوه: **الضالِلين**، وهو الفاعلون من **ضلّ يضلّ**،

فكره اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد على غير الصور المحتملة في ذلك، فأسكنت اللام الأولى وأدغمت في الآخرة، فالتقى ساكنان، الألف [كذا!] واللام الأولى المدغمة، فزيد في مَدّة الألف واعتمدت وطأة المَدّ، فكان ذلك نحوا من تحريك الألف، وذلك أن الحرف يزيد صوتا بحركاته كما يزيد صوت الألف باشباع مدّته " (7).

وهذا الرأي القائل إنّ الهمزة مضافة يراه بعض اللغويين المعاصرين، فرمضان عبد التواب يعتبر الهمزة في **احمأرّ** و **ابيأضّ** و **اسوأدّ** الخ " مُقحمة " (8). ولكن ممّا يدعو إلى الشك في هذا الرأي أنّ " إقحام " الهمزة لم يحدث إلا في كلمات تحتوي على الألِف دون العلّتين الطويلتين الأخريين. وقد تنبّه ابن جنّي إلى هذا فقال في سياق حديثه عن الهمزة في أمثال **دأبّه** و **اسوأدّت**: وهذا الهمز الذي تراه أمر يخصّ الألف دون أختيها. وعلّته في اختصاصه بها دونهما أنّ همزها في بعض الأحوال إنما هو لكثرة ورودها ساكنة [كذا!] بعدها الحرف المدغم فتحاملوا أنفسهم على قلبها همزة، تطرّقا إلى الحركة وتطاولا إليها، إذ لم يجد إلى تحريكها هي سبيلا، لا في هذا الموضع ولا في غيره. وليست كذلك أختاها ... " (9).

وواضح ممّا سبق أن تبرير ابن جني لاختلاف الألِف عن العلّتين الطويلتين الأخريين ليس مقنعا. ويبقى أنّ اعتبار وجود الهمزة هو الأصل ثم حذفت، أقرب إلى الصحّة وأسهل تفسيرا من اعتبارها مضافة، وبخاصّة أن الهمزة في مثل **ضألّين** **وابيأضّ** لم تضف بعد الألف كما قد يتبادر إلى الذهن، ولا قبل الألف، وإنما " أقحمت " في " منتصف " الألف كما يتضح من مقارنة **ضالّ** **وضألّ** حين تكتبان بالرموز الصوتية:

ض ـَ ـَ ل ل ـُ ن

ض ـَ ء ـَ ل ل ـُ ن



دار جرير للنشر والتوزيع

فإذا اعتبرنا أن **ضالّ** تحوّلت إلى **ضألّ**، فإن معنى هذا أنّ الهمزة قد "اقحمت" بين الفتحتين اللتين تتألف منهما الألف (باعتبار أن العلّة الطويلة هي علّتان قصيرتان متواليتان)[10]:

ض ـَ ـَ ل ل ـُ ن ← ض ـَ ء ـَ ل ل ـُ ن

وهو أمر لا يمكن تفسيره. أمّا إذا اعتُبرت الهمزة موجودة أصلا في **ضالّ**، فإنّ ذلك لا يحتاج إلى تفسير خاصّ، لأن سقوطها ظاهرة عامة في اللغة العربية.

رابعًا: ومن الأدلّة على أن أصل هذه الألفات همزات جواز إبقاء العلّة القصيرة بين الصحيحين المِثلين في اسم الفاعل من الثلاثي "المضعّف". ففي العربية أمثلة مثل **حالِل** إلى جانب **حالّ**، و **مادِد** إلى جانب **مادّ**[12]. وجواز عدم حذف العلّة القصيرة بين الصحيحين المِثلين هنا لا تفسير له إذا كانت الألِف هي الأصل. فالعربية لا تجيز **حَلَلَ** إلى جانب **حَلّ**، أو **مَدَدَ** إلى جانب **مَدّ**. وتفسير عدم الحذف – في رأيي– هو أنّ اللهجات التي احتفظت بالعلّة القصيرة بين الصحيحين المِثلين كانت تستعمل **حأْلِل** و**مأْدِد** الخ. ثم سقطت الهمزة في مرحلة لاحقة وأطيلت الفتحة (كما سقطت الهمزة في أمثلة مثل **رَأْس** وأطيلت الفتحة):

ح ـَ ء ل ـِ ل ← ح ـَ ـَ ل ـِ ل

م ـَ ء د ـِ د ← م ـَ ـَ د ـِ د

خامساً: إن وجود الواو في تصغير اسم الفاعل كقولك **شويعر** في تصغير **شاعر** و **كويتب** في تصغير **كاتب** يصعب تفسيره إذا لم تقدَّر همزة في البنية العميقة لاسم الفاعل. ذلك أنّ قاعدة التصغير تتطلب كما هو معروف:

1- تحويل العلّة القصيرة التي بعد الصحيح الأوّل إلى ضمّة.

2- إضافة فتحة وياء بعد الصحيح الثاني (بعد حذف العلّة التالية لذلك الصحيح إن وجدت).

3- تحويل العلّة التي قبل الصحيح الرابع (إن كان ثمّة صحيح رابع) إلى كسرة[14]:

جَبَل (ج ـَ ب ـَ ل) ← جُبَيْل (ج ـُ ب ـَ ي ل)

نَهْر (ن ـَ هـ ر) ← نُهَيْر (ن ـُ هـ ي ر)

ثعلب (ث ـَ ع ل ـَ ب) ← ثُعَيْلِب (ث ـُ ع ـَ ي ل ـِ ب)

عصفور (ع ـَ ص ف ـُ و ر) ← عُصَيْفِيْر (ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ و ر)[15]

وبناء على هذه القاعدة، فقد كان يجب أن تصبح العلّة الأولى في **شاعر** أو **كاتب** إذا كان أصلها ألفا - والألف ليست سوى فتحة طويلة، أي علّة- أقول كان يجب أن تصبح تلك الألف عند التصغير ضمّة (أو ضمة طويلة إذا كانت القاعدة تتطلب المطابقة بين العلّتين في الطول)[16]. وكان يجب أيضا أن تحذف العلّة التي بعد الصحيح الثاني وهي الكسرة قبل إضافة الفتحة والياء:

شاعر (ش ـَ ـَ ع ـِ ر) ← شُعَيْر (ش ـُ ع ـَ ي ر)

أو شوعَيْر (ش ـُ ـُ ع ـَ ي ر)

كاتب (ك ـَ ـَ ت ـِ ب) ← كُتَيْب (ك ـُ ت ـَ ي ب)

أو كوتَيْب (ك ـُ ـُ ت ـَ ي ب)

غير أن تصغير **شاعِر** -كما هو معروف- ليس **شُعَيْر** أو **شوعَيْر**، بل **شُوَيْعِر**، وتصغير **كاتب** ليس **كُتَيْب** أو **كوئيب**، بل **كُوَيْتِب**:

ش َ َ ع ِ ر ← ش ُ و َ ي ع ِ ر

ك َ َ ت ِ ب ← ك ُ و َ ي ت ِ ب

فكيف نفسّر وجود الواو؟ ومن أين جاءت العلّة الثالثة (الكسرة)؟ ولماذا وقعت الياء قبل الصحيح الثاني في الكلمة، وكان يجب أن تقع بعده؟ كلّ هذه الأسئلة ليس لها إجابات مقنعة إذا اعتُبر الأصل **فاعِل**، بالألِف. أمّا إذا اعتبر الأصل **فأعِل**، بالهمزة فإن صيغة التصغير تكون حسب القاعدة: **فُؤَيْعِل** (**كُؤَيْتِب** ، **شُؤَيْعِر** الخ كـ **ثُعَيْلِب**)

ك َ ء ت ِ ب ← ك ُ ء َ ي ت ِ ب

ش َ ء ع ِ ر ← ش ُ ء َ ي ع ِ ر

وتكون الصيغة الحاليّة قد نتجت ممّا أسماه القدماء " تخفيف الهمزة " ، أي حذفها، وإضافة واو أو ياء، تبعا للّعلة التي تسبقها: " واعلم أن كلّ همزة كانت مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف، وذلك قولك في **المِئَر**: **مِيَر**، وفي **يُقرِئك**: **يقرِيك** ...، وإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمّة وأردت أن تخفّف، أبدلت مكانها واوا ... وذلك قولك في **التؤَدة**: **تُوَدَة**، وفي **الجؤَن**: **جُوَن** ... " (17)

وهكذا تكون **كُؤَيْتِب** و **شُؤَيْعِر** قد أصبحتا **كُوَيْتِب** و **شُوَيْعِر** "تخفيفا" للهمزة، أي حذفها، وإضافة واو مكانها:

ك ُ ء َ ي ت ِ ب ← ك ُ و َ ي ت ِ ب

ش ُ ء َ ي ع ِ ر ← ش ُ و َ ي ع ِ ر

فيكون قصر العلّة الأولى ووجود الواو والعلّة الأخيرة ووقوع الياء قبل التاء في المثال الأوّل وقبل العين في المثال الثاني، يكون كل ذلك نتيجة طبيعية لتطبيق قاعدتي التصغير و " تخفيف الهمزة " أي حذفها، وإضافة واو مكانها.

سادسًا: يرى بعض القدماء أنّ أصل مصدر **فاعَلَ**: **فِيْعال**، بياء "ساكنة"، لا **فِعال**. لأنّ هذا المصدر لا يختلف عن مصدر **أفعل** أو **فعلل** (من حيث الوزن):

"وأمّا **فاعلت** فمصدره اللازم **مفاعلة** ... ويجيء فيه **الفِعال**، نحو **قاتلته قِتالا وراميته رِماء**، وكان الأصل **فِيْعالا**، لأن **فاعلت** على وزن **أفعلت** و **فعللت**، فكان المصدر كـ **الزلزال** و **الإكرام**، ولكن الياء محذوفة من **فيعال**، وإن جاء بها جاءٍ فمصيب. " (18)

ويُفهم من قول المبرّد السابق أنّه كما يوجد " حرف ساكن " بعد " الحرف " الأوّل "المكسور" في مصدري **أفْعَلَ وفَعْلَلَ** (إفْعال وفِعْلال) ، فكذلك كان الأصل وجود "حرف ساكن" بعد "الحرف" الأول "المكسور" في **فاعل**، وهوالياء "الساكنة".

غير أن المبرّد لا يوضح لماذا بقي "الحرف الساكن" الموجود في **أكرم** أو **زلزل** (الكاف في الأول واللام في الثاني) في المصدر دون تحوّل، بينما تحوّل من ألف إلى ياء في **قيتال**. أي لماذا لم يكن مصدر **فاعل**: **فاعالا**؟ أمّا إذا كان الأصل في **فاعل**: **فأعَلَ**، فإن مصدره يكون حسب القاعدة **فِئعالا**، بالهمزة، وتكون "الياء" التي ذكرها المبرد قد نتجت من إطالة الكسرة بعد سقوط الهمزة:

ف ـِ ء ع ـَ ـَ ل ← ف ـِ ـِ ع ـَ ـَ ل

(كما حدث في **بئر**، مثلا عندما تحوّلت إلى **بير**.)

من كلّ ما سبق أرى أنّ اعتبار الأصل في الألِف (التي لم تنتج من وجود واو أو ياء كما في **قال** و **باع**) همزة له ما يؤيّده. ولعلّي لا أجانب الصواب حين استنتج أنّ العربية كانت في الأصل خالية من العلل الطويلة خُلُوًّا تامًّا، وأنّ ما نجده من علل طويلة في ظاهر الكلمات العربية قد جاء نتيجة تغيّرات أصابت الأصل الذي كان يحتوي على واو أو ياء (انظر الفصل الثالث) أو همزة.

الحواشي

1- قد تكون الزيادة تضعيفا لعين الفعل أو لامه – وهما صوتان صحيحان- كما في **فعّل**.

2- يشير اللغويّون القدماء إلى هذا بـ"التقاء الساكنين" كما هو معروف. وهم يقصدون بالساكنين الألِف والصحيح الأول من المثلين. ومن الواضح أن ليس هناك " التقاء ساكنين " إلا إذا كان المقصود بالألف همزة، لأنّ الألِف ليست صوتا صحيحا يقبل " السكون " " والحركة "، بل صوت علّة (فتحة طويلة) وقد أشار بعض اللغويّين المحدثين كإبراهيم أنيس (من **أسرار اللغة**: 251) وكمال بشر (**دراسات في علم اللغة** 1 : 202) ورمضان عبدالتواب (**فصول في فقه العربية**: 169) إلى هذا الخطأ. ولكن لا يزال من اللغويّين المحدثين من يعتبر العلل الطويلة أصواتا "ساكنة" (انظر: إبراهيم السامرائي، **التطوّر اللغويّ التاريخيّ**: 67، وتمّام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**: 173، 296 – 297). وقد يكون أصل الضمّة الطويلة واوا تسبقها ضمّة ويتلوها صحيح أو لا شيء، وأصل الكسرة الطويلة ياء تسبقها كسرة ويتلوها صحيح أو لا شيء (انظر الفصل الرابع)، ولكنّهما تصبحان في هذه الحالة علّتين طويلتين، ولذا لا يصحّ أن نعتبر التقاءهما بصحيح " ساكن " " التقاء ساكنين ". و " التقاء الساكنين " – وهو توالي ثلاثة صحاح- له قاعدة معروفة هي إضافة علّة قصيرة (كسرة) بعد الصحيح الأول، وهي قاعدة تُطبّق على مثل **لم تسعَيِ اليوم** (حيث

تضاف كسرة بعد الياء)، ولم **تسعَوُا اليوم** (حيث تضاف ضمّة بعد الواو) ولكنها لا تُطبّق على مثل **لم تذهبي اليوم ولم تذهبوا اليوم** (حيث تقصّر العلّة الطويلة). وجدير بالذكر أنّ هذا الفرق لم يفُتْ بعض القدماء، فهذا المبرِّد يقول: " فإذا كانت الياء قبلها كسرة وهي ساكنة زائدة لم تدخل إلا لمدّ، أو كانت واو قبلها ضمّة على هذه الصفة لم يجز أن تطرح عليها حركة لأنه ليس مما يجوز تحريكه ... لأنها للمدّ ... " (**المقتضب** 1 : 160 – 161).

3- استعمل تمّام حسّان لهذه الظاهرة مصطلح القدماء الطريف " اغتفار التقاء الساكنين ") : " ومن المغتفَر [كذا!] كذلك أن يلتقي الساكنان إذا كان ثانيهما أوّل مثلين مدغمين، وقد يحدث أن يكون الأول منهما في هذه الحالة حرف لين مشكّلا بالسكون (كذا!) أو أن يكون حرف مدّ وبعدهما في الحالتين حرف مشدّد، وذلك نحو ... **مدهامّتان- أتحاجّوني - ولاالضالّين- الحاقّه ما الحاقّة** ... " (**اللغة العربية معناها ومبناها**: 296 – 297). ويفسّر وجود " التقاء الساكنين " في العربية بقوله: " والمعروف أن اللغة العربية قد تقبل التقاء الساكنين وتغتفره [كذا!] إذا كان من مقرّرات النظام ما هو أولى بالاعتبار من التقاء الساكنين وذلك نحو الوقف بالسكون على آخر الكلام وبعده سكون الصمت وتفادي فكّ المثلين المتحرّكين في وسط الكلام "(المصدر السابق: 296). ولكن هذا القول لا يفسّر تفادي تقصير العلة الطويلة في مثل **أتحاجّوني** أو **الضالّين** وعدم تفاديه في مثل **عصَتْ** و **عصاً** و**يخفْن** الخ.، فالمشكلة هي عدم تقصير العلّة الطويلة لا عدم "فكّ" المِثلين (علمًا بأنّ الأصل ليس " الادغام " ليكون هناك تفادٍ لـ " فكّ المِثلين " ، وإنّما الأصل وجود علّة بين المِثلين جاء "الادغام" نتيجة لحذفها).

4- انظر الفصل الأول، الحاشية الخامسة.

5- قد يقال: ولكنّ الضمّة الطويلة في **قوصٌ** وأمثالها لم تقصّر. وأقول إنّ العلّة الطويلة هنا مختلفة عن العلة الطويلة في **تعلمونْ** (← **تعلمُنَّ**) لأنها ناتجة عن سقوط الهمزة كألف **قاصٌ**، فكما أن المعلوم أصله **قأصَصَ**، فإنّ المجهول أصله **قُؤصِصَ**. وقد أصبحت **قُؤصِص قوصٌ** (كما أصبحت **قأصَصَ قاصٌ**).

6- **المحتسب** 1 : 46 -47، و **الخصائص** 3 : 126 – 127، وانظر أيضا: **فصول في فقه العربية** لرمضان عبدالتواب: 127 و 169 وما بعدها.

7- **المحتسب**: 1 / 46.

8- **فصول في فقه العربية**: 172.

9- **الخصائص** 3 : 127.

10- انظر الفصل الثالث.

11- وأعتقد أن هذا ينطبق على جموع مثل **معائش** و **مصائب**، ففي ظني أن الأصل **معأيش** و **مصأوِب** (← **مَصايب**).

12- يشير إليه اللغويون القدماء وبعض المحدثين بأنه " فكّ الإدغام " ، وهو تعبير غير دقيق، لأنّ عبارة " فكّ الادغام " توحي بأنّ الادغام هو الأصل، والصحيح أنّ الأصل وجود العلّة بين المِثلين، وبالتالي فإنه لم يكن هناك " إدغام " ليفكّ.

13- قد يبدو أنّ قاعدة تحوّل الكسرة إلى فتحة في مثل **ضالّين** قاعدة مصطنعة ولكنّ واقع العربية يؤيّدها، فقد وردت **ضألّين** و **دأبّة** بهمزة " مفتوحة "

وليس هذا مقصورا على هذه الحالة، فقد حدث في حالات أخرى بجوار الأصوات الحلقية، كالفعل المضارع مثل **يزرَع ويقرأ وينهَب ويسحَب ويسبَح ويلعَب** الخ، حيث إنّ الأصل وجود كسرة بعد عين الفعل، وذلك أنّ ماضيها من وزن **فعَل** (بالفتح)، وبالتالي فإنّ الأصل في مضارعها من وزن **يفعِل** (بالكسر).

14- لا ينطبق الجزء الثالث من قاعدة التصغير إلاّ على المفرد (قارن: **أصَيْحاب**). وكذلك لا ينطبق على ما زيد على الجذر كجزء من لاحقة (قارن: **تُمَيْرة**) أو جزء من صيغة (قارن: **عُطَيْشان، حُمَيْراء** الخ.). أمّا كلمات مثل **مِجَنّ** (م ـِ ج ـَ ن ن)، حيث لا يبدو أنّ هناك علّة قبل الصحيح الرابع، فالقاعدة تطبَّق على البنية العميقة للكلمة، أي **مِجْنَن** (م ـِ ج ن ـَ ن)، بوزن **مِفْعل**:

م ـِ ج ن ـَ ن ← م ـُ ج ـَ ي ن ـِ ن

15- ثم تطبَّق على **عصيفِوْر** قاعدتان عامّتان في العربية:

ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ و ر ← ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ي ر ← ع ـُ ص ـَ ي ف ـِ ـِ ر

أمّا تصغير كلمات مثل **مفتاح**، فإنّ طول العلّة الأخيرة فيه (**مُفَيْتيح**)، وهي الكسرة الطويلة، يمكن أن يفسَّر على أنّه مطابق لطول العلّة السابقة للصحيح الرابع، وهي الفتحة الطويلة، أي الألِف:

م ـِ ف ت ـَ ـَ ح ← م ـُ ف ـَ ي ت ـِ ـِ ح

هذا إذا اعتُبر الأصل ألِفا. أمّا إذا اعتُبر الأصل همزة - كما أعتقد - فإنّ تصغير **مِفتأح** يكون كما يلي:

م ـِ ف ت ـَ ء ح ← م ـُ ف ـَ ي ت ـِ ء ح ← م ـُ ف ـَ ي ت ـِ ـِ ح

وذلك بحذف الهمزة وإطالة الكسرة (قارن كلمة **بِئْر**، مثلا، حيث تحذف الهمزة وتُطال الكسرة، فتصبح **بير**).

16- الاختلاف في الخصائص الصوتية بين العلّتين لا أهمّية له هنا، لأنّ هذه القاعدة صرفية وليست قاعدة صوتية.

17- **كتاب سيبويه** 2 : 164. وجدير بالذكر أنّ هذا "التخفيف" هو الذي دعا القدماء إلى كتابة الهمزة بأشكال مختلفة. يقول ابن جني: "وإنما كتبت الهمزة واوا مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز في التخفيف. ولو أريد تحقيقها البتة لوجب أن تكتب ألِفا على كل حال..." (**سرّ صناعة الإعراب** 1 : 46).

18- **المقتضب**: 2 : / 99 – 100.

الفصل الثامن

في القلب المكاني ووزن افتعل

الفصل الثامن

في القلب المكاني ووزن افتعل

لاحظ اللغويون العرب الظاهرة المسمّاة بالقلب المكاني كما في **جَبَذَ** و **جَذَبَ**، أو **طَمْأَنَ وطَأْمَنَ** أو **يَئِسَ وأَيِسَ**، وهي ظاهرة موجودة في أمثلة متفرقة في اللغات عامّة، وقد سمّاها علماء اللغة الغربيون metathesis. وأكثر ما يحدث هذا القلب المكاني بين صوتين متجاورين، ولكنه قد يحدث بين صوتين غير متجاورين كما في **اكفهرّ واكرهفّ**، أو **زَواج وجَواز** في اللهجات المعاصرة. وقد تصبح الكلمة التي حدث فيها القلب المكاني شائعة وتحلّ محلّ الأولى، كما حدث بالنسبة لكلمة **معلقة** التي حلّت محلّ **ملعقة** في كثير من اللهجات العربية المعاصرة. ومن الواضح أنّ **ملعقة** هي الأصل، فالفعل الذي اشتُقَّت منه ليس **علق** بل **لعق** وكذلك **أناوِب** في بعض اللهجات المصرية، فالأصل هو **أرانِب**. ومثل هذا حدث في كلمتي **آبار وآرام** في الفصحى، فأصلهما **أبْآر وأرْآم** على التوالي، على وزن **أفعال**، فالمفرد، كما هو معلوم، هو **بِئْر** لا **إِبْر** و**رِئْم** لا **إِرْم**. غير أنّه ليس من السهل دائما معرفة الأصل، فليس هناك ما يدلّ على أنّ **جبذ** منقلبة عن **جذب** أو العكس (انظر **جبذ** في **الوسيط**). ومثلهما **بعض وبضع**، **وأبله وأهبل** إلخ.

وقد جاء في **شرح الشافية**: " أقول: يعني بالقلب تقديم بعض حروف الكلمة على بعض، وأكثر ما يتّفق القلب في المعتلّ والمهموز، وقد جاء في غيرهما قليلا نحو **امضحلّ واكرهفّ** في **اضمحلّ واكفهرّ**. وأكثر ما يكون بتقديم الآخر على متلوّه كـ **ناء يناء** في **ينأى** ... وقد يقدّم متلوّ الآخر على العين نحو **طأمن** وأصله **طمّأن** لأنّه من الطمأنينة ... وقد تقدَّم العين على الفاء كما في **أيس** ... **وأينق** و **الآراء** و **الآبار** ... وتقدم اللام على الفاء كما في أشياء على الأصحّ، وقد تؤخَّر الفاء على اللام كما في **الحادي** وأصله **الواحد**" [1].

إنّ نظام الكتابة العربية الذي يهمل العلل القصيرة، أو يعتبرها لواحق للصحاح، يوهم أن لا فرق بين القلب المكاني في مثل **جبذ** و **جذب** والقلب المكاني في مثل **طأمن** و **طمأن**. ولكنّه في الواقع مختلف. ففي المثال الأول حدث القلب المكاني بين صوتين غير متجاورين، ولكنّه حدث بين صوتين متجاورين في المثال الثاني. وهذا يتّضح لو كُتبت جميع رموز الأصوات اللغوية، صحاحا وعللا، كتابة صوتية:

ج ـَ ذ ـَ ب ـَ / ج ـَ ب ـَ ذ ـَ

ط ـَ م ء ـَ ن ـَ / ط ـَ ء م ـَ ن ـَ

وليس من الغريب، والحالة هذه، أن يقتصر اللغويون في أمثلتهم على القلب المكاني على ما وقع بين صحيحين، ويهملوا الأمثلة العديدة التي يحدث فيها القلب المكاني بين صحيح وعلّة، كما في **يَمُدّ** أو **أعَزُّ**. وليس معنى هذا أنّ اللغويين لم يلاحظوا التغيّر الذي طرأ على مثل هاتين الكلمتين، فقد لاحظوه، ولكنه في نظرهم لا يدخل في نطاق القلب المكاني، بل هو "نقل حركة حرف إلى حرف آخر ". ومنشأ هذا الاختلاف في النظرة إلى هذين النوعين من القلب المكاني هو عدم إعطاء العلل

القصيرة حقّها في الكتابة العربية. فإذا كُتبت رموز العلل القصيرة على السطر جنبا إلى جنب مع رموز الصحاح فسيظهر أن التغيّر الذي يطرأ على كلمة مثل **يَمْدُدُ** حين تصبح **يَمُدُّ**، أو **مفْرَرٌ** حين تصبح **مَفَرٌّ** أو **أعْزَزُ** حين تصبح **أعَزُّ** ليس إلا قلبا مكانيا:

ي ـَ م د ـُ د ـُ ← ي ـَ م ـُ د د ـُ

م ـَ ف ر ـَ ر ـُ ← م ـَ ف ـَ ر ر ـُ

ء ـَ ع ز ـَ ز ـُ ← ء ـَ ع ـَ ز ز ـُ

والقلب المكاني في مثل هذه الحالات يمكن تفسيره في إطار قانون " الحدّ الأدنى من الجهد" الذي أشرت إليه في فصل سابق. فالميل لبذل حدّ أدنى من الجهد في النطق يقود المتكلم إلى التخلّص من العلّة القصيرة، ليتمكّن من لفظ الصحيحين المِثْلين دون حاجة إلى تغيير موضع أعضاء نطقه مرّتين. وقد ذكرت من قبل أن التخلّص من العلّة القصيرة الواقعة بين صحيحين مِثْلين يتمّ بحذفها في كلمات مثل **مَدَدَ** (مَدَّ) و **امْتَدَدَ** (امتَدَّ)، بينما يتمّ بالقلب المكاني في مثل **يَمْدُدُ** (يَمُدُّ) و **استَمْدَدَ** (استَمَدَّ). وإذا أمعنّا النظر فإننا نلاحظ أنّ القاعدة العامّة هي الحذف إلا إذا نتج عنه تركيب صوتي يخالف النظام الصوتي في اللغة العربية، كما هو الحال في مثل **يَمْدُدُ واستَمْدَدَ ومَفْرَر**[2] (مَفَرّ) و **أسْنِنة**[3] (أسِنّة) **وأعْزَزُ (أعَزُّ)**، حيث ينتج من حذف العلّة توالي ثلاثة صحاح، وهو ما سماه النحاة " التقاء ساكنين". فكلمة **يَمْدُدُ (ي ـَ م د ـُ د ـُ)** تصبح لو حذفنا الضمّة الواقعة بين الدالين **يـَ م د دـُ**، وهو أمر غير مقبول في النظام الصوتي للّغة العربية. ومثل هذا يقال في الأمثلة الأخرى. ولهذا فإنّ التّخلّص من العلّة القصيرة يتمّ بطريقة أخرى هي تغيير موقعها، وهذا يحقّق الغاية نفسها لأنّ الصحيحين

المِثلين يصبحان متواليين. ونلاحظ أنّ الأوّل من هذين الصحيحين هو الذي يَستبدل موقعه بموقع العلّة وليس الثاني:

ي َ م دُ د ُ ← ي َ م ُ د د ُ

ولهذا نلاحظ أن العلّة القصيرة لا تُحذف ولا يُقلب مكانها في كلمات مثل **مَدَدْتُ**، ففي مثل هذه الكلمات لا تُحذف العلّة ولا يحدث قلب مكاني بينها وبين الصحيح السابق لها لأنّ كلا الأمرين يؤدّي إلى توالي ثلاثة صحاح:

م َ د َ د ن َ ← م َ د د ن َ (الحذف)

م َ د َ د ن َ ← م َ َ د د ن َ (القلب المكاني)

وكان من الممكن نظريًا أن يتمّ القلب المكاني بين العلّة والصحيح الثاني في مثل **مَدَدْنَ** أو **استَعْدَدْنَ**، فلا يؤدّي ذلك إلى توالي ثلاثة صحاح:

م َ د َ د ن َ ← م َ د د َ ن َ (= مَدَّنَ)

غير أنّ الفصحى لا تجيز القلب المكاني في مثل هذه الحالة إلاّ إذا كان بين العلّة والصحيح الذي يسبقها، وإن كانت بعض اللهجات العربية القديمة قد أجازته، فقد ورد: " فأمّا قول بعضهم **رَدَّتُ** و **رَدَّنا**، يريدون **رَدَدْتُ** و **رَدَدْنا**، فمن النادر الذي لم يعتدّ به ... "[4]. والقلب المكاني بين العلّة القصيرة والصحيح الذي يليها ظاهرة شائعة في بعض اللهجات البدوية المعاصرة[5]:

دَخَلَت (د َ خ ل َ ت) ← دْخَلَت (د خ َ ل َ ت)

نَخْلة (ن َ خ ل َ) ← نْخَلة (ن خ َ ل َ)

(التاء المربوطة تسقط ولا تتحوّل إلى هاء كما يظنّ الكثيرون)

والشائع بين النحاة أنّ القلب المكاني ليس قياسيا. وقد جاء في **شرح الشافية**: " وليس من القلب قياسيا إلا ما أدّى إلى ترك القلب فيه إلى اجتماع الهمزتين كـ **جاء** و **سواء**، فإنه عنده قياسي" .[6] وهذا صحيح فيما يتعلّق بالقلب المكاني بين صحيحين. ولكنّه قياسي حين يحدث بين صحيح وعلّة قصيرة، فهو يتمّ في جميع الكلمات التي تقع فيها علّة قصيرة بين صحيحين مِثلين، الأوّل منهما مسبوق بصحيح والثاني منهما متلوّ بعلّة قصيرة مما ينطبق عليه الشرط السابق.

ومن أمثلة القلب المكاني بين صحيحين متجاورين وزن **افتعل** ومشتقّاته، وأصله **اتفعل**:

ت ف ـَ ع ـَ ل ـَ ← **ف ت** ـَ ع ـَ ل ـَ

ومن الأدلّة على أنّ **اتفعل** هي الأصل مايلي:

1- إنّ ما يقابل هذا الوزن في بعض اللغات الساميّة الأخرى كالعبرية والآرامية تقع فيه التاء قبل فاء الفعل. فالفعل **افتقد**، مثلا يقابله في العبرية hitpaqad[7].

2- إنّ " أحرف الزيادة" في الأفعال المزيدة تقع عادة قبل فاء الفعل، كما يلاحظ من **أفعل وانفعل وتفاعل واستفعل** إلخ[8]، وهذا يرجّح أنّ " حرف الزيادة" كان يقع قبل فاء الفعل في وزن **افتعل** كذلك.

3- من الملاحظ أنّ المماثلة بين الصحاح في اللغة العربية هي بشكل عام مماثلة خلفية (الصوت الذي يلفظ أولا هو الذي يتغير مماثلة للصوت الذي يليه وليس العكس):[9]

ينمحي ← يمّحي (ن ← م بتأثير الميم، أي أصبحت شفوية مثلها).

جنْب ← جمْب (ن ← م بتأثير الباء، أي أصبحت شفوية مثلها).

اجتهد ← اشتهد (ج ← ش بتأثير التاء، أي أصبحت غير مجهورة مثلها).

فُزْتم ← فستم (ز ← س بتأثير التاء، أي أصبحت غير مجهورة مثلها).

يُسْدي ← يزدي (س ← ز بتأثير الدال، أي أصبحت مجهورة مثلها).

عُدْتُ ← عُتُّ (د ← ت بتأثير التاء، أي أصبحت غير مجهورة مثلها)

مُتْذكّر ← مُدّكّر (ت ← د بتأثير الدال، أي أصبحت مجهورة مثلها).

وما ينطبق على المماثلة بين صحيحين في كلمة واحدة ينطبق أيضا على المماثلة الناتجة من التقاء صحيحين في كلمتين متواليتين:

قَدْ تابَ ← قَتْ تابَ

وصلَتْ ديمة ← وصلَدْ ديمة

وقد ورد في كتب القراءات أمثلة مختلفة تؤيّد هذا:

إنْ تعجبْ فَعجب ← إنْ تعجفْ فعجب

نخسفْ بهم ← نخسبْ بهم

ومن يردْ ثواب ← ومن يرثْ ثواب

يلهثْ ذلك ← يلهذْ ذلك[10]

ومن هذه الأمثلة يتّضح أنه لو لم يكن الأصل في صيغة **افتعل اتفعل** لأصبحت **ازْتهر** مثلا، **استهر**، أيْ لتغيّرت الزاي مماثلة للتاء فأصبحت سينا (زايا غير مجهورة) كما في **فزتم**، وبقيت التاء على حالها، ولأصبحت **ادتعى**: **اتّعى** إلخ. ولكن ما حدث هو العكس، كما هو معروف، وهذا يشير إلى أنّ أصل الفعلين السابقين هو **اتزهر** و **اتدعى**، وأن المماثلة حدثت قبل أن يحدث القلب المكاني بين التاء في وزن **افتعل** وفاء الفعل:

1- اتزهر ← اذْزهر

2- اذزهر ← ازْدهر

أمّا لماذا لم ينطبق هذا على أفعال مثل **اتّخذ واتّحد**، حيث تكون فاء الفعل همزة أو شبه عِلة، فلأنّ التاء الإضافية في مثل هذه الأفعال ليست منقلبة عن الهمزة في **أخذ** أو الواو في **وحد**. فما حدث - فيما أرى- هو أن الواو والهمزة سقطتا في مثل هذه الأفعال وضعّفت التاء بعامل الميل إلى المحافظة على التركيب المقطعي للكلمة (كإطالة العلة في مثل **بئر** أو **رأس** أو **آمن** عند سقوط الهمزة):

اتأخذ ← اتْتَخَذ (اتَّخذ)

اتوَحد ← اتْتَحَد (اتَّحد)

والقلب المكاني في وزن **اتفعل** شمل جميع اللهجات العربية، ومنها اللهجة المصرية ولعلّه حدث في العربية الأمّ (Proto Arabic)، أي اللغة التي تفرّعت منها اللهجات العربية المختلفة.

ولست أوافق عبدالرحمن أيوب في رأيه حين يعتبر أن وزن **اتفعل** الموجود في اللهجة المصرية منقلب عن **افتعل**: ... ومثال الموازين وزن **انفعل** مثل **انكسر**، و

افتعل مثل **اشتهر**: وقد حدث في المصرية بالنسبة للوزن الأخير قلب مكاني فأصبح حرف التاء الزائد سابقا على الأصل الأول من أصول الكلمة -أي الشين في المثال المذكور- بينما هو في العربية الفصحى غير سابق عليه. ومثال ما يحدث في المصرية:

اتفأع في العربية **افتقع**

اتشهر في العربية **اشتهر**

اتجضع في العربية **اضطجع**

اتعدل في العربية **اعتدل**

اتمنع في العربية **امتنع**(11)

فلو كان وزن **اتفعل** في المصرية منقلبا عن **افتعل** كما يقول عبدالرحمن أيوب لأصبحت **اعتمد**: **اتعمد**، و **انتظر**: **اتنظر**، و **انتخب**: **اتنخب** ولكن هذا لم يحدث. أما **اتشهر** و**اتعدل** الخ فيمكن تفسيرها بأنّ الأصل فيها جاء في اللهجة المصرية على وزن **انفعل** كما هو الحال في كثير من اللهجات العربية الأخرى، حيث يقال **انشهر** و **انعدل** و **انمنع**، ثم حلّت التاء محلّ نون هذا الوزن فأصبح **اتفعل**. أما وزن **افتعل** في اللهجة المصرية فبقي على حاله. وممّا يدلّ على صحّة هذا القول أنّ فعلا مثل **اتمنع** في المصرية يقابل في معناه **انمنع** في اللهجات العربية الأخرى لا **امتنع** في الفصحى، فـ **امتنع** لا تعني "ألقي القبض عليه" كما هو الحال في **اتمنع** المصرية. وكذلك لا يمكن أن تكون **اتكسر** المصرية منقلبة عن وزن **افتعل** لعدم وجود **اكتسر** في العربية بهذا المعنى. ومما يدلّ على صحّة هذا الرأي أيضا أن وزن **انفعل** لا وجود له في اللهجة المصرية المعاصرة وهو أمر لا تفسير له إلا أنّ هذا الوزن قد تحوّل إلى **اتفعل**(12). وممّا يؤيّد أنّ

اتفعل في اللهجة المصرية تعادل **انفعل** في غيرها من اللهجات وجود عدد كبير من الثنائيّات التي تختلف فيها **اتفعل** عن **افتعل** مثل:

احترم / اتحرم (حُرِمَ)

احتمل / اتحمل (حُمِلَ)

ارتفع / اترفع (رُفِعَ)

اعترف / اتعرف (عُرِفَ)

اعترض / اتعرض (عُرِضَ)

اختلق / اتخلق (خُلِقَ)

إلخ.

الحواشي

1- **شرح شافية ابن الحاجب**: 1 / 21 -22.

2- قارن بـ **مَلْعَب**.

3- قارن بـ **أحزمة**.

4- **الحجّة**: 1 / 74.

5- إذا استعملنا تعبير القدماء فإننا نقول إنّ ما حدث في هذه اللهجات هو " نقل حركة حرف إلى الحرف الذي يليه" بعكس الفصحى التي "تنقل حركة حرف إلى الحرف الذي يسبقه".

6- **شرح الشافية**: 24.

7- انظر:

William Wright, **Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages,** p. 208.

8- هناك أفعال مزيدة فيها تضعيف لأحد الأصوات الصحيحة، كما في **فعّل وافعلّ** ولعلّ "أحرف الزيادة" بقايا كلمات، فالنون، مثلا، بقية **نفس** أو **أنا**، و **ستـ** في **استفعل** قد تكون بقية فعل فُقِد في العربية ولا يزال في السريانية وهو الفعل **سطا** الذي يعني "مال" وقد قُلبت فيه التاء طاء. فـ **استقتل** معناها مال إلى القتل أو أحبّه، و **استغفر** مال إلى الغفران أو طلبه. انظر فؤاد ترزي، **الاشتقاق**: 260 والمراجع المذكورة هناك. وإذا صحّ هذا لا

بدّ من أن تكون "أحرف الزيادة" هذه سابقة prefix للكلمة لا حشـوا infix كما أشرت.

9- تشذّ عن هذه القاعدة أحيانا أصوات الإطباق، كما يلاحظ مـن لفـظ كلمـة مثل **ربطْتُ** فهي تلفظ **ربطُّ** وليس **ربتُّ**. وليست كل اللغـات متشـابهة مـن ناحية اتجاه المماثلة، ففي اللغة الانجليزية مثلا، تكون المماثلة أماميـة إذا كـان أحد الصـحيحين الصـوت الأخـير في الكلمـة والثـاني لاحقـة لهـا suffix، وتكون خلفية في الحالات الأخرى:

قارن lids (lid + s) و missed (miss + d)

(حيث تلفظ السين زايا في الكلمة الأولى بتأثير الدال، وتلفـظ الـدال تـاء في الكلمة الثانية بتأثير السين)

مع impossible (in + possible)و description (describe+tion)

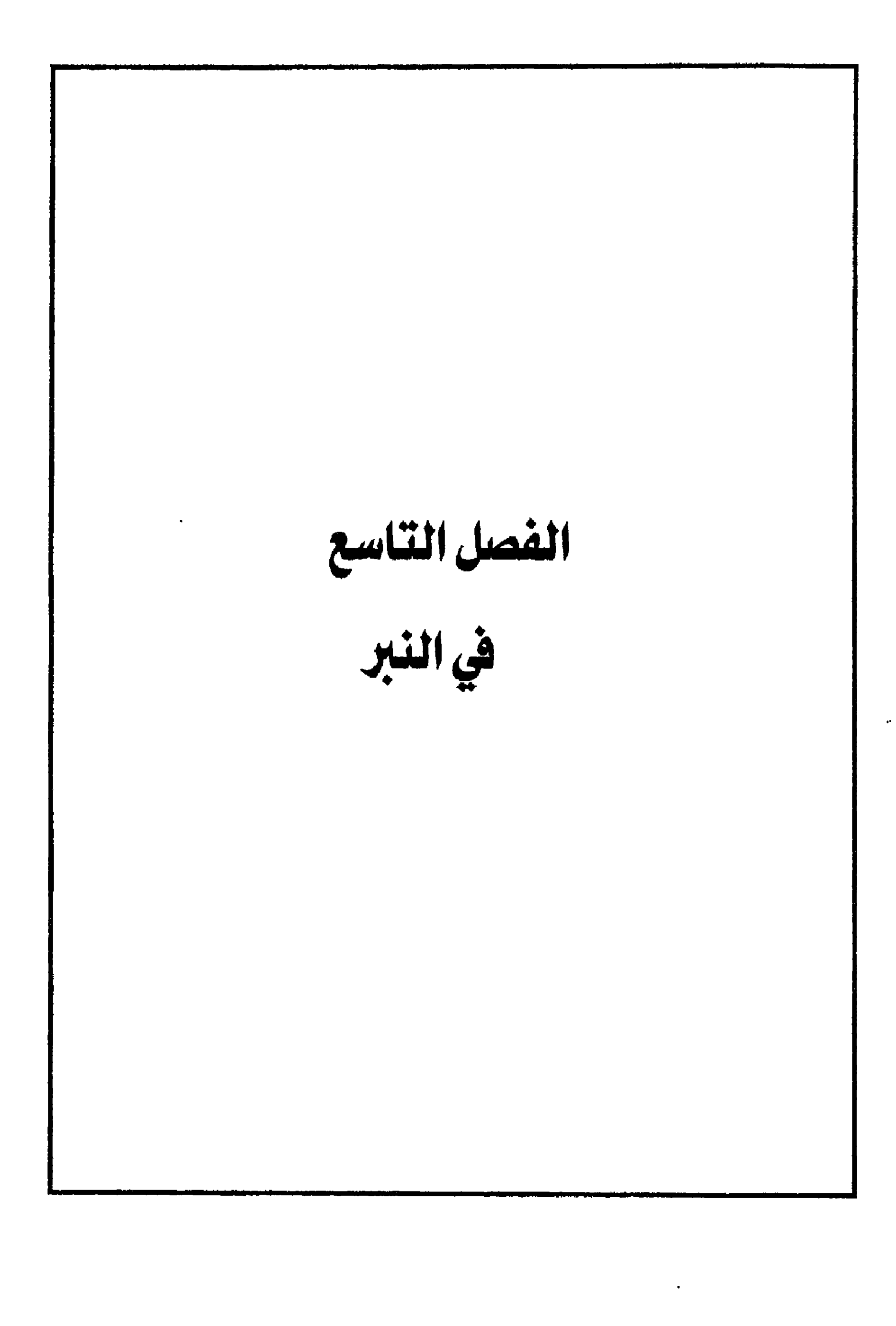
(حيث تلفظ النون ميما في الأولى، وتلفظ البـاء بـاءً غـير مجهـورة في الثانيـة بتأثير التاء (الشين في لفظها الحالي)). ولو كانـت المماثلـة خلفيـة في المثـالين الأوّلين كما هي في العربية، للفظتا lits و mizd بدلا من lidz و mist.

10- **النشر في القراءات العشر**: 2 / 8 – 13.

11- **محاضرات في اللغة العربية**: 176.

12- لا ينكر عبدالرحمن أيوب أنّ وزن **انفعل** قد أصبح **اتفعل** في "بعض الأمثلـة المصرية) ولكنّه يبني على هذا اسـتنتاجه الـذي لا أوافقـه عليـه وهـو: "أمّـا السبب في تقدّم التاء الزائدة علـى الأصـل الأول مـن أصـول الكلمـة فإننـا

نوضحه كما يلي: هناك تناظر بين وزن **انفعل** ووزن **افتعل** فكلاهما يدلّ على معنى ووزن المبني للمجهول. وقد أثّر هذا التناظر الدلالي في حلول الوزن ذي التاء الزائدة محلّ الوزن ذي النون الزائدة في بعض الأمثلة المصرية. ومثال ذلك **انكسر** و **اتكسر** و **انعدل** و **اتعدل**. وقد يفضي هذا في النهاية إلى الاكتفاء بأحد الوزنين عن الآخر. ومن أجل هذا التشابه الدلالي قيس وزن **افتعل** على **انفعل** فتقدمت الزائدة كما تتقدم النون على الأصل الأوّل" . (المصدر السابق: 176).



الفصل التاسع

في النبر

الفصل التاسع

في النبر

إنّ اختلاف نطق الكلمات من لهجة عربية إلى لهجة أخرى أمر ليس مجهولا. ولكنّ أكثر ما يجلب انتباه السامع العربيّ هو الاختلاف في لفظ الصحاح أو العلل، كاختلاف لفظ الجيم، من لهجة إلى لهجة، أو الكاف، أو القاف، أو الألف[1]. غير أنّ هناك اختلافا آخر يسهل على السامع تمييزه وإن صعب عليه تحديده، وهو الاختلاف في ما يسمّى النبر stress[2]. فالمقطع الذي يقع عليه النبر الأكثر بروزا في السمع main stress، في كلمات مثل **عَلَّمَ** أو **مَدْرسة** هو المقطع الثاني في اللهجة القاهرية وبعض اللهجات التي تأثرت بها، ولكنه الأوّل في كثير من اللهجات العربية الأخرى. ولذا فإنّ المتكلم من أبناء تلك اللهجات يلفظ كلمة مثل **مُعْجِزة** بطريقة مختلفة عن لفظها في اللهجة القاهرية إذا لم يتقن قواعد النبر في هذه اللهجة واضعا النبر على المقطع الأوّل. وسيبدو هذا واضحا للقاهريين حتى لو لفظ الجيم كما يلفظها أهل القاهرة. والفرق في موقع النبر الأكثر بروزا في السمع يمكن ملاحظته أيضا في لفظ الفصحى. فالقاهريّ يضع هذا النبر على المقطع الثاني في كلمة مثل **كاتِبَ**، بينما يضعه كثير من أصحاب اللهجات الأخرى على المقطع الأوّل. وسأوضح الفرق في لفظ بعض الأمثلة التي ذُكرت بإبراز المقطع المنبور بوضع خطّ تحته كما يلي:

اللهجة القاهرية	لهجات أخرى
حَضَّرَ: ح َ ض / ضِ َ / ر َ	ح َ ض / ض َ / ر َ
كاتِب: ك َ َ / ت ِ / ب َ	ك َ َ / ت ِ / ب َ

وعندما تتألّف الكلمة من عدّة مقاطع، فإن قوّة النبر الواقع على كل مقطع من هذه المقاطع تتفاوت، في معظم اللغات، من مقطع إلى آخر وفق قواعد خاصة بكلّ لغة. وأشدّ مستويات النبر قوة يسمى النبر الأوّلي primary stress أو الرئيس main stress ويليه النبر الثانوي secondary stress فالنبر الثالثي tertiary stree، ثم المستوى الرابع، وهو الأضعف weak stress. وسيقتصر حديثي على النوع الأول. ولذا فكلمة "نبر"، أو "منبور"، يقصد بها المستوى الرئيس، إلاّ إذا ذكر غيره من المستويات تحديدا.

وللنبر قواعد تختلف من لغة إلى لغة، وقد تختلف من لهجة إلى لهجة في اللغة الواحدة. فقد يقع النبر في بعض اللغات على مقطع بعينه في أغلب الحالات، كما في التشيكية حيث يقع في الغالب على المقطع الأول في الكلمة، والفرنسية حيث يقع في الغالب على المقطع الأخير، والبولندية والسواحيلية حيث يقع في الغالب على المقطع السابق للأخير(3). وقد يختلف موقع النبر في الكلمة باختلاف تركيبها الصوتي أو المقطعي أو باختلاف وظيفة الكلمة النحوية (من حيث كونها فعلا أو اسما أو أداة إلخ.) أو من حيث نوع السوابق prefixes أو اللواحق suffixes التي تتصل بها إلخ.

ففي العربية، مثلا، يختلف موقع النبر باختلاف أنواع المقاطع وعددها والترتيب الذي وردت فيه:

كَتَبَ : كَ / تَ / بَ

كَتَبْنا : كَ / تَ بْ / نَ ــَ

كَتَبْناهُ : كَ / تَ بْ / نَ ــَ / هـُ

وموقع النبر هذا تقرّره قواعد معيّنة[4] يطبقها المتكلّم تلقائيا دون معرفة واعية بها[5].

ويختلف موقع النبر في لفظ " كلمة" **وَصَفْتُ**، مثلا، تبعا لكون الواو جزءا من الفعل (وَصَفَ+ تُ) أو كلمة مستقلة هي واو العطف (وَ + صَفَتْ). ففي الحالة الأولى يقع النبر على المقطع الأول (وَ) وفي الحالة الثانية يقع النبر على المقطع الثاني **(صَـ)، أي** المقطع الأوّل في كلمة **صَفَتْ**[6].

ويختلف موقع النبر في الإنجليزية باختلاف وظيفة الكلمة النحوية. ففي الكلمات التالية يقع النبر على المقطع الأول في الأسماء وعلى المقطع الثاني في غير الأسماء (الفعل والأداة والصفة)[7]، كما تدلّ العلّة المبرَزة.

subject (اسم) و subject (فعل)

conduct (اسم) و conduct (فعل)

billow (اسم) و below (ظرف)

ولقد كان للنبر أثر كبير على تركيب الكلمة في اللهجات العربية. ففي كثير من اللهجات قُصِّرت العلّة الطويلة لوقوعها قبل مقطع منبور. فكلمة **سلامات**، مثلا، أصبحت **سَلْمات**، و **مفاتيح** أصبحت **مَفْتيح**، و **حقودات** أصبحت **حَقْدات**، و **حَزينين** أصبحت **حَزْنين** و**جيران** أصبحت **جِران** الخ. وهذا ينطبق أيضا على العلّتين الطويلتين ō (وتُكتب أيضًا oo) وē (وتُكتب أيضًا ee) المنقلبتين في معظم اللهجات عن ـَ و، كما في **يوم** yōm (بضمّة مائلة طويلة) و ـَ ي، كما في **بين** bēn (بفتحة مائلة طويلة)، فقد أصبحتا قصيرتين في مثل **يومين** yomeen و بيناتنا benaatna، لأن النّبر يقع على المقطع الذي يليهما في هاتين الكلمتين.

ومن آثار النبر على كثير من اللهجات المعاصرة حذف العلّة القصيرة إذا وقعت قبل مقطع منبور أو بعده بشروط سأذكرها بعد قليل:

كِتاب (ك ـِ ت ـَ ـَ ب) ← كْتاب (ك ت ـَ ـَ ب)

مُسافِر (م ـُ س ـَ ـَ ف ـِ ر) ← مْسافر (م س ـَ ـَ ف ـِ ر)

وقد اقتصر هذا الحذف على الضمّة والكسرة، دون الفتحة، في كثير من اللهجات المعاصرة كما يتّضح من مقارنة كلمات مثل: **حُمولة** و **حَمولة** حيث تحذف الضمة ولا تحذف الفتحة (أي أن الكلمة الأولى تلفظ **حْمولة** بحذف الضمة، بينما تلفظ الثانية **حَمولة** ببقاء الفتحة) أو **سافِروا** و **سافَروا** حيث تحذف الكسرة وتبقى الفتحة (تلفظ الأولى **سافْروا** بينما تبقى الثانية **سافَروا**) أو **مُحَضِّرة** اسم فاعل، و **مُحَضَّرة**، اسم مفعول، حيث تحذف الضمة والكسرة في اسم الفاعل فيلفظ: **مْحَضْرة** (بسكون الضاد) ولكن الفتحة تبقى في اسم المفعول فيلفظ: **مْحَضَّرة**[8]. ومثل هذا

يقال في **شِمال وشَمال**، أو **جُنوب وجَنوب**، أو **جِراب وجَراد**، أو **حُروب وحَرون** إلخ، حيث تحذف الكسرة والضمة وتبقى الفتحة. وهذا يفسّر سقوط العلّة الأولى في مثل **سِلاح ورِجال وطُلوع ونُزول وزِيادة**، وبقاءها في مثل **سَلام** و **جَميل وجَماعة** و **قَبيلة**. كما يفسّر سقوط العلّة الأولى في مثل **سِمِعْت**، وهي كسرة في هذه اللهجات، كما هو واضح من **سِمِع**، وبقاءها في مثل **طَلَبْت**، وهي فتحة، كما هو واضح من **طَلَب**، بحيث أصبحت الأولى تلفظ **سْمِعْت**، بسقوط الكسرة الأولى، بينما بقيت الثانية **طَلَبْت**، ببقاء الفتحة[9].

غير أن الضمّة والكسرة لا تُحذفان إذا وقعتا قبل المقطع المنبور أو بعده في جميع الحالات. فهما لا تحذفان، مثلا، في **سافِرْ** أو **مِستعجِلْ** أو **سُلطان**. ويلاحظ من الأمثلة السابقة أن الضمّة والكسرة لا تحذفان:

1- إذا تلتا مقطعا منبورا، ولكن لم يلهما علّة أخرى في الكلمة. (قارن بين **سافِرْ**، مثلا، و **سافْري**، حيث تبقى الكسرة في الكلمة الأولى وتسقط في الثانية).

2- إذا سبقتا مقطعا منبورا، ولكن حذفهما ينتج عنه توالي ثلاثة صحاح " التقاء ساكنين " كما في **مِستعجِل**.

وفي ضوء ما سبق يمكننا تفسير وجود كلمات مثل **مِستَعِجْلين** (بكسرة بعد العين)، و **يكِرْمَك** (بكسرة بعد الكاف)، **ويُطُلْبه** (بضمّة بعد الطاء) في بعض اللهجات العربية المعاصرة، رغم أنّ الأصل فيها (في هذه اللهجات ذاتها) **مِسْتَعْجِلين** (بكسرة بعد الجيم) كما يتّضح من **مِستَعْجِل**، **ويكْرِمَك** (بكسرة بعد الراء) كما يتّضح من **يكْرِم**، **ويُطْلُبَك** (بضمّة بعد اللام) كما يتّضح من **يُطْلُب**[10]. فقد نتجت الصيغ الأولى من تطبيق قاعدتين: القاعدة الأولى حذف الكسرة والضمّة التي تلي المقطع

المنبور (حيث يؤدّي تطبيق هذه القاعدة إلى تـوالي ثلاثـة صـحاح)، والقاعـدة الثانيـة حدوث قلب مكاني بين الصحيح الأول من الصحاح الثلاثة (الـتي أصـبحت متواليـة بعد تطبيق القاعدة الأولى) والعلّة القصيرة (الحركة) التي تلي ذلك الصحيح[11]:

ي ـِ **ك** ر ـِ م ـَ ك ← **ي** ـِ **ك** ر م ـَ ك ← **ي** ـِ **ك** ـِ ر م ـَ ك

ي ـُ ط ل ـُ ب ـَ ك ← ي ـُ **ط ل ب** ـَ ك ← ي ـُ ط ـُ ل ب ـَ ك

ومن الملاحظ أنّ مثل هذا التغيّر لم يحدث في كلمـات مثـل **ينصَـحَك** و**مَكْتَبَـك** رغم أنّ تركيبها المقطعي لا يختلف عن كلمات مثل **يكْرِمَك** و**يُطْـلُبَك**. ومـن الواضـح أنّ عدم التغيّر إلى **ينصْحك** و **مَكَتْبَك** يعود إلى أن العلّة القصيرة التي تلي المقطع المنبور فتحة، لا كسرة أو ضمّة، فلم تسقط، وبالتـالي لم ينتج تـوالي ثلاثـة صـحاح يتطلّـب حدوث قلب مكاني بين الصحيح الأول والعلّـة القصـيرة (الحركـة) الـتي تلـي ذلـك الصحيح كما حدث في الأمثلة الأخرى.

وتأثير النبر على تركيب الكلمات بدا علـى مـا يظهـر بشـكل جزئـي منـذ أمـد طويل. فنحن نلمح شيئا من آثاره في اللهجات التي اعتبرت فصيحة. من ذلك تقصـير العلّة الطويلة في النسبة من الكلمات التي على وزن **فَعولة** أو **فَعيلة**، فهي **حَمُلـيّ** مـن **حَمولة** و **رَكُبِيّ** من **ركوبة** و **قَبَلِيّ**[12] من **قَبيلة** إلخ:

ح ـَ م ـُ ـُ ل ـِ ي ي ← ح ـَ م ـُ ل ـِ ي ي

ق ـَ ب ـِ ـِ ل ـِ ي ي ← ق ـَ ب ـِ ل ـِ ي ي

← ق ـَ ب ـَ ل ـِ ي ي

وإذا كان الأصل في كلمة مثل **حَليف** هو **حاليف**[13]، باعتبار أن العلّة بعد الحاء في **حالَف** علّة طويلة، وكان يجب أن تكون طويلة في **حليف** أيضا، فإنّ تقصير العلّة الطويلة يمكن تفسيره على أساس موقعه من المقطع المنبور. فكما قُصِّرت العلّة الطويلة السابقة للمقطع المنبور في **مفاتيح**، مثلا، في كثير من اللهجات فأصبحت **مَفَتيح** ، فكذلك قُصِّرت في **حاليف** فأصبحت **حَليف**.

وما قلته عن **حَليف** ينطبق أيضا على المصادر التي وردت على وزن **فِعال**. فالأصل في العلّة الواقعة بعد فاء المصدر أن تكون طويلة (كما هي طويلة بعد فاء الفعل)[14]:

فاعل – يفاعل – فيعالا

أي أن الأصل في **كِفاح**، مثلا، هو **كيفاح** ثم قُصِّرت الكسرة الطويلة، لوقوعها قبل المقطع المنبور في الكلمة.

ومما يؤيد صحّة هذا الرأي أن الواو في مثل **حِوار** و **جِوار** (مصدري **حاوَرَ وجاوَرَ**) لم تتحوّل إلى ياء (قارن: **قِيام** و **حِيازة**)، مما يدل على أن مصدري **حاوَرَ وجاوَرَ** كانا في مرحلة ما **حيوارا** و **جيوارا**. أي أنّ ما منع تحوّل الواو فيهما إلى ياء هو – فيما احسب– أنّ قاعدة تحوّل الواو إلى ياء كانت تطبَّق على الواو إذا كانت مسبوقة بكسرة، ولكنها لم تكن تُطبَّق عليها إذا كانت مسبوقة بكسرة طويلة. ثم قُصِّرت العلّة الطويلة في مرحلة لاحقة بسبب وقوعها قبل مقطع منبور، وبقيت الواو على حالها.

وقد أشار برجشتراسر[15] إلى أن أصل **تلك** هو **تيلِك**، بعلة طويلة بعد التاء، وكسرة بعد اللام. فهي تتألف – شأنها شأن **ذلك**– من ثلاثة عناصر: العنصر الإشاري تي+لِ+كَ. ويرى برجشتراسر أن الكسرة التي تلي اللام حذفت " تخفيفًا" ،

وقُصِّرت العلة التي تلي التاء لأنها سبقت صحيحا " ساكنا ". ويخيل إلى أن "التخفيف" الذي أشار إليه برجشتراسر سببه وقوع الكسرة بعد مقطع منبور. وقد أدّى حذف تلك الكسرة إلى وقوع العلة الطويلة قبل صحيح "ساكن"، أي صحيحين متواليين، مما جعلها تُقَصَّر:

ت ـِـِ ل ـِ ك ـَ ← **ت** ـِـِ **ل** ك ـَ ← **ت** ـِ **ل** ك ـَ

ومهما يكن من أمر فإنّ **تلك** قد دخلت الفصحى – كما يبدو لي – من لهجة غير اللهجة التي جاءت منها **ذلك**، وإلا كانت الكلمة الأخيرة تلفظ **ذَلْكَ**، بفتحة قصيرة بعد الذال ودون كسرة بعد اللام.

الحواشي

1- تلفظ الألِف مُطْبَقة (مفخّمة) بجوار الميم أو الخاء في مثل **مال** أو **خال** في بعض اللهجات وتلفظ ē في بعض اللهجات اللبنانية و ō في بعض اللهجات الأخرى.

2- النبر هو ارتفاع loudness في بعض مقاطع الكلمة (بالقياس إلى المقاطع الأخرى) يكون مصحوبا أحيانا بارتفاع في درجة الصوت pitch. وينتج هذا الارتفاع من زيادة اندفاع الهواء الخارج من الرئتين حين يشتدّ تقلّص عضلات القفص الصدري. أما ارتفاع درجة الصوت فتنتج من ازدياد النشاط العضلي في الحنجرة عند نطق المقطع المنبور (انظر Ladefoged (1975)، ص 223). وأكثر أجزاء المقطع اتّصالا بالنبر هو العلّة فهي "قمّة" المقطع (أو "نواته" nucleus)، وأكثر أجزائه بروزا في السمع.

3- .Ladefoged (1975). P. 222

4- انظر الفصل القادم.

5- اقصد بقولي " تلقائيا دون معرفة واعية " أنّ المتكلم يعرف هذه القواعد معرفة تطبيقية، ككثير من قواعد اللغة الأخرى التي يطبّقها بشكل صحيح تلقائيا. ففي اللهجات المعاصرة يطبّق المتكلمون – ومنهم الأطفال- قواعد كثيرة بشكل تلقائي، كتقصير العلّة الطويلة الذي تحدثت عنه في فصل سابق،

أو استعمال " نون الوقاية " في مثل **ضربني** أو **أخذني**، وعدم استعمالها في مثل **قبْلي** أو **كتابي**، أو إضافة علّة لتجنب توالي ثلاثة صحاح (" التقاء ساكنين ") في مثل **راحِ الولد**، وعدم إضافتها في مثل **الولدْ راح** أو **راحْ صديقي**. ولو سُئل المتكلمون متى تقصّر العلة الطويلة؟ أو متى تستعمل " نون الوقاية " ؟ أو متى تضاف كسرة؟ لما استطاع بعضهم فهم السؤال، فضلا عن إجابته بشكل صحيح. لاحظ أيضا أنّ الأطفال قبل ذهابهم إلى المدرسة يتقنون قواعد تركيب الجملة مثل وضع الصفة بعد الموصوف ومطابقتها له في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتنكير، ويتقنون تركيب الإضافة رغم أنّ قواعده معقّدة إلى حدّ كبير كما يعرف الطلبة الناطقون بغير العربية.

6- لاحظ أيضا اختلاف موقع النبر في **أقوى لَنا** و**أقوالَنا**، أو **تهدي بيها** و**تهديبِها** أو **أوحى لَها** و **أوْحالَها** إلخ.

7- Ladefoged (1975) ص 98 و O'Connor (1973) ص 195 و Gimson (1974) ص223.

8- قارن ببعض اللهجات اللبنانية حيث تسقط الفتحة أيضا في هذه الحالة فيلفظ اسم المفعول كاسم الفاعل: **اللجنة محضِّرة الخطّة**، **الخطّة محضِّرة**.

9- في اللهجات اللبنانية التي أشرت إليها في الحاشية السابقة تلفظ **طَلَبْت**: **طْلَبْت** كـ **سْمِعْت**، بحذف العلة الأولى.

10- لا تزال الصيغ الأولى موجودة في عدد من اللهجات على أصلها.

11- تصبح هذه الكسرة ضمة مماثلة لضمة أخرى. قارن: **حِلِمكم** بـ **حُكُمكم** و **يكرِمك** بـ **يُضرُبك**.

12- لا بدّ أنّ الأصل فيها **قَبِلي** بكسرة بعد الباء. وقد جاء في **أسرار العربية** لابن الأنباري: " فإن قيل: فلم قالوا: **حَنَفي** بالفتح، وأنّ الأصل هو الكسر؟ قيل: لأنهم قلبوا الكسرة فتحة للتخفيف [كذا!]، كما قالوا في النسب إلى **شَقِر**: **شَقَري** وإلى **نَمِر**: **نَمَري** بالفتح، وإن كان الأصل هو الكسر، طلبا للتخفيف ... وكذلك قالوا في النسب إلى عليّ **عَلَوي** بالفتح، لأنّهم لما حذفوا الياء الأولى التي هي ياء **فعيل** بقي على وزن **فَعِل** وأبدلوا من الكسرة فتحة.. " (ص 373)

13- برجشتراسر، **التطور النحوي للغة العربية**، ص 43.

14- انظر الفصل السابع.

15- **التطور النحوي**: 55.

الفصل العاشر

قواعد النبر في العربية الفصحى

الفصل العاشر

قواعد النبر في العربية الفصحى

لم يتطرّق لغويو العرب القدماء إلى موضوع النبر. غير أن اللغويين المعاصرين اهتمّوا بدراسته وصياغة قواعده في الفصحى وبعض اللهجات المعاصرة. وكان من بين الذين كتبوا عن قواعد النبر في الفصحى إبراهيم أنيس[2] وتمّام حسّان[3] وسلمان العاني[4].

وفي هذا المقال سأناقش قواعد النبر في الفصحى كما وردت عند أنيس وحسّان والعاني، وأقترح صياغة مختلفة لهذه القواعد. وبما أنّ المؤلّفين الثلاثة السابقين ربطوا بين موقع النبر في الكلمة والتركيب المقطعي لها، فسأبدأ بعرض أنواع المقاطع في الكلمة العربية:

أنواع المقاطع في الفصحى:

هناك ستة أنواع من المقاطع في العربية الفصحى[5] وهي:

1- **ص ع**: مقطع قصير يتألف من صحيح وعلّة قصيرة (حركة)، مثل مقاطع كلمة **كُتِبَ** (ك ـُ / ت ـِ / ب ـَ).

2- **ص ع ص**: مقطع متوسّط يتألّف من صحيح وعلّة قصيرة وصحيح، مثل مقطعي كلمة **كُنْتُم** (ك ـُ ن / ت ـُ م).

3- **ص ع ع**: مقطع متوسّط يتألّف من صحيح وعلّة طويلة (صحيح وعلّتين قصيرتين متواليتين)[6]، مثل المقطع الأول في كلمة **بابٌ** (ب ـَ ـَ / ب ـُ ن).

4- **ص ع ع ص**: مقطع طويل يتألّف من صحيح وعلّة طويلة وصحيح مثل المقطع الذي تتألّف منه كلمة **بابْ**، بسكون الباء (ب ـَ ـَ ب) أو المقطع الأول في كلمة **جادٌّ** (ج ـَ ـَ د / د ـُ ن).

5- **ص ع ص ص**: مقطع طويل يتالف من صحيح وعلّة قصيرة وصحيحين مثل **كُنْتْ** حين يوقف عليها بسكون التاء (ك ـُ ن ت) أو المقطع الأخير في **كَتَبْتْ** حين يوقف عليها بسكون التاء (ك ـَ / ت ـَ ب ت).

6- **ص ع ع ص ص**: مقطع طويل يتألّف من صحيح وعلّة طويلة وصحيحين مثل **جادّ** حين يوقف عليها بسكون الدالين (ج ـَ ـَ د د) أو المقطع الأخير في **تحابّ** حين يوقف عليها بسكون الباءين (ت ـَ / ح ـَ ـَ ب ب).

ويتّضح من أمثلة النوعين الأخيرين من المقاطع السابقة أنّهما لا يرِدان في الفصحى إلاّ في نهاية الكلمة عند الوقف، كما في **كَتَبْتْ** (والأصل **كَتَبْتُ**) و **مستعدّ** (والأصل **مستعدٌّ**)، و**تحابّ** (والأصل **تحابٌّ**) إلخ[7].

النبر في الفصحى:

قواعد النبر عند إبراهيم أنيس:

يتحدّث إبراهيم أنيس عن النبر وقواعده في الفصحى، ويلخّص حديثه عن هذه القواعد بما يلي[8]:

لمعرفة مواضع النبر في الكلمة العربية، يُنظَر أوّلاً إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس [**ص ع ع ص** و **ص ع ص ص**] (كما في **نستعينْ** و **مستقرّ**)، كان هو موضع النبر وإلا نُظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع

الثاني أو الثالث [ص ع ع و ص ع ص] (كما في **أخوكَ** و **كتبتمْ**)، حكمنا بأنّه موضع النبر. أمّا إذا كان من النوع الأوّل [ص ع] ، نظر إلى ما قبله، فإن كان مثله، أي من النوع الأوّل أيضا (كما في **كَتَبَ** و**عِنَبٌ**)، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعدّ من آخر الكلمة. ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعدّ من الآخِر إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأوّل (كما في **حَرَكَةٌ** و **سَمِعَهُ**). هذه هي مواضع النبر، كما يلتزمها مجيدو القراءات القرآنية في القاهرة"[9].

وهناك حالة أخرى ناقشها إبراهيم أنيس في فقرة سابقة ولكنّه لم يذكرها في الملخّص. هذه الحالة يمكن إضافة القاعدة التي تعبّر عنها إلى الجملة التي سبقت آخر جملة في النصّ السابق، بحيث تصبح تلك الجملة (مع العبارة المضافة) كما يلي:

" أمّا إذا كان من النوع الأوّل، نُظر إلى ما قبله، فإن كان مثله، أي من النوع الأوّل أيضا، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعدّ من آخر الكلمة، وإلاّ كان النبر على المقطع الثاني حين نعدّ من آخر الكلمة ". وقد مثّل أنيس على هذه الحالة بالمثالين التاليين: **قاتَلَ ويَكْتُبُ**، حيث يقع النبر على تَـ و تُـ على التوالي.

وهكذا يكون لدى إبراهيم أنيس خمس قواعد للنبر سأوضحها بإبراز الرموز التي تمثّل المقاطع المنبورة في الأمثلة التي تلي كلّ قاعدة:

1- يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة إذا كان طويلا (من النوع الرابع أو الخامس):

نستعين: ن َ س / ت َ / ع ِ ِ ن

مستقَرّ: م ُ س / ت َ / ق َ ر ر

2- يقع النبر على المقطع السابق للأخير إذا كان الأخير ليس طويلا والسابق للأخير متوسّط أو طويل:

أخوكَ: ء ـَ / خ ـُ ـُ / ك ـَ

كَتَبْتُ: ك ـَ / ت ـَ ب / ت ـُ

تَحابٌ: ت ـَ / ح ـَ ـَ ب / ب ـَ

3- يقع النبر أيضا على المقطع السّابق للأخير إذا كان الأخير ليس طويلا، والسّابق للأخير قصيرا وكان ما قبله متوسّطا أوطويلا:

قائلَ: ق ـَ ـَ / ئ ـِ / ل ـَ

يَكتُبُ: ي ـَ ك / ت ـُ / ب ـُ

ضالّةٌ: ض ـَ ـَ ل / ل ـَ / ت ـُ ن

4- يقع النبر على المقطع الثالث من آخِر الكلمة إذا كان الأخير ليس طويلا، وكـان السّابق للأخير وما قبله قصيرين:

كَتَبَ: ك ـَ / ت ـَ / ب ـَ

ساعَدَكَ: س ـَ ـَ / ع ـَ / د ـَ / ك ـَ

5- يقع النبر على المقطع الرابع من آخر الكلمة إذا كان الأخير ليس طويلا والمقاطع الثلاثة السابقة له قصيرة:

حَرَكَةٌ: ح ـَ / ر ـَ / ك ـَ / ت ـُ ن

يحترِمُكَ: ي ـَ ح / ت ـَ / ر ـِ / م ـُ / ك ـَ

وجدير بالذكر أنّ القاعدة الثالثة تطبّق في اللهجة القاهرية وبعض اللهجات الأخرى التي تأثّرت بها، ويطبّقها أصحابها على الفصحى كذلك. أمّا اللهجات الأخرى فتختلف فيها قواعد النبر التي تتعلّق بالأمثلة التي وردت في تلك القاعدة.

قواعد النبر عند تمّام حسّان:

أمّا قواعد النبر كما ذكرها تمّام حسّان في كتابه **اللغة العربية معناها ومبناها**[10] فهي:

القاعدة الأولى:

"يقع النبر على المقطع الأخير في الكلمة أو الصيغة إذا كان هذا المقطع طويلا، نحو: **استقالْ** واستقلّ، فإذا كانت الكلمة ذات مقطع وحيد وقع عليه النبر أيّا كانت كمّيته مثل **قِ** و**قُمْ** و**ما** و**قالْ** و**قَلّ**.

القاعدة الثانية:

يقع النبر على المقطع الذي قبل الآخِر في الحالات الآتية:

1- إذا كان ما قبل الآخِر متوسّطا والمقطع الأخير:

أ- قصيرا نحو: **أخرجْتُ، حَذارِ، استَلْقِ.**

ب- متوسّطا نحو: **علّمْ، قاتلْ، معلّمْ، مقاتلْ، استوثقْ** (بسكون الآخر).

2- إذا كان ما قبل الآخِر قصيرا في إحدى الحالتين الآتيتين:

أ- بدئت به الكلمة نحو: **كتبْ، حسبْ، صُوَرْ، قِفا**

ب- سبقه المقطع الأقصر [كذا!] ذو الحرف الوحيد الساكن الذي يُتوصّل إلى النطق به بهمزة الوصل[11] نحو: **انحبس، انطلق، ارعو، اخرجي، ابتغ، امضِيا**. [يعني بالمقطع "الأقصر": المقطع الأوّل في الكلمات السابقة، وهو **ص ص ع** (باعتبار أنّ "همزة الوصل" ليست جزءا من الكلمة)، ولا أدري لماذا اعتبره "الأقصر"].

3- إذا كان ما قبل الآخِر طويلا اغتُفِر [كذا!] فيه التقاء الساكنين ولم يكن الأخير طويلا آخَر نحو: **الحاجّوني، دُوَيّبة**. (انظر الفصل الثالث في **دراسات في علم أصوات العربية ج2**)

القاعدة الثالثة:

يقع النبر على المقطع الثالث من الآخِر إذا كان:

1- قصيرا متلوّا بقصيرين، نحو: **عَلَّمَكَ، لن يَصِلَ، أَكْرَمَكَ.**

2- قصيرا متلوا بقصير ومتوسّط، نحو: **عَلَّمَكْ، لم يَصِلْ، أَكْرَمَكْ.**

3- متوسّطا متلوّا بقصيرين، نحو: **بَيْتُكَ، (لم) يَنْتَهِ، أَخْرَجَ.**

4- متوسّطا متلوا بقصير ومتوسّط، نحو: **بَيْتُكُمْ، مصطفى، أخرجوا، مفكِّرٌ، نظْرةٌ، ابتسامةٌ.**

القاعدة الرابعة:

يقع النبر على المقطع الرابع من الآخِر إذا كان الأخير متوسّطا والرابع من الآخِر قصيرا وبينهما قصيران، نحو: **بَقَرَةٌ، عَجَلَةٌ، وَرَثَةٌ، كَلِمَةٌ، يَرِثُني، يَعِدُهُمْ، وَسِعَهُ، ضَرَبَها، ذَكَرَهُمْ.** ويغلب في المقطع الأخير في هذه الحالة أن يكون تنوينا أو إشباعا. ولا يقع النبر على مقطع يسبق الرابع من الآخِر."

قواعد النبر عند سلمان العاني:

وأمّا سلمان العاني فقد أورد قواعد النبر التالية كما لاحظها في نطق أبناء العراق(12):

1- إذا كانت الكلمة مؤلّفة من سلسلة من المقاطع كلّها من نوع ص ع، فإن النبر الأوّلي يقع على المقطع الأوّل:

كَتَبَ: ك ـَ / ت ـَ / ب ـَ

دَرَسَ: د ـَ / ر ـَ / س ـَ

2- إذا كانت الكلمة تحتوي على مقطع طويل واحد فقط [وقد اعتبر العاني جميع أنواع المقاطع عدا الأول، أي **ص ع**، مقاطع طويلة]، فإنّ النبر يقع على هذا المقطع الطويل (آخِر مقطع في الكلمة لا يحسب [طويلا]):

كاتِب: <u>ك ـَ ـَ</u> / ت ـِ / ب ـُ ن

معلّمةُ: م ـُ / <u>ع ـَ ل</u> / ل ـِ / م ـَ / هـ ـُ

3- إذا كانت الكلمة تحتوي على مقطعين طويلين [أو أكثر]، فإنّ النبر يقع على أقربهما من نهاية الكلمة (آخِر مقطع في الكلمة لا يحسب [طويلا]):

رئيسُهنَّ: ر ـَ / ء ـِ ـِ / س ـُ / <u>هـ ـُ ن</u> / ن ـَ

مستودعاتهم: م ـُ س / ت ـَ و / د ـَ / <u>ع ـَ ـَ</u> / ت ـُ / هـ ـُ م

حين ندقّق النظر في قواعد الباحثين الثلاثة نلاحظ ما يلي:

أوّلاً: أغفل الباحثون الثلاثة عددا من الحالات:

أ- أغفل إبراهيم أنيس كلمات مثل **حاجٌّ** و**حاجُّكَ** و**مُدْهامّةٌ** و**ضالٌّ** و**ضالّةٌ** و**ضالّتُهُ** و**تحابٌّ** و**تحابّنا** الخ. ذلك أنه افترض أنّ المقطع الطويل **ص ع ع ص** لا يقع إلاّ في نهاية الكلمة حين الوقف[13]، مع أنه يقع في مواقع مختلفة من الكلمة كما يتّضح من الأمثلة السابقة. وأغفل كذلك الكلمات التي تنتهي بـ **ص ع ع ص ص** (حين الوقف) مثل **ضالّ**، **تحابّ**، **مُدْهامّ** بسكون الآخِر.

ولكي تشمل قواعد أنيس أمثلة كالسابقة لا بدّ من إعادة صياغتها بحيث تصبح كما يلي:

لمعرفة مواضع النبر في الكلمة العربية يُنظر أوّلا إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوع الرابع أو الخامس أو السادس [كما في **نستعينْ** و **مستقَرّ** و **تحابّ**]، كان هو موضع النبر، وإلا نُظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث أو الرابع [كما في **أخوكَ** و **كتبتم** و **تحابَبْتْ**] حكمنا بأنه موضع النبر. أمّا إذا كان من النوع الأول، نُظر إلى ما قبله، فإن كان مثله، أي من النوع الأوّل [كما في **كَتَبَ** و **يَنْكَسِرُ** و **حاسَبَكَ** و **ضالَّتُهُ**]، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعدّ من آخر الكلمة. أمّا إذا لم يكن الثالث من آخر الكلمة من النوع الأول [كما في **قائلٌ** و **يكْتُبُ** و **جادّةٌ**]، فإن النبر يقع على المقطع الذي قبل الأخير. ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعدّ من الآخِر إلا في حالة واحدة، وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول [كما في **حَرَكَةٌ** و **يَحْتَرِمُكَ**].

ب- واغفل تمّام حسّان:

1- كلّ ما أغفله إبراهيم أنيس (رغم أنه أشار إشارة غير مباشرة إلى وجود المقطع **ص ع ص** في غير نهاية الكلمة، كما في **تحاجّوني**)، وهذا يتطلّب إعادة صياغة قاعدته الأولى لتشمل المقطع **ص ع ع ص ص**، وقاعدته الثانية لتشمل كلمات مثل **حاجٌ** و **ضالٌ**، وقاعدته الثالثة لتشمل كلمات مثل **حاجّكَ** **وحاجّكما** و **ضالّتهُ**.

2- كلمات مثل **حركةٌ** و **يحتملهُ**، حيث المقطع الأخير قصير. وهذا يتطلّب إعادة صياغة القاعدة الرابعة بحيث لا تقتصر على الكلمات التي تنتهي بمقطع متوسط.

ج- **أغفل سلمان العاني** كلمات مثل **كَتَبَتْ** و **رَجُلٌ**، وهذا يتطلّب إعادة صياغة قاعدته الأولى بحيث تشمل الكلمات التي تكون جميع مقاطعها قصيرة، دون أن تستثني نظيرتها التي تنتهي بمقطع متوسط: **كَتَبَ** – **كَتَبَتْ**، **رَجُلَ** – **رَجُلٌ**، **حركةُ** – **حركةٌ** الخ.

كما أنّ ملاحظة العاني في القاعدة الثالثة حول عدم اعتبار المقطع الطويل طويلا عندما يقع في نهاية الكلمة، كان يجب أن ترد بطريقة تشمل القاعدة الثانية أيضا، لئلا يقع النبر على المقطع الأخير في مثل: **كاتِبْ**. وجدير بالذكر هنا أنّ هذه الملاحظة لا تنطبق على كلّ ما سمّاه العاني "مقطعا طويلا" وإنّما على نوعين فقط منه، هما **ص ع ص و ص ع ع** (المقطعان اللذان اعتبرهما حسّان متوسّطين) أي أنّها لا تنطبق على الكلمات التي تنتهي بمقطع من نوع **ص ع ع ص** أو **ص ع ص ص** أو **ص ع ع ص ص**.

ثانياً: يختلف الباحثون الثلاثة من حيث دقّتهم في صياغة قواعدهم، فبينما نرى إبراهيم أنيس دقيقا إلى حد كبير، نجد أنّ بعض قواعد تمّام حسّان تفتقر إلى الدقّة كما يتّضح من الملاحظات التالية:

أ) هناك تناقض بين الجزء الثاني من قاعدة تمّام حسّان الثالثة وقاعدته الرابعة: فقاعدته الثالثة (الجزء الثاني) تضع النبر على المقطع الثالث من الآخِر في مثل **حَرَكَةٌ وسَمِعَكُمْ**، بينما قاعدته الرابعة تضع النبر على المقطع الرابع من الآخِر في أمثال الكلمتين السابقتين(14).

ب) الأمثلة التي أعطاها تمّام حسّان في الجزء الثاني من قاعدته الثالثة ليس لها التركيب المقطعي الذي ينصّ عليه ذلك الجزء من القاعدة: " يقع النبر على المقطع الثالث من الآخِر إذا كان قصيرا متلوّا بقصير ومتوسّط، نحو: **علّمَكْ، لم يَصِلْ، أكْرَمَكْ** "، فالأمثلة السابقة لا تختلف عن أمثلة الجزء الرابع من القاعدة الثالثة. أما الأمثلة التي ينطبق عليها الجزء الثاني من القاعدة الثالثة فهي كلمات نحو **أكرمكم، علّمَنا، ساعدكم، ضالّتهم** إلخ.

ج) الجزء الرابع من القاعدة الثالثة يضع النبر على المقطع الثالث من آخِر الكلمة في كلمات مثل **يحترمْ، مشتركْ، ينتبهْ**، لأنّ المقطع الثالث من الآخِر - كما تنصّ القاعدة - متوسّط متلوّ بقصير ومتوسّط، ولكن النبر يقع فعلا على المقطع الثاني من الآخِر، بخلاف كلمات أخرى لها نفس التركيب المقطعي مثل **بيتكم وأخرجوا** (ما جعل المجموعة لها نفس التركيب هو حذف الحركة الأخيرة في كلماتها، ذلك أنها **يحترمُ ، ينتبهُ** قبل حذف الحركة).

وكان حسان قد انتبه إلى هذا الفرق في كتابه **مناهج البحث في اللغة**، واقترح حلاّ لهذه المشكلة هو استثناء " الصدر الإلحاقي " prefix[15] عند تطبيق قواعد النبر. غير أنّ اقتراحه ذاك لم يحلّ المشكلة لأنّ النبر يقع على " الصدر الإلحاقي " في مثل **يّذهبْ، ويصِلْ** الخ، أي أن " الصدر الإلحاقي " لا يختلف في الواقع عن بقية أجزاء الكلمة من حيث تأثيره على موقع النبر في أمثال الكلمتين السّابقتين. ويبدو أن حسّان قد اكتشف عدم صلاحية ذلك الحلّ، فتخلّى عنه عندما كتب قواعده الجديدة في كتابه **اللغة العربية معناها ومبناها**، ولكنّه ترك المشكلة دون حلّ.

د) يعالج تمّام حسّان في قاعدته الثانية - الجزء الثاني (ب) - مشكلة الكلمات التي تبدأ بـ " همزة الوصل ". ويفهم منها أنّ النبر لا يقع على المقطع الأول في مثل هذه الكلمات، وهو المقطع الذي يتألّف من " همزة الوصل " والعلة التي تليها والصحيح الذي تبدأ به الكلمة مثل **إنْ** في أوّل كلمة **إنْحبسْ**، وإنّما على المقطع القصير الذي يليه: (ء ِ ن / ح َ / ب َ س). إنّ استثناء هذا " المقطع الأقصر " ذي الحرف الوحيد الساكن الذي يُتوصّل إلى النطق به بـ " همزة الوصل " ليس أوفر حظا من استثناء " الصدر الإلحاقي " الذي أشرنا إليه سابقا، فالنبر يقع عليه في مثل **إذهَبْ وأُخرُجْ** الخ. كما يقع عليه النبر في مثل **إذهبوا وأخرجي** الخ عند من يطبّق قواعد حسّان من المواطنين العرب[16].

وسنرى فيما بعد أنّ هناك حلاّ شاملا للكلمات التي تبدأ بما سمّي " الصدر الإلحاقي " و " المقطع الأقصر " على السواء، إذ لا فرق بين **إذهبْ** و **تَذهبْ**، مثلا، أو **أُخرجي** و(لم) **تُخرجي**، أو **إحترمْ** و **تحترمْ** و **مُحترَمْ**.

هـ) يفهم ضمنا من الأمثلة التي ذكرها تمّام حسّان في القاعدة الثالثة أنّ الكلمتين المتواليتين تعامَلان معاملة الكلمة الواحدة التي لها تركيب مقطعي لا يختلف عن تركيبهما المقطعيّين مجتمعين:

لن يصلَ = أكرمَكَ

لم يصلْ = أكرمَكْ

وإذا كان هذا ينطبق على أوزان الشعر، فإنه لا ينطبق على قواعد النبر، فحدود الكلمات word boundaries لها دور كبير في قواعد النبر كما سنرى، فالنبر يقع على المقطع الأوّل في **يَصِلْ** (في: **لم يَصِلْ**)، وهو الثاني من الآخِر، بينما يقع على المقطع الثالث من الآخِر في **أكرمكْ** حسب قواعد حسّان، ولو صحّت نظرية حسّان في عدم تأثير حدود الكلمات على مواقع النبر، لما كان هناك فرق في موقع النبر بين كلمة مثل **وَصَفَتْ** (وَصَف + تاء التأنيث) **ووَصَفَتْ** (واو العطف + **صَفَتْ**)، رغم أنّ لهما المقاطع نفسها نوعًا وعددًا، وهو أمر لا أظنّ أنّ تمّام حسّان يقرّه، ففي المثال الأوّل يقع النبر على المقطع الأوّل (وَ) وفي المثال الثاني يقع النبر على المقطع الثاني (**صَـ**) كما أشرت في الفصل السابق.

وَصَف + ـَ تْ : <u>و ـَ</u> / ص ـَ / ف ـَ ت

وَ + صَفَتْ : و ـَ / <u>ص ـَ</u> / ف ـَ ت

وكذلك هناك فرق في موقع النبر بين **تُهدي بها** و **تُهديها**، **وأَوْحى لها** و **أَوْحالها** إلخ.(انظر الحاشية السادسة في الفصل السابق).

ثالثاً: هناك اختلافات في قواعد الباحثين الثلاثة:

أ) في كلمات مثل: **قاتَلَ، تُقاتِلَ، يكتبُ، علَّمَكَ** الخ، يقع النبر على المقطع الثاني من الآخِر حسب قواعد أنيس، وعلى المقطع الثالث من الآخر حسب قواعد حسّان والعاني. والسّبب في ذلك هو الاختلاف في موقع النبر في الكلمات السابقة في اللهجة القاهريّة (قاعدة أنيس) واللهجات الأخرى.

ب) وفي كلمات مثل **يَحْتَرِمُ، مُحتَرَمٌ، يستقبِلُكَ، نساعدُهم** الخ، يقع النبر على المقطع الرابع من الآخر حسب قواعد العاني وعلى المقطع الثالث من الآخِر حسب قواعد أنيس وحسّان. ولا أدري إنْ كان ذلك يعود إلى خطأ في قواعد العاني أو إلى اختلاف في موقع النبر في اللهجة التي اعتمد العاني عليها في وضع قواعده.

ج) وفي كلمات مثل: **يحترمُكَ وحركتُهُ**، يقع النبر على المقطع الخامس من الآخِر حسب قواعد العاني[17] وعلى المقطع الرابع حسب قواعد أنيس، وعلى المقطع الثالث من الآخر حسب قواعد حسّان القديمة (المذكورة في **مناهج البحث في اللغة**).

وواضح من كلّ هذا أنّ العربية الفصحى تُنطَق بطرق مختلفة من حيث موقع النبر، لأنّ كلّ ناطق يطبّق عليها قواعد لهجته. وما قواعد إبراهيم أنيس في الواقع إلا قواعد اللهجة القاهرية. وقد أخذ تأثيرها يمتدّ إلى كثير من اللهجات العربية الأخرى[18]. وأمّا

قواعد حسّان (باستثناء قاعدته الرابعة)، فهي – فيما أعتقد- قواعد بعض لهجات الصعيد[19] التي لا تكاد تختلف عن قواعد عدد كبير من لهجات المشرق العربي.

لنعد إلى قواعد حسّان وأنيس والعاني لنرى إن كان من الممكن صياغتها بطريقة أسهل.

إنّ أوّل ما نلاحظه أنّ قواعد حسّان، وعددها إحدى عشرة قاعدة، لا تختلف عن قواعد أنيس إلاّ في حالة معيّنة سأحدّدها بعد قليل، وهي الحالة التي تضع فيها قواعد أنيس النبر على المقطع الثاني من آخِر الكلمة عندما يكون هذا المقطع قصيرا مسبوقا بمقطع " متوسّط " أو "طويل" (**ص ع ع** أو **ص ع ص** أو **ص ع ع ص**) كما في **قائلَ** و **يكْتُبُ** و **ضالّةٌ** (وهي سِمَة من سِمات اللهجة القاهريّة)، بينما تضعه قواعد حسّان على المقطع الثالث من الآخِر (وهي سِمة من سِمات كثير من اللهجات العربيّة الأخرى وخاصّةً في المشرق):

		قواعد أنيس	قواعد حسّان
قائلَ	:	ق ـَ ـَ / ت ـَ / ل ـَ	ق ـَ ـَ / ت ـَ / ل ـَ
يكتبُ	:	ي ـَ ك / ت ـُ / ب ـُ	ي ـَ ك / ت ـُ / ب ـُ
ضالّةٌ	:	ض ـَ ـَ ل / ل ـَ / ت ـُ ن	ض ـَ ـَ ل / ل ـَ / ت ـُ ن

أي أنّ الاختلاف الوحيد هو في الكلمات التي تكون فيها المقاطع الثلاثة الأخيرة في الكلمة على الصورة التالية: الأخير ليس طويلا، وما قبل الأخير قصير، والثالث من الآخِر ليس قصيرا.

وما دام إبراهيم أنيس قد صاغ قواعده في خمس قواعد، فإنّ قواعد تمّام حسّان يمكن إعادة صياغتها في خمس قواعد أيضًا، باعتبار أنّ الاختلاف الذي أشرت إليه هو اختلاف قواعد اللهجة القاهرية عن بعض القواعد الأخرى في أمثال الكلمات السابقة. وفي ظنّي أنّ القواعد التالية تشمل كلّ قواعد حسّان (مع ما اقترحتُه من تعديلات وإضافات)[20].

1- يقع النبر على المقطع الأخير إذا كان طويلا (**ص ع ع ص ص** أو **ص ع ع ص** أو **ص ع ص ص**).

2- وإذا لم يكن المقطع الأخير طويلا، فإن النبر يقع على ما قبل الآخِر إذا كان طويلا أو متوسّطا.

3- وإلاّ فإنّ النبر يقع على المقطع الثالث من آخِر الكلمة ما لم يكن هذا مقطعا قصيرا مسبوقا بقصير آخر. (هذا يعني أنّ النبر يقع على المقطع الأوّل إذا كانت الكلمة تتألف من ثلاثة مقاطع فقط.)

4- يقع النبر على المقطع الأوّل إذا كانت الكلمة تتألّف من أقلّ من ثلاثة مقاطع.

5- ويقع النبر على المقطع الرابع من الآخِر إذا لم يكن آخِر مقطع طويلا وكانت المقاطع الثلاثة التي تسبقه قصيرة.

ولكي يتّضح الفرق بين القواعد السابقة وقواعد إبراهيم أنيس، يمكن صياغة قواعد أنيس بطريقة مشابهة كما يلي:

1- يقع النبر على المقطع الأخير إذا كان طويلا (**ص ع ع ص ص** أو **ص ع ع ص** أو **ص ع ص ص**).

2- وإذا لم يكن المقطع الأخير طويلا، فإنّ النبر يقع على ما قبل الأخير إذا كان طويلا أو متوسّطا **أو قصيرًا مسبوقا بطويل أو متوسّط**.

3- وإلاّ فإنّ النبر يقع على الثالث من آخِر الكلمة ما لم يكن هذا مقطعا قصيرا مسبوقا بقصير آخر، وهذا يعني أنّ النبر يقع على المقطع الأوّل إذا كانت الكلمة تتألف من ثلاثة مقاطع.

4- يقع النبر على المقطع الأوّل إذا كانت الكلمة تتألّف من أقلّ من ثلاثة مقاطع.

5- ويقع النبر على المقطع الرابع من الآخِر إذا لم يكن آخر مقطع طويلا، وكانت المقاطع الثلاثة التي تسبقه قصيرة.

أي أنّ الفرق بين المجموعتين من القواعد هو عبارة " **أو قصيرًا مسبوقا بطويل أو متوسط**" الواقعة في نهاية القاعدة الثانية من المجموعة الأخيرة، وهي العبارة التي تتصل بالأمثلة التي يختلف فيها موقع النبر بين قواعد أنيس وقواعد حسّان (**قائلَ، يكتبُ، ضالّةٌ** الخ).

أمّا الفصحى كما ينطقها غير القاهريين فتختلف قواعدها من حيث مواقع النبر كما ألمحت سابقا. وقد لاحظت أنّ هناك من يضع النبر حسب قواعد إبراهيم أنيس وهناك من يضعه حسب قواعد تمّام حسّان، وهناك فريق ثالث يضعه (كما في معظم اللهجات السورية واللبنانية والأردنيّة والفلسطينية) حسب قواعد حسّان القديمة. ويمكن صياغة قواعد هذه الفئة على الوجه التالي:

1- يقع النبر على المقطع الأخير إذا كان طويلا (**ص ع ع ص ص أو ص ع ع ص أو ص ع ص ص**).

2- وإذا لم يكن المقطع الأخير طويلا، فإن النبر يقع على المقطع الثاني من الآخِر إذا كان طويلا أو متوسّطا (**ص ع ع ص أو ص ع ع أو ص ع ص**).

3- وإلاّ فإنّ النبر يقع على المقطع الثالث من الآخِر[21].

ويمكن توضيح الفرق بين الفئات الثلاث بالأمثلة التالية:

كَتَبَتْ **قائلَ** **حركةٌ**

الأولى ك ـَ ت ـَ ب ـَ ت ق ـُ ـَ ت ـَ ل ـَ ح ـَ ر ـَ ك ـَ ت ـُ ن

الثانية ك ـَ ت ـَ ب ـَ ت ق ـُ ـَ ت ـَ ل ـَ ح ـَ ر ـَ ك ـَ ت ـُ ن

الثالثة ك ـَ ت ـَ ب ـَ ت ق ـُ ـَ ت ـَ ل ـَ ح ـَ ر ـَ ك ـَ ت ـُ ن

أمّا اللهجات في المغرب العربيّ فبعضها تختلف قواعد النبر فيها عمّا سبق اختلافا واضحا، وبما أنني لم أدرس قواعد النبر في تلك اللهجات فلن أتحدّث عن ذلك في هذا الفصل آملا أن تتاح لي في المستقبل فرصة للقيام بذلك.

إنّ قواعد أنيس وحسّان والعاني، أو القواعد التي اقترحتها لتحلّ محلّها، يمكن كلّها أن تصاغ بطريقة أبسط وأفضل إذا تخلّينا عن ربطها بالتركيب المقطعي للكلمة كما سنرى، ولكن قبل تناولها بطريقة مختلفة، أودّ أن أشير إلى أنّ قواعد النبر - مهما كانت الطرق التي تصاغ بها- مرتبطة ببعض القضايا اللغوية التي لا يمكن إغفالها:

أولاً: إنّ حدود الكلمة word boundaries لا تتّفق دائما مع مفهومها في الكتابة العربية. فما يُعتبر من الناحية الكتابية كلمة واحدة قد يكون في الواقع كلمتين (**الولد: ال + ولد**)، أو ثلاثا (**والولد: وَ + ال + ولد**)، فأداة التعريف والأدوات التي تتألف من صحيح وعلّة قصيرة (حروف الجر والعطف والاستقبال إلخ، وهي تختلف عما سمّاه تمّام حسّان "صدرا إلحاقيا ") كلّها كلمات مستقلّة لغويّا رغم أنها تُعتبر في الكتابة جزءا من الكلمة التي تليها: **بِيَدٍ** ، **لَسَمَتْ (لَـ + سَمَتْ)**، **لِفَمٍ**، **وَقِنا**، **سَيَلِي** إلخ، ولهذا يقع النبر في الكلمات السابقة على المقطع الثاني (المقطع الأوّل في الكلمة التي تلي الأداة: **يدٍ، سَمَتْ، فَمٍ، قِنا، يَلي**).

أي أنّنا نطبّق قواعد النبر على **يدٍ**، **سَمَتْ**، **فم** الخ كأنّها ليست مسبوقة بأداة (إلاّ إذا أصبحت الأداة بداية لمقطع نهايته في الكلمة التالية – وهذا ينطبق على الكلمات التي تبدأ بـ " همزة الوصل " مثل **وَاذْهَبْ** (= **و ـَ ذ** / هـ ـَ ب إلخ)، ففي قولنا: **وصفت السماء**، مثلا، يقع النبر على المقطع الأول في **وصفت** إذا كان المقصود

(**وَصَفَـ + تْ**)، ولكنه يقع على المقطع الثاني إذا كـان المقصـود (**وَ + صَـفَتْ**) كمـا أشـرت سـابقًا. (قـارن أيضـا في اللـهجات بـين **عَصَـي** (**عَصَـب + ي**) **وعَصَـي** (عَ + صيِ)[22].

إن هذه الأدوات إذًا يجب أن تُستثنى عند تطبيق قواعد النـبر باعتبارهـا كلمـات منفصلة. غير أنّ هناك ثلاث ملاحظات يجدر ذكرها بهذا الخصوص:

الأولى: أنّ هذه الأدوات لا تحمل نبرا رئيسًا (أوّليا) إذا كانت الكلمة التي تليهـا تحمـل نبرا رئيسا، إلا إذا لفظت الأداة وحدها.

والثانية: أنّ هـذه الأدوات – شـأنها في ذلـك شـأن الأفعـال والأسمـاء- تؤلّـف مـع الضمير المتّصل الذي يليها كلمة واحدة، ولهذا فإنّ النبر يقع علـى المقطـع الأوّل في مثل **لَهُمْ** أو **بِكُمْ**، وعلى المقطع الثاني في مثل **لَهُنَّ** او **بِكُنَّ** (قارن **يَدْهُمْ**، مثلا، مـع **يَدْهُنَّ**)[23].

والثالثة: أنّه إذا توالت كلمتان كلّ واحدة منهما مؤلّفة من مقطع واحد، فإنّ إحداهما فقط (الأولى في نطق معظم المتكلمين) تحمل نبرا رئيسًا: **وَمِنْ**، **بِما**، **فَلَمْ**، **لِذا**، **ما مِنْ** الخ.

ثانياً: إنّ قواعد النبر في الفصحى متّصلة إتّصالا وثيقا بـثلاث قواعـد، إحـداها تسـبق قاعدة النبر والأخريان تليانها: أمّا القاعدة التي تسبق قاعدة النبر، فهي قاعدة تقصّر العلّة الطويلة عندما تقع في نهايـة الكلمـة. أي أن العلّـة الطويلـة في نهايـة الكلمـة تقصَّر قبل تطبيق قاعدة النبر (وبهذا تعتبر العلّة الطويلة في نهاية الكلمة علّة قصيرة عند تطبيق قواعد النبر). وهذا يفسّر عدم وجود فرق بين كلمة يكتبُ و(لم) **يكتبوا**، أو **كَتَبْنَ** وكَتَبْنا. (لاحظ الفرق في طول العلّة بين **كتبوا** و **كتبوه**، أو **كتبْنا** و **كتبْنـاه**، أو **دَعا** و **دعاكَ**، أو **أبي** و**أبيكم**)[24].

وأما القاعدتان اللتان تليان قاعدة النبر، فهما:

أ- قاعدة حذف العلّة القصيرة في نهاية الكلمة عند الوقف أو الجزم (عندما يتطلّب الموقف اللغوي الوقف أو الجزم). أي أنّ قاعدة النبر تطبّق على الكلمة بكاملها قبل حذف العلّة الأخيرة، ثم يلي ذلك حذف العلّة الأخيرة إذا كان هناك ما يدعو إلى حذفها. وهذا يفسّر عدم وجود فرق في موقع النبر بين **يشتركُ** و **يشتركْ**، أو **إحترَمَ** و **إحترَمْ**، أو **محترَمٌ ومحترَمْ** الخ، وهو الأمر الذي دعا تمّام حسّان إلى اعتبار " الصدر الإلحاقي" والمقطع الذي" يُتوصَّل إلى النطق به بهمزة الوصل" عاملين مؤثّرين على موقع النبر كما أشرت سابقا.

ب- قاعدة إضافة علّة قصيرة لتجنّب توالي ثلاثة صحاح (" التخلّص من التقاء الساكنين ")، كالكسرة في **وصلتِ البنت أو رجلٌ اقترب** (رجلنِ اقترب). فحركة الوصل هذه تضاف **بعد** تطبيق قواعد النبر. وهذا يفسّر عدم وجود فرق في موقع النبر بين **وصلتْ** (في **وصلتْ بنتي**) و **وصلت** (في **وصلتِ ابنتي**)، حيث يقع النبر على المقطع الأوّل، في الكلمتين السابقتين كلتيهما. كما يفسّر وقوع النبر على المقطع الأوّل في **وصلتِ** (ابنتي)، أي الرابع من آخر الكلمة، وعلى الثاني في **وَصَلَهُ**، أي الثالث من آخر الكلمة، رغم أن للكلمتين السابقتين نفس التركيب المقطعي[25].

وواضح أنّ القواعد الثلاث السابقة المرتبطة بقواعد النبر (تقصير العلّة الطويلة وحذف العلة الأخيرة وإضافة "حركة الوصل") قواعد موجودة في اللغة العربية على كلّ حال، وكلّ ما في الأمر أنني بيّنت علاقة كلّ منها بقواعد النبر، وهي علاقة ترتيبية (انظر الفصل السابع " الترتيب في تطبيق القواعد الصوتية في اللغة العربية " في **دراسات في علم أصوات العربية ج2**):

أولاً: قاعدة تقصير العلة الطويلة.

ثانياً: قاعدة النبر.

ثالثاً: قاعدة حذف العلّة الأخيرة (إذا تطلّب الموقف اللغوي تطبيقها) أو قاعدة إضافة حركة الوصل (إذا تطلّب الموقف اللغوي تطبيقها).

لنعد الآن إلى قواعد الباحثين الثلاثة، والقواعد التي اقترحتها لتحلّ محلّها لنرى إن كان من الممكن تناولها بطريقة مختلفة. وسأكتفي بتناول القواعد السائدة في المشرق العربي:

يلاحَظ في قواعد الباحثين الثلاثة كثرة ترداد كلمة " **إذا** ": "إذا كان المقطع ... فإنّ النبر يقع على... وإذا كان المقطع ... فإنّ النبر يقع على ... " وهو أمر لا مفرّ منه إذا تعلّقت قواعد النبر بمقاطع الكلمة. غير أنّ من الممكن صياغة قواعد النبر بطريقة أقلّ تعقيدا إذا اعتُمِد في صياغتها على التركيب الصوتي للكلمة من صحاح وعلل بدلا من التركيب المقطعي.

إنّ تأمّل القواعد التي عُرِضت يقودنا إلى الملاحظات التالية:

أوّلاً: إنّ الصحيح المنفرد لا أثر له على النبر. فكلمة **ذَهَبَ**، مثلا، لا تختلف عن **ذَهَبْتُ**، وكلمة **رَجُلٌ** لا تختلف عن **رَجُلٌ**. **وأمّا** ما له تأثير على النبر فهو:

أ- العلل، سواء أكانت قصيرة أم طويلة (ع ؛ ع ع).

ب- الصحيحان المتواليان (ص ص).

ثانياً: إنّ الكلمتين اللتين لهما نفس التركيب الصوتي من صحاح وعلل باستثناء وجود **ع ع ص** في إحداهما و **ص ص** في الأخرى، لا تختلفان من حيث موقع النبر:

قالَتْ (ق ـَ ـَ ل ـَ ت) / **قُلْتُ** (ق ـُ ل ت ـُ)

يُعادُ (ي ـُ ع ـَ ـَ د ـُ) / **يُعَدُّ** (ي ـُ ع ـَ د د ـُ)

يُحاوِلُ (ي ـُ ح ـَ ـَ و ـِ ل ـُ) / **يُحَوِّلُ** (ي ـُ ح ـَ و و ـِ ل ـُ)

أي أنّ **ع ع ص** تعادل **ع ص ص** في تأثيرها على النبر، كما هما في أوزان الشعر. وبما أنّ الصحيح المنفرد لا يؤثر على النبر كما قلت من قبل، فإننا نستطيع أن نستنتج أنّ ما يعادل **ع ص ص** في الواقع ليس **ع ع ص**، بل **ع ع** (علّة طويلة). أي أن كلّ **ص ص** تعادل **ع** (علّة قصيرة) في تأثيرها على النبر[26].

من هذا نرى أنّ المقطع **ص ع ص** يعادل المقطع **ص ع ع** في حالات (عندما يبدأ المقطع التالي لهما بصحيح)، ويعادل المقطع **ص ع** في حالات أخرى (عندما لا يليهما **ص**). إنّ هذا يشير إلى أنّ ما له تأثير على النبر ليس المقاطع في حدّ ذاتها، بل أنواع معيّنة من الأصوات والمجموعات الصوتية وهي بالتحديد:

ع (علّة قصيرة) ؛ ع ع (علّتان قصيرتان متواليتان، أي علّة طويلة) ؛ **ص ص** (صحيحان متواليان) (بصرف النظر عن المقطع الذي يقع فيه كل من الصحيحين المتواليين).

وما دام الأمر كذلك فإنّ الإشارة إلى المقاطع عند صياغة قواعد النبر تعقّد هذه القواعد، ويصبح من الأفضل الإشارة إلى التركيب الصوتي للكلمة (أي النظام الذي تتعاقب فيه الصحاح والعلل مهما كانت الطريقة التي تقسّم فيها الكلمة إلى مقاطع)، أو إلى ما يمكن أن نسمّيه **الوحدات النبرية** في الكلمة أي الأصوات والمجموعات التي لها تأثير على النبر وهي: ع (وحدة نبريّة واحدة)؛ ع ع (وحدتان نبريّتان)؛ **ص ص** (وحدة نبريّة واحدة). وأمّا ص فليست وحدة نبريّة:

ص = 0 ، ع = 1 ، ص ص = 1 ، ع ع = 2 ، ع ص ص = 2.

لننظر الآن كيف يمكن صياغة القواعد التي اقترِحت لتحلّ محلّ قواعد تمّام حسّان القديمة (السائدة في المشرق العربي) بالرجوع إلى الوحدات النبرية بدلاً من المقاطع.

بالعودة إلى قواعد النبر يتّضح أنّ ما يجتذب النبر (في حدود المقاطع الثلاثة الأخيرة) هو العلّة الطويلة أو العلّة القصيرة المتلوّة بصحيحين. وتُعطى الأولويّة إلى أقرب هذه العلل من آخِر الكلمة. وهذا يفسّر وقوع النبر على المقطع " المتوسّط " أو " الطويل" إذا كان الثاني من آخِر الكلمة ووقوعه على المقطع " الطويل " فقط، دون "المتوسّط"، عندما يكون هذا المقطع الأخير في الكلمة. فالمقطع " المتوسّط " عندما يقع في غير آخِر الكلمة يحتوي على علّة طويلة أو علّة قصيرة متلوّة بصحيحين (الثاني منهما يقع في أوّل المقطع التالي)، بينما لا يحتوي إلاّ على علّة قصيرة متلوّة بصحيح واحد أو علّة قصيرة واحدة عندما يكون هذا المقطع المتوسّط في آخِر الكلمة (باعتبار أنّ قاعدة تقصير العلّة الطويلة تسبق تطبيق قواعد النبر).

قارن: **كتبوا** (ك ـَ ت ـَ ب ـُ) أو **كتبَتْ** (ك ـَ ت ـَ ب ـَ ت)

مع: **كتبوه** (ك ـَ ت ـَ ب ـُ ـُ هـ ـُ) أو **كتبَتْه** (ك ـَ ت ـَ ب ـَ ت هـ ـُ).

وقد قلت "في حدود المقاطع الثلاثة الأخيرة" لأنّ المقطع الطويل أو المتوسّط إذا ورد رابعًا من آخر الكلمة، فإن النبر يقع على المقطع القصير الذي يليه، أي الثالث من الآخِر، كما في **ساعَدَكَ** أو **يستقبِلُهُم**. أمّا في اللهجة القاهرية حيث يقع النبر على المقطع القصير الثاني من الآخِر عندما يكون الثالث من الآخِر طويلا أو متوسّطا، فيُخيّل إليّ أن الأصل هو وقوع النبر على المقطع الثالث، وأنّ انتقاله إلى المقطع التالي (الثاني من الآخِر) يتمّ بقاعدة دخلت هذه اللهجة، وسأعود إلى هذه القاعدة لاحقا.

وبما أنّ النبر يقع على العلّة في المقطع، باعتبار أنها " قمة " المقطع وأكثر أجزائه بروزا في السمع، (أي أنّ قولنا " المقطع المنبور " يعني في الواقع " المقطع الذي يحتوي على العلّة المنبورة ")، فإنّ بإمكاننا أن نعيد صياغة قواعد النبر التي اقتُرِحت كما يلي:

قواعد حسّان القديمة (وهي تمثّل قطاعا كبيرا من اللهجات العربية، منها بعض لهجات الصعيد المصريّ، ومعظم اللهجات السورية واللبنانيّة والأردنيّة والفلسطينيّة والعراقيّة وبعض لهجات الجزيرة والخليج):

يقع النبر على العلّة التي تسبق الوحدتين النبريّتين الأخيرتين في الكلمة.

(إذا كانت العلّة التي تسبق الوحدتين النبريّتين الأخيرتين في الكلمة علّة طويلة (علّتين قصيرتين متواليتين) فإنّ النبر الأوّليّ يقع على العلّة الطّويلة كاملة سواء أوقع النبر على العلّة القصيرة الثانية أم العلّة الأولى.)

هذه القاعدة الواحدة تقوم مقام جميع قواعد حسّان القديمة (وجميع قواعده الجديدة باستثناء القاعدة الرابعة) وكذلك قواعد أنيس باستثناء قاعدتين: القاعدة الثالثة الخاصّة باللهجة القاهريّة (واللهجات التي تأثّرت بها) والقاعدة الرابعة التي تضع النبر على المقطع الرابع من آخِر الكلمة كما يتّضح من الأمثلة التالية، حيث يشار إلى العلّة المنبورة بـ ع وإلى **الوحدة النبرية** (ع أو **ص ص**) الأخيرة بالرقم 1 (بعدها) وإلى **الوحدة النبرية** السابقة للأخيرة بالرقم 2(بعدها). (**ص** بين قوسين في آخِر الكلمة تعني أنّ وجودها – إن وُجدت – لا تأثير له لأنّها ليست وحدة نبريّة):

1-كلمات تنتهي بمقطع قصير أو متوسّط يسبقه مقطعان قصيران:

... **ص** ع ص ع 2 ص ع 1 (ص)[27]

أ- ذَهَبَ، ذهبَتْ، ذهَبوا (= ذَهَبُ) إلخ

ب- حاسَبَكَ، مساعَدَةٌ، متعاوِنَةٌ إلخ

ج- يحترِمُ، ترقُّبَكَ، يتحمَّلُهُ إلخ

د- ضالَّتُهُ، يحاجّكُما (=يحاجّكُمَ) إلخ

هـ- حَرَكَةٌ، سَمِعَكَ إلخ

و- طالِبَتُهُمْ، مساعَدَتُنا (= مساعَدَتُنَ) إلخ

ز- مشترَكَةٌ، يحترِمُكَ إلخ

ح- حركتكَ، سَمِعَهُما (= سَمِعَهُمَ) إلخ

2-كلمات تنتهي بمقطع قصير أو متوسّط يسبقه مقطع متوسّط أو طويل:

أ- ... ص ع ع 2 ص ع 1 (ص)

جاءَ، تباكَتْ، نَستَعينُ إلخ

ب- ... ص ع ص ص 2 ع 1 (ص)

قَلَّ، تَرَدَّتْ، مُستَقِرٌّ إلخ

ج- ... ص ع ع ص ص 2 ع 1 (ص)

حاجَّتْ، يحاجُّ، تحابّوا (= تحابُّ) إلخ

3-كلمات تنتهي بمقطع قصير أو متوسّط قبله مقطع قصير يسبقه مقطع متوسّط أو طويل:

أ- ... ص ع ع ص ع 2 ص ع 1 (ص)

طالَبَ، يحاسِبُ، متعاوِنٌ إلخ

ب- ... ص ع ص ص ع 2 ص ع 1 (ص)(28)

دار جرير للنشر والتوزيع

كَلَّمَتْ، تَكَلَّمَ، متكَلِّمٌ الخ

ج- ... **ص ع ع ص** ص ع 2 ص ع 1 (ص)

ضالّةٌ، يحاجُّكَ، متراصّةٌ إلخ

(لاحظ أنّ العلّة الطويلة تكون منبورة إذا كانت إحدى العلّتين القصيرتين اللتين تتألّف منهما منبورة كما أشرت سابقا).

أمّا الكلمات التي تنتهي بمقطع طويل، مثل **نستعينْ** و **مستقرّ** و **تحابّ**، فموقع النبر فيها لا يختلف عن موقع النبر في **نستعينُ** و **مستقرٌّ** و **تحابُّ** (أمثلة 2: أ، ب، ج). أي أنّ قواعد النبر تطبّق أوّلا على هذه الكلمات قبل حذف العلّة الأخيرة (والتنوين)، ثم تطبّق قاعدة حذف العلّة الأخيرة (والتنوين) للوقف. ومثل هذا يقال في **يحترمْ** و**مشتركْ** الخ، فهي لا تختلف عن **يحترمُ** و **مشتركٌ** إلخ[29].

أمّا القواعد التي اقتُرحت لتحلّ محل قواعد حسّان الجديدة وقواعد أنيس فيمكن استبدال القاعدة السابقة ذاتها بها، على أن يضاف إليها قاعدتان تنقلان النبر: إحداهما تنقل النبر إلى علّة سابقة في كلّ من قواعد حسّان وأنيس والأخرى تنقله إلى علّة لاحقة في قواعد أنيس، وهي قاعدة أشرت إليها سابقا وقلت إنّها تختصّ باللهجة القاهرية (وبعض اللهجات التي تأثّرت بها). أمّا القاعدة الأولى فتنقل النبر من العلّة الثالثة من الآخِر إلى العلّة الرابعة من الآخِر في الكلمات التي تنتهي بأربع علل قصيرة لا يفصل بين الواحدة والأخرى سوى صحيح واحد:

حَسَنَةٌ: ح َ س َ ن َ ت ُ ن ← ح َ س َ ن َ ت ُ ن

سَمِعَكَ: س َ م ِ ع َ ك َ ← س َ م ِ ع َ ك َ[30]

وأمّا القاعدة الثانية فتنقل النبر من العلّة الثالثة من الآخِر إلى العلّة الثانية في الكلمات التي تكون فيها العلّة الثالثة المنبورة طويلة أو قصيرة متلوّة بصحيحين، وتكون العلّة الثانية التي تليها قصيرة[30]:

عَلَّمَ: عـَ لْ لـَ مـَ ← عـَ ل لْـَ مـَ

حاسَبَ: حـَ ـَ سـَ بـَ ← حـَ ـَ سْـَ بـَ

حاجَّكَ: حـَ ـَ جْ جـَ كـَ ← حـَ ـَ ج جْـَ كـَ

الحواشي

1- يُقصَد بالنبر هنا النبر الرئيس أو الأوّلي main stress، كما أشرت في الفصل السابق.

2- إبراهيم أنيس، **الأصوات اللغوية**: 118 – 123.

3- تمام حسّان، **اللغة العربية معناها ومبناها**: 170 – 175، **ومناهج البحث في اللغة**: 160 – 164.

4- Salman Al-Ani , **Arabic Phonology** ص 22

5- يضيف تمّام حسّان في كتابه **مناهج البحث في اللغة** نوعا آخر هو ع **ص** الذي تمثّله أداة التعريف في رأيه، وهو موجود حسب هذا الرأي في أوّل كلّ كلمة تبدأ بـ " همزة الوصل " حين تقع مثل هذه الكلمة في أوّل الكلام المنطوق مثل ـَ **ل** في **ألولد** و ـِ **ن** في **إنكسر** و ـُ **د** في **أدخل**. أي أنّ مثل هذه الكلمات – حسب هذا الرأي – لا تبدأ بهمزة، بل بعلّة (انظر: **مناهج البحث في اللغة**: 141، 147، 188). أمّا في كتابه **اللغة العربية معناها ومبناها**، فقد أعاد النظر في هذا النوع من المقاطع وسمّاه " المقطع الأقصر " (ص 69). غير أنّ هذا " المقطع الأقصر " لا وجود له في الفصحى من الناحية الفعلية، فهو يتحقّق دائما صحيحا أخيرا في مقطع متوسّط من نوع **ص ع ص**. فعندما ترد الكلمة المبدوءة به في أوّل الكلام المنطوق، فإن " همزة الوصل " والعلّة التي تليها تسبقه (**ألولد**: ء ـَ ل... ، إذهَبْ: ء ـِ ذ ...، **أدخل**: ء ـُ د ...)، وعند ما تقع

الكلمة في دَرْج الكلام فإنه يصبح جزءا من آخِر مقطع في الكلمة السابقة له (**رأيتُ الْولد**: ... ت ـُ ل... ، **ثمّ اذْهَبْ**: ...م ـَ ذ... ، **قلتُ ادْخل**: ...ت ـُ د...) ولهذا لا بدّ من اعتبار الصحيح الأخير في هذا المقطع من الناحية اللفظية (الفونتيكية) جزءا من المقطع الذي يسبقه. أي أنّ المقطع الأوّل في الكلمات التي تبدأ بـ " همزة الوصل " ، أي بصحيحين متواليين (بـ " ساكن " حسب تعبير القدماء)، مثل (إ)**نْكَسَر** و(إ)**خْتار** و(إ)**خْتلّ** هو- من الناحية الفونولوجية - **ص ص ع في انْكَسَر**، و **ص ص ع ع في اخْتار** و **ص ص ع ص في اخْتَلّ**. وقد أشرت في الفصل الخامس إلى أنّ الكلمات التي تبدأ بـ"همزة الوصل" تبدأ فعلا بصحيحين متواليين في اللفظ في **بعض** اللهجات المعاصرة. أي أنّ أنواع المقاطع في مثل هذه اللهجات ليست ستة فحسب كما في الفصحى، بل أحد عشر، خمسة منها تقع في الكلمات التي تبدأ بصحيحين متواليين (بـ "ساكن" حسب تعبير القدماء) عندما تقع هذه الكلمات في أوّل المنطوق، فمقابل كل نوع من أنواع المقاطع الستة التي ذُكرت سابقا ما عدا النوع السادس هناك نوع آخر لا يختلف عنه إلاّ في وجود صحيح إضافي في بدايته:

	فصحى	**بعض اللهجات**
1-	**ص ع / ص ص ع**	**(ح ت ـَ في احترم)**
2-	**ص ع ص / ص ص ع ص**	**(ح ت ـَ ر في احترْنا)**
3-	**ص ع ع / ص ص ع ع**	**(ح ت ـَ ـَ في احتاروا)**
4-	**ص ع ع ص / ص ص ع ع ص**	**(ح ت ـَ ـَ ر = احتارْ)**
5-	**ص ع ص ص / ص ص ع ص ص**	**(ح ت ـَ ر ت = احترْتْ)**
6-	**ص ع ع ص ص / غير موجود**	

6- انظر الفصل الثاني.

7- تابعتُ تمّام حسّان (ومعظم اللغويين العرب المعاصرين) في هذه التّسمية لتسهل مناقشة قواعد النبر الواردة في هذا الفصل، وإن كنت أفضّل أن أسمّي هذه المقاطع، تبعا لنوع العلة (الحركة) وعدد الصحاح التي تليها، كما يلي:

1- مقطع قصير مفتوح: **ص ع**

2- مقطع قصير مغلق: **ص ع ص**.

3- مقطع قصير مزدوج الإغلاق: **ص ع ص ص**

4- مقطع طويل مفتوح: **ص ع ع**

5- مقطع طويل مغلق: **ص ع ع ص**

6- مقطع طويل مزدوج الإغلاق: **ص ع ع ص ص**

8- إبراهيم أنيس، المرجع السابق: 121.

9- أشار إبراهيم أنيس إلى اختلاف أهالي الصعيد عن أهالي القاهرة في بعض مواقع النبر حتى في قراءة القرآن (ص 121 – 122). وممّا يؤيّد صدق ملاحظته هذه أنّ قواعد تمّام حسّان تختلف عن قواعده، رغم أن تمّام حسّان يعتبرها "... نظام النبر في صرف اللغة العربية الفصحى كما يلاحظها المرء عند قراءة القرآن .. " (**اللغة العربية معناها ومبناها**، ص 304 – 305). وليس هذا الاختلاف غريبا، فقواعد التجويد لا تتعرّض لمواقع النبر، ولذا فإن القرّاء يطبّقون في كثير من الأحيان قواعد النبر في لهجاتهم لا شعوريا عند قراءة القرآن الكريم، كما يفعلون عند التكلّم بالفصحى. ورغم أنّ قواعد

النبر في الفصحى وفي قراءة القرآن على السواء، تختلف باختلاف لهجات القرّاء والمتكلّمين، إلا أنه لا يصحّ – في نظري- اعتبار قواعد النبر كما نسمعها عند قراءة القرآن ممثّلة تماما لقواعد النبر في الفصحى، وذلك لاختلاف قراءة القرآن في نطق المدّ.

10- **اللغة العربية معناها ومبناها**: 172 – 174، وهي تختلف في بعض التفاصيل عن قواعد النبر التي أوردها في كتابه **مناهج البحث في اللغة** (161 – 162).

11- انظر الحاشية الخامسة.

12- سلمان العاني، المرجع السابق: 88.

13- **الأصوات اللغوية**: 114.

14- جدير بالذكر أنّ القاعدة الرابعة لم ترد في كتابه **مناهج البحث في اللغة**، فالنبر حسب القواعد التي وردت هناك لا يقع على مقطع سابق للثالث من آخِر الكلمة، بينما تضع قاعدته الرابعة الجديدة النبر على المقطع الرابع من الآخِر في مثل **حَرَكَةٌ** و**مشتركةٌ** و**حركتُهُ** و**يحتملهُ** الخ (كقاعدة إبراهيم أنيس الأخيرة). ونراه يقارن فيما بعد بين موقعي النبر في **ضَرَبَ** و **ضَرَبَهُما**، فيقول إنّ النبر يقع "على المقطع الأوّل في المثال الأوّل وعلى الثالث في الثاني" (**اللغة العربية معناها ومبناها**: 306). أي أنّ النبر يقع في **ضَرَبَهما** على المقطع **بَ** (ض ـَ / ر ـَ / <u>ب ـَ</u> / هـ ـُ / م ـَ ـَ وهو المقطع الثالث من الآخِر، بينما القاعدة الرابعة من قواعد حسّان الأخيرة تضع النبر على المقطع الرابع من الآخِر، أي على المقطع **رَ** (ض ـَ / <u>ر ـَ</u> / ب ـَ / هـ ـُ / م ـَ ـَ).

والواقع أنّ كثيرا من المتكلمين بغير اللهجة القاهرية من العرب، يضعون النبر في الكلمة السابقة وأمثالها على المقطع الثالث من الآخِر، وإن كان عدد المتأثرين بقواعد النبر في اللهجة القاهرية يزداد يوما بعد يوم في داخل مصر وخارجها كما يبدو.

15- استعمل تمّام حسّان المصطلحات **صدر وحشو وعجز** مقابل prefix و infix و suffix على التوالي. " فالصدر ما ألحق بأول الكلمة وتصدّرها، ليؤدّي معنى صرفيا معيّنا، بتعبيره عن مورفيم أو وحدة صرفية. وأشهر الصدور في اللغة العربية حروف المضارعة، وهمزة التعدية المفتوحة، والحركة التي في أوّل الافتعال، ثم الحركة والنون الساكنة في أوّل الانفعال والحركة والسين والتاء في الاستفعال، والتاء المفتوحة في تفعّل وتفاعل، والتاء والميم في تمفعل كتمنطق ... " (**مناهج البحث في اللغة**: 187).

16- الذين يطبّقون قواعد أنيس يضعون النبر على المقطع الثاني في مثل **إذهَبوا** و **أخرُجي**، أي هَـ و رُ على التوالي. ولحسّان تفسير طريف لوقوع النبر على المقطع الثاني في مثل **أخرُجي** و **أذكُري**، حيث يقارن بين جملتي **اذكر الله** و **اذكري الله**: "... فالمعروف أنّ هذا الموقع من المواقع التي تفقد فيها الياء [يقصد الكسرة الطويلة] كمّيتها فتصبح بمقدار الكسرة في الكلام ... ومن هنا تصبح أحوال الأصوات في الجملتين واحدة وتصبح فرصة اللبس سانحة هنا فلا يعرف السامع ما إذا كان المتكلم يخاطب رجلا أو امرأة. هنا يتدخّل النبر فيفرّق بين الإسنادين فيكون النبر في الجملة الأولى على مقطع همزة الوصل ويكون في الجملة الثانية على مقطع الكاف ليدل على طول الياء ... " (**اللغة العربية معناها ومبناها**: 308). وما قاله حسّان من حيث اللبس صحيح في غير اللهجة القاهريّة. أمّا في اللهجة القاهريّة فإنّ النبر يقع على المقطع الأوّل

في **أذكر**، وعلى الثاني في **أذكري** لاختلاف التركيب الصوتي للكلمتين لا تجنّبا للّبس، فقواعد النبر تطبّق على **اذكر** قبل إضافة الكسرة بعد الراء للوصل، وبالتالي فإنها تتألّف من مقطعين (ء ـُ ذ / ك ـُ ر)، بينما **اذكري** تتألّف من ثلاثة مقاطع (ء ـُ ذ / ك ـُ / ر ـِ) ولو صحّت نظريّة حسّان لكان هناك فرقٌ بين **كتبْنَ الرّسالة وكتبنا الرّسالة**، مثلاً، وهو غير موجود في اللهجة القاهرية أو غيرها.

17- أعتقد أنّ هناك خطأ في صياغة قواعد العاني، فالنبر يقع في نطق العراقيين لأمثال الكلمات السابقة إمّا على المقطع الثالث من الآخِر أو الرابع من الآخِر. أمّا في أمثال **قائلٌ** و **تقاتَلَ** و **يكتبُ**، فهناك من يضع النبر – كما ذكر العاني– على المقطع الثالث من الآخِر، وهناك من يضعه على المقطع الثاني من الآخِر (بتأثير اللهجة القاهريّة)، أي أنّ قواعد النبر في اللهجات العراقية – كما بدا لي من الاستماع إلى أمثلة من نطق الفصحى واللهجات – تتبع إمّا قواعد شبيهة بقواعد حسّان، أو قواعد شبيهة بقواعد أنيس. وهناك حالات قليلة لاحظت فيها اختلافا عن قواعد حسّان وأنيس، حيث يقع النبر على المقطع الثاني في نطق بعض المتكلمين، في كلمات مثل: **وَصَلَ**، **بَلَدٌ** الخ بدلا من المقطع الأوّل كما هو متوقّع.

18- تخلو اللهجة القاهرية من الكلمات التي يحتوي تركيبها الصوتي على علّة طويلة متلوّة بعلّتين قصيرتين، مثل **حاوَلْتْ** (فقد حذفت العلّة القصيرة الأولى ("حركة" الواو) وقُصّرت العلّة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين: **حاوْلِتْ** ← **حَوْلِتْ**)، ولكن التركيب الصوتي لمثل **حاوَلْتْ** لا يختلف في قيمته من الناحية النبرية عن الكلمات ذات التركيب الصوتي (مثل **علّمكْ**، **أرْضنا**)، لأن ص ع ع تعادل **ص ع ص ص** كما ذكرت سابقا، وبالتالي فإنّ

المتكلم يطبّق على **حاولْتْ** (حين يتكلّم الفصحى) نفس القاعدة الـتي يطبّقهـا على **علّمَكْ** أو **أرْضنا**.

19- انظر: إبراهيم أنـيس، **الأصـوات اللغويـة**: 121. ويبـدو مـن ملاحظـة نطـق الفصحى عند بعض الصعيديين أنّهم يتبعون قواعد مختلفة في النبر.

20- ليس هناك خلاف في أنّ القواعد اللغوية كلّما كانت أبسط وأقلّ عددا كانـت – من حيث المبدأ- أفضل. وهذا أمر ينصّ عليه تمّام حسّان نفسه حيث يقول: "... يحسن في دراسة النبر ألا نبنيه على نظام الصيغ وأن نعدل عـن ذلـك إلى بنائه على ترتيب المقاطع في الصيغ لأنّ عدد المقاطع ... أقلّ بكـثير جـدّا مـن عدد الصيغ الصرفية فيؤدّي اسـتعمال المقـاطع في تحديـد قواعـد النـبر إلى أن يكون عدد القواعـد قلـيلا وأن يكـون الكـلام فيهـا مختصـرا. وقلّـة القواعـد وسـهولة ضـبطها مرغـوب فيهمـا علـى أي حـال". (**اللغـة العربيـة معناهـا ومبناها**: 171).

21- يبدو أنّ بعض أهالي الصعيد في مصر يطبّقون قواعـد للنـبر مشـابهة لقواعـد هذه الفئة، فقد أشار أحمد مختار عمر إلى أنّ بعض أهالي الصعيد يضعون النبر على المقطع الثاني في كلمـة **كَتَـبَ**: كَ -َ / تَ -َ / بَ -َ (**دراسـة الصـوت اللغوي**، ص 307).

22- إنّ هذه الأدوات التي تعتبر في نظام الكتابة العربية جزءا من الكلمة التي تليهـا لا تختلف عن فعل الأمر قِ (من وقى) في قولك **قِ نفسك** الذي يعتـبر كلمـة منفصلة رغم أنه يتألف - مثل تلك الأدوات- من مقطع قصير واحد. وكون الكلمة تتألف من مقطع قصير، أو من صوتين لغويين، ليس مبرّرا لاعتبارهما

جزءا من الكلمة التي تليها. وفي بعض الكلمات هناك كلمات مستقلّة تتألف من صوت لغوي واحد فقط - كما هو معلوم- مثل a في الإنجليزية.

23- تختلف اللهجات المعاصرة عن الفصحى في أنّ هذه الأدوات والضمائر المتصلة بها لا تؤلف كلمات مستقلة، بل تعتبر – من حيث قواعد النبر- جزءا من الكلمات السابقة لها. ففي الفصحى، هناك نبران رئيسان في مثل **أوْحى لَها** أو **تهذي بِكم**، واحد على المقطع الأوّل من كلّ كلمة. أما في كثير من اللهجات المعاصرة فهناك نبر واحد فقط، وهو يقع على المقطع الثاني (أوْحى لْها = ء ـَ و / ح ـَ ـَ ل / هـ ـَ). أي أنّ الفصحى تفرّق بين **أوْحى لَها** و **أوْحالَها** (أوحالَ + ها)، حيث تبقى " فتحة اللام " (الفتحة التالية للاّم). أما في اللهجات المعاصرة، حيث تسقط " فتحة اللاّم " (الفتحة التالية للاّم) فتعامَل العبارتان معاملة واحدة. ومن الأمثلة الأخرى في اللهجات المعاصرة.

أحسنْ لك ← أحسنْلك (ء ـَ ح / س ـَ ن / ل ـَ ك)

أعطى لْنا ← أعطالْنا (ء ـَ ع / ط ـَ ـَ ل / ن ـَ)

ولعلّ هذا التطوّر هو الذي أدّى إلى أن تصبح كلمتان مثل **جاء بـ** كلمة واحدة: **جابْ** في كثير من اللهجات، بحيث أصبحت **جابْها** لا تختلف عن **قالْها** أو **نالْها**، مثلا.

24- هذا ما دعا العاني إلى إبداء ملاحظته بأنّ المقطع الطويل (يعني المتوسط) لا يختلف عن القصير عندما يقع في آخر الكلمة.

25- لاحظت أنّ بعض المتكلمين (في بعض اللهجات اللبنانية، مثلا) يطبّقون قواعد النبر بعد إضافة حركة الوصل وليس قبل إضافتها. ولا يتّضح الفرق إلاّ عند من يضع النبر على المقطع الثالث من آخر الكلمة في مثل **وَصَلَهُ**، **حَرَكَةٌ** إلخ: و َ / ص َ / ل َ / ت ُ...

26- قد يقال: لِمَ لا نقول إنّ المقطع **ص ع ع ص** يعادل المقطع **ص ع ص ص**، وإنّ **ص ع ع** تعادل **ص ع ص**، وهو ما يفهم ضمنا من قواعد أنيس وحسّان؟ والجواب إننا لا نستطيع القول بتعادل مقطعين سواء كانا طويلين أو متوسّطين للأسباب التالية:

إنّ **ص ع ص** لا تعادل **ص ع ع**، وإنّما **ص ع** كما أشرت سابقا (ذهبَ = ذهبَتْ، رجلُ = رجلٌ). وأمّا **ص ع ع ص** و **ص ع ص ص** فيتعادلان لا كمقطعين، ولكن كمجموعتين من الأصوات تحتوي إحداهما على **ع ع** والأخرى على **ع ص ص**. ومما يدلّ على ذلك أن التّعادل يختلّ حين تحذف الصحيح الأخير في كلّ منهما، لأنهما تصبحان **ص ع ع** و**ص ع ص** وهما غير متعادلين كما ذكرت من قبل. لاحظ كيف يكون النبر على المقطع الأخير في كلّ من **يَسودْ** و **يَسُدّ**. ولكنك إذا حذفت الدال الأخيرة في كل منهما (دون أن تقصّر العلة الطويلة في يسو) فإن النبر يبقى على المقطع الأخير في الكلمة الأولى وينتقل إلى المقطع الأول في **يَسُدْ**. كذلك لاحظ أنّ النبر لا يتغيّر موقعه بحذف الصحيح الأخير في المقطع **ص ع ع ص** إذا لم يقع في آخِر الكلمة:

قارن: **حالٌ** (ح َ َ ل / ل ُ ن) / **حالٌ** (ح َ َ / ل - نْ)

ولعلّ هذا هو السبب الذي دعا العاني إلى عدم التمييز بين المقاطع الطويلة والمقاطع المتوسّطة، فاعتبرها جميعا طويلة.

27- القوسان معناهما أن لا فرق بين أن يكون الصحيح الذي بينهما موجودا (كما في **ذَهَبْتُ**) وغير موجود (كما في **ذَهَبَ**).

28- يلاحَظ في أمثلة (3 – ب) و (3 – ج) أن العلّة المنبورة تقع قبل الوحدة النبرية الثالثة من نهاية الكلمة، ذلك أنّ الوحدة النبرية التي تقع قبل الوحدتين الأخيرتين لا يمكن أن يقع عليها النبر لأنها **ص ص** وليست ع. وقد ذكرت من قبل أنّ النبر لا يقع إلاّ على علّة. ولهذا السبب كانت قاعدة النبر "يقع النبر **على العلّة** التي تسبق الوحدتين النبريتين الأخيرتين في الكلمة"، ولم تكن "يقع النبر على **الوحدة النبرية** الثالثة من الآخِر".

29- هناك ملاحظتان تستحقّان الذكر هنا: الأولى أنّ بعض المتكلمين يطبّقون قواعد النبر على كلمات مثل **يحترمْ** و **مشتركْ** بعد حذف الحركة (والتنوين إن وُجِد)، فيضعون النبر على المقطع الثالث من آخِر الكلمة في حالة الوقف (المقطع الأوّل في المثالين السّابقين)، أي بعد الحذف، لا على المقطع الثالث من الآخِر قبل الحذف. والملاحظة الثانية أنّ الكلمات التي تنتهي بضمير متصل أو تاء مربوطة مثل **سَمِعَكْ** أو **حَرَكَةْ (بالوقف،** حيث لا تنتهي الكلمة عند الوقف بوحدتين نبريتين متواليتين، أي ع ع أو ع **ص ص**) تختلف عن غيرها من الكلمات في أنّ النبر لا يبقى على العلّة التي يقع عليها قبل حذف العلّة الأخيرة للوقف، وإنما ينتقل إلى العلّة التي تسبقها، أي أنّ قواعد النبر تطبّق على حالة الوقف بشكل مستقلّ عن الحالة التي تلفظ فيها العلّة الأخيرة. أما في اللهجات التي تمثّلها قواعد أنيس وقواعد حسّان الجديدة، فهذه المشكلة غير قائمة لأنّ النبر يقع على المقطع ذاته في حالتي الوقف و " التحريك " ، لأنّ النبر يقع في حالة " التحريك " على المقطع الرابع من آخِر الكلمة، لا على المقطع الثالث، أي على المقطع الأوّل في **سَمِعَكَ** و **حَرَكَةٌ** إلخ.

30- قد يكون التفسير الصحيح لوجود النبر على المقطع الأوّل في مثل حَرَكَةٌ و سَمِعَكَ هو وقوع النبر على هذا المقطع في الكلمتين السابقتين في اللهجة المعاصرة، لأنّهما تلفظان حَرَكْ أو حَرَكَهْ (على فرض أنّ بعض المتكلّمين يلفظون هاء " ساكنة ") وسَمِعَكْ. أي أنّ المتكلم يطبّق القاعدة التي تضع النبر على العلّة السابقة لآخِر وحدتين نبريتين في الكلمة قبل إضافة العلّة القصيرة الأخيرة، ثمّ يضيف العلّة القصيرة الأخيرة دون تغيير في موقع النبر.

31- ليس من قبيل المصادفة أنّ النبر لا يقع على المقطع الثاني من الآخِر عندما يكون قصيرا إلا في هذه الحالة. ولذا فاعتبار النبر منقولا من المقطع السابق أمر له ما يبرّره في نظري.

32- قد يتبادر إلى ذهن المطّلع على مواقع النبر في اللهجة القاهرية أنّ وقوع النبر على المقطع الذي قبل الأخير في أمثال الكلمتين السابقتين هو تطبيق لقواعد اللهجة القاهرية ذاتها، فالنبر في اللهجة القاهرية يقع على المقطع الثاني من الآخر في مثل ضَرَبَتُه (ض َ ر َ ب ِ ت ُ)، لا على المقطع الرابع من الآخر (أي الأوّل في الكلمة). ولكن كيف نفسّر وقوع النبر على المقطع الرابع من الآخر (الأوّل في الكلمة) في مثل حَرَكَةٌ أو سَمِعَكَ عند نطق الفصحى؟ وهل معنى هذا أن أبناء اللهجة القاهرية لا يطبّقون في هذه الحالة قواعد لهجتهم على الفصحى؟ والجواب أن ضَرَبَتُه تختلف عن سمعكْ أو حركة في أن أصلها ضَرَبَتْهُ. ويمكننا تفسير وقوع النبر على العلة الثانية من الآخر بدلا من الرابعة في أنّ قواعد النبر طُبّقت على الكلمة قبل قاعدة القلب المكاني بين العلّة الأخيرة والصحيح السابق لها (وهما الصوتان اللذان يتألف منهما الضمير المتصل):

دار جرير للنشر والتوزيع

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت هـ ـُ ← ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـُ هـ

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ك ـَ ← ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـَ ك

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ك ـِ ← ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـِ ك

(قارن بالحالات التي لا تنطبق عليها قاعدة القلب المكاني (بسبب وجود صحيح بعد العلة الأخيرة أو لأنّ العلّة الأخيرة طويلة) مثل: **ضَرَبْتكم، ضربْتهم، ضربْتنا**:

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ك ـُ م

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ن ـَ

أما الهاء في ضربتُه، فقد سقطت بعد ذلك:

ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـُ هـ ← ض ـَ ر ـَ ب ـِ ت ـُ

الفصل الحادي عشر

حركة الفعل الماضي الأجوف

الفصل الحادي عشر

حركة الفعل الماضي الأجوف

حاول اللغويون العرب القدماء تفسير معظم الظواهر اللغويّة التي تستحقّ التفسير. وكان لهم نظرات صائبة تتفق وأحدث النظريّات اللغويّة. وكان ممّا حاولوا تفسيره العلّة الأولى في مثل **قُلتُ** و**طُلنا** و**بِعتم** و**هِبتِ**. وما يستحقّ التفسير هنا هو أنّ تلك العلة ليست فتحة طويلة (ألف)، كما في **قال** و **طالت** و**هابوا** و**باعا**، أو فتحة، كما هو متوقّع حسب قاعدة تقصير العلّة الطويلة إذا تلاها صحيح " ساكن "، كما في **أقَمْتُ** و**أطَلْنا** و**أخَفْتم** و**أرَدْتَ**.

لقد لاحظ القدماء أنه لا بدّ من أن يكون للضمّة في مثل **قُلْت** و **طُلْت**، والكسرة في مثل **بِعْت** و **هِبت**، علاقة بالواو والياء الموجودتين في البنى العميقة للكلمات السابقة[1]. فقد اعتبروا – وهم على حقّ في رأيي– أصل **قال - يقول**: **قَوَلَ - يَقْوُلُ** (من باب **فَعَلَ – يَفْعُلُ**)، وأصل **باع – يبيع**: **بَيَعَ – يَبْيِعُ** (من باب **فَعَلَ – يَفْعِل**) وأصل **طال – يطول**: **طَوُلَ – يَطْوُلُ** (من باب **فَعُلَ – يَفْعُل**)، وأصل **هاب – يهاب**: **هَيِبَ يَهْيَب** (من باب **فَعِلَ – يَفْعَل**). وفسّروا وجود الضمّة في **قُلت** و**طُلت**، والكسرة في **بِعت** و **هِبت** (وكان المتوقّع أن تكون – كما ذكرت سابقا– **قَلْت** و**طَلْت** و**بَعْت** و**هَبْت**، بالفتح) بأنّ **فَعَلَ** " نُقِل " إلى **فَعُلَ** في الواويّ من الأفعال وإلى **فَعِلَ** في اليائيّ، ثم " ألقِيَت حركة العين على الفاء ":

(قَوَلْتُ ←) قَوُلْتُ ← قُلْتُ

طَوُلْتُ ← طُلْتُ

(بَيَعْتُ ←) بَيِعْتُ ← بِعْتُ

هَيِبْتُ ← هِبْتُ

غير أن تبرير القدماء لما سمّوه " إلقاء حركة عين الفعل على فائه " لم يكن موفّقا. فهو في نظرهم للدلالة على أصل الفعل من حيث كونه واويّا أو يائيّا، وليس نتيجة لتطبيق قوانين لغوية:

"فإذا قلتَ **فَعَلْتُ** من الواو لزمك أن تلقي حركة العين على الفاء ... وتسقط حركة الفاء، إلا أنّك تفعل ذلك بعد أن تنقلها من **فَعَلْتُ** إلى **فَعُلْتُ** لتدلّ الضمّة على الواو، لأنّك لو أقررتها على حالها لاستوت ذوات الواو وذوات الياء ... وإذا قلتَ **فَعَلْتُ** من الياء نقلتها إلى **فَعِلْتُ** لتدلّ الكسرة على الياء كما دلّت الضمّة على الواو.. "[2].

وهذا التبرير ليس مقبولا لأنّ الظواهر اللغوية ليست وليدة التفكير الواعي، ولو كانت التغيّرات الصوتية تحكمها اعتبارات كهذه، لما تساوت ذوات الواو وذوات الياء في مثل **قال وباع**، و**قائل وبائع**، و**خِفت وبِعت**، و**أقَمت وأبَنت**، و**يخاف ويهاب** الخ.

وقد عبّر ابن جني عن رأي القدماء السّابق بطريقة مختلفة قليلا فقال:

" فأصل **قُلت وبِعت**: **قَوَلْت وبَيَعْت**. فنُقلت **قَوَلْت** إلى **قَوُلْت** لأنّ الضمّة من الواو، ونُقلت **بَيَعْت** إلى **بَيِعْت** لأنّ الكسرة من الياء، ثم قُلبت العين لتحرّكها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتّصالها بالضمير، أعني التاء، فسقطت العين فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت **قُلْت** و **بِعْت** "[3].

ولا يذكر لنا ابن جني ماذا حلّ بالفتحة السّابقة للواو (" فتحة فاء الفعل ") عندما تحوّلت الواو إلى ألِف. أمّا الضمّة فإنه يشير ضِمنا إلى أنها حذفت، فهو يقول: " فصارت [الواو] ألفا في التقدير وبعدها لام الفعل ساكنة " ، فإذا كانت الفتحة والضمّة كلتاهما قد حذفتا، فإن رأي ابن جني يمكن توضيحه على الشكل التالي:

ق ـَ و ـَ ل ت ـُ ← ق ـَ و ـُ ل ت ـُ

← ق ا ل ت ـُ

← ق ـُ ل ت ـُ

وأيّا كانت حقيقة رأي ابن جني، فإنني لا أجد تفسيرا مقبولا لحلول الضمة -وقد حذفت- محلّ الألف.

ويبرّر ابن جني نقل **فَعَل إلى فَعُل** أو **فَعِل** – كما برّره من سبقه- بأنه " دلالة على حذف العين". ويضيف أنه أيضا "أمارة للتصرّف" [يقصد أنّ الفعل متصرّف].

"فإن قيل: ولِمَ نُقلت **قُلت** إلى **فَعُلت** و **بِعت** إلى **فَعِلت** قيل: لأنهم أرادوا أن يغيّروا حركة الفاء عمّا كانت عليه ليكون ذلك دلالة على حذف العين وأمارة للتصرّف. الا ترى أن **ليس** لِما لم يريدوا فيه التصرّف لم يغيّروا حركة الفاء، وذلك قولهم **لَسْت** ... الا ترى أنّك لو قلت: **قَلْت** و **بَعْت** لجرى مجرى **لَسْت**. ولم تكن ثمَّ حركة غريبة تدلّ عل العين المحذوفة وأنّ الفعل متصرّف ..."[4].

وللأستراباذي رأي مختلف في " الحركة الأولى " في مثل **خِفت وهِبت وطُلت**، وهو أنّ هذه الحركة ليست للدلالة على أنّ أصل الفعل واويّ أو يائيّ، بل للدلالة على بنية الفعل، فهي **فَعِل** في مثل **خِفت وهِبت (خَوِف و هَيِب)** و **فَعُل** في مثل **طُلت (طَوُل)**:

" .... بنية الفعل يُبقى عليها وتراعى بقدر ما يمكن، وذلك يحصل بتحريك الفاء بمثل الحركة التي كانت في الأصل على العين، لأنّ اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين فقط. ولم يكن هذا التنبيه في **فَعَل** المفتوح العين نحو **قَوَل** و **بَيَع** لأنّ حركتي الفاء والعين فيه متماثلتان، فتركوا هذا التنبيه فيه ونبّهوا على البنية في **فَعِل** و**فَعُل** فقط، فقالوا في **فَعِل** نحو **خاف** و**هاب**: **خِفت** و**هِبت**. وسوّوا بين الواوي واليائي لِما ذكرنا أنّ المهمّ هو التنبيه على البنية، وقالوا في **فَعُل** نحو **طال** فهو طويل: **طُلت**، والضمّة لبيان البنية لا لبيان الواو ... " (5).

غير أنه في نهاية الأمر يتّفق مع جمهور اللغويين في أنّ الضمّة في **قُلت** والكسرة في **بِعت** (وبنيتهما **فَعَل**) ليست للدلالة على البنية، بل للدلالة على الواو والياء، وحجّته أنه إذا كان من الممكن مراعاة البنية (لاحظ عبارة "تراعى بقدر ما يمكن")، فعند ذاك فقط يجوز مراعاة الأصل من حيث كونه واويا أو يائيا:

"فلما فرغوا من التنبيه على البنية في بابي **فَعِل** و **فَعُل** ولم يكن مثل ذلك في **فَعَل** ممكنا، كما ذكرنا [بسبب تماثل حركتي الفاء والعين فيه] قصدوا فيه التنبيه على الواوي واليائي والفرق بينهما، كما قيل: إن لم يكن خلٌّ فخمر، فاجتلبوا ضمّة في **قال** بعد حذف الألف للساكنين، وجعلوها مكان الفتحة، وكذا الكسرة في **باع**، لتدلّ الأولى على الواو والثانية على الياء" (6).

ومهما يكن من أمر فإنّ كلّ هذه التفسيرات غير مقبولة في نظري. ولكن هل هناك بديل أفضل؟

إنّ معالجة هذه القضية، في ضوء قواعد النبر - وهو موضوع لم يتطرّق إليه القدماء- قد يكون بديلاً يستحقّ النظر. لقد تحدّثت في الفصل التاسع عن تأثير النبر على التركيب الصوتي للكلمة في بعض اللهجات، كتقصير العلّة الطويلة السابقة للمقطع المنبور وحذف العلّة القصيرة (الحركة) إذا سبقت مقطعا منبورا أو تلته بشروط معيّنة، وأشرت إلى أنّ تقصير العلّة الطويلة في بعض الكلمات في العربية الفصحى ربّما كان هو الآخَر من تأثير النبر. وسأحاول هنا أن أفسّر "حركة " الفعل الماضي الأجوف في ضوء قواعد النبر.

ذكرت أنني لا أختلف مع قدماء اللغويين في البنى العميقة التي اقترحوها لأفعال مثل **قال وقُلت، وباع وبِعت، وطال وطُلت، وخاف وخِفت، وهاب وهِبت**. كما أنني أتفق معهم في أنّ العلّة التي تلي عين الفعل ("حركة" عين الفعل) تتحوّل إلى ضمة مماثلة للواو في مثل **قُلت**، وإلى كسرة مماثلة للياء في مثل **بيعت**:

ق َ و َ ل ت ← ق َ و ُ ل ت

ب َ ي َ ع ت ← ب َ ي ِ ع ت

أمّا اعتبار أصل **قال**: **قَوَل**، بالواو، وأصل **باع**: **بَيَع**، بالياء، فيبرّره في الحالة الأولى وجود الضمّة الطويلة في **يقول** ووجود الواو في **قول** و **قوّال** الخ، ويبرّره في الحالة الثانية وجود الكسرة الطويلة في **يبيع** ووجود الياء في **بيْع** و **بيّاع** الخ. وأمّا أنّ البنية العميقة لـ **قال** ليست **قَوُل** أصلا (كـ **طَوُل**، مثلا)، وإنما **قَوَل** ثم تحوّلت إلى **قَوُل** وأنّ البنية العميقة لـ **باع** ليست في الأصل **بَيِعَ** (كـ **هَيِب**، مثلا)، وإنما **بَيَع** ثم تحولت إلى **بَيِع**، فقد أحسن القدماء تبريره حين قالوا إنّ **قال** لا يمكن أن يكون من باب **فَعُل** لأنّ **قال** فِعل متعدّ، بينما باب **فَعُل** يقتصر على الأفعال اللازمة، والاسم من **قال**:

قائل بوزن **فاعل** ولو كان من باب فَعُل لجاء على وزن **فعيل** (قارن: **طويل** و **ظريف** و **كريم**) وقالوا إنّ **باع** لا يمكن أن يكون من باب **فَعِل** لأنه لو كان كذلك لكان مضارعه **يَباع** لأنّ المضارع من **باب** فَعِل يأتي بوزن يفعَل (قارن: **يخاف ويهاب ويشرَب ويعلَم**)[7]. وهذا الحرص على عمومية القاعدة يدلّ على وعي لغويّ كبير.

أستطيع أن أقول، إذاً، إنني أتّفق مع قدماء اللغويين فيما يلي:

أنّ أصل **قالَ**: **قَوَلَ**، وأنه يتحوّل إلى **قَوْلَ**،

وأنّ أصل **قُلْتُ**: **قَوَلْتُ**، وأنه يتحوّل إلى **قَوُلْتُ**،

وأنّ أصل **باعَ**: **بَيَعَ**، وأنه يتحوّل إلى **بَيِعَ**،

وأنّ أصل **بِعْتُ**: **بَيَعْتُ**، وأنه يتحوّل إلى **بَيِعْتُ**،

وأنّ أصل **طالَ**: **طَوُلَ**، وأصل **طُلْتُ**: **طَوُلْتُ**،

وأنّ أصل **خافَ**: **خَوِفَ**، وأصل: **خِفْتُ**: **خَوِفْتُ**،

وأنّ أصل **هابَ**: **هَيِبَ**، وأصل **هِبْتُ**: **هَيِبْتُ**.

ولكنني أختلف معهم بعد هذا.

والمتأمّل في الأمثلة السابقة لا بدّ أن يرد إلى ذهنه السؤالان التاليان:

1- لماذا تختلف **خِفْتُ** عن **قُلْتُ** مادام أصلهما واويّين؟ أي إذا كانت العلّة التي بعد الواو ("حركة " الواو) في **قَوَلْتُ** قد تحوّلت إلى ضمّة مماثلة للواو، فلماذا لم تتحوّل العلّة التي بعد الواو في **خَوِفْتُ** إلى ضمّة؟

2- مادام أصل **قالَ** لا يختلف عن أصل **قُلْتُ** (وهذا ينطبق على **باعَ وبِعْتُ، وطالَ وطُلْتُ**، وخافَ و**خِفْتُ** الخ) فلماذا اختلفتا في ظاهر اللفظ (البنية السّطحيّة)؟

أمّا السؤال الأوّل فقد تعرّض له بعض اللغويين القدماء كالمبرّد وابن جنّي:

"فإن قال قائل: فلِمَ لا نقلْتَ **خِفْت** إلى **فَعُلْت** لأنها من الواو، فتنقلها من **فَعِلَ** إلى **فَعُلَ**، قيل: إنما جاء في **فَعَل** التحويل لاختلاف مضارعه، لأنّ ما كان على **فَعَلَ** وقع مضارعه على **يفعِل** و **يفعُل** و **يفعَل** ..وما كان من **فَعِل** فـ **يفعَل** لازم له .. "[8].

"فأمّا **خِفْتُ وهِبْتُ وطُلْتُ**، فلم يحتاجوا إلى أن ينقلوهما [أي الكسرة والضمّة] إلى شيء لأنّ حركة العين في أصل تركيب الفعل جاءت مخالفة لحركة الفاء، لأنّ أصل **خِفْتُ**: **خَوِفْتُ** واصل **هِبْتُ**: **هَيِبْتُ**، وأصل **طُلْتُ**: **طَوُلْتُ** فنُقلت الضمّة والكسرة الأصليّتان من العين إلى فاء الفعل"[9].

وواضح أن ليس في كلام المبرّد أو كلام ابن جنّي ما يبرّر إعفاء "حركة " **خِفْتُ** من التحوّل، لأن التحوّل هدفه، كما ادُّعِيَ سابقا، التمييز بين الواويّ واليائيّ من الأفعال، ولذا فقد كان يجب أن تصبح **خُفْتُ** لتمييزها عن **هِبْتُ**.

وفي ظنّي أنّ قاعدة تحوّل العلّة التي تلي الواو إلى ضمّة، والتي تلي الياء إلى كسرة، قاعدة عامّة لا تقتصر على وزن **فَعَلَ**، ولا علاقة لها بالصيغة التي يجيء عليها المضارع. فأمّا **طَوُلَ** فالحركة التي تلي الواو فيها هي ضمّة أصلا، ولذا فتطبيق القاعدة لا يغيّر شيئا. وأما **خَوِف**، فإنها - فيما أرى- تتحوّل إلى **خَيِف** أوّلا، أي أنّ الواو تتحول إلى ياء مماثلة للكسرة، ممّا يجعلها غير مختلفة عن **هَيِبَ** أو **بَيِعَ**، وبالتالي لا يبقى هناك مجال لتحوّل الكسرة إلى ضمّة مماثلة للواو لأنه لم يعد هناك واو[10]. وهذا يفسّر عدم وجود فرق في العلّة في **خِفْتُ وهِبْتُ وبِعْتُ** رغم اختلاف أصولها من حيث كونها واويّة أو يائية، واختلاف صيغها (**فَعِلَ** في الأولى والثانية، و **فَعَلَ** في الثالثة).

وأما السؤال الثاني - وهو في الحقيقة محور هذا الفصل- فقد أجاب عنه بعض القدماء بأنّ ما منع تغيّر **قال** و**باع** إلخ هو خشية التباس المعلوم بالمجهول:

قال أبو علي الفارسي: "قال **زادهم**، فلم ينقل حركة العين التي هي الكسرة التي نقلت فتحة العين من **زاد** إليها، إلى الفاء كما نقلت في **زِدْت** ... لِما كان يؤدّي إليه من التباس **فَعَلَ** بـ **فُعِلَ** ... "[11].

وجاء في **المنصف**: " قال أبو عثمان: وإذا قلت **فَعَلَ** صارت العين تابعة للفاء، وذلك **باع** و**قال** و**خاف** و**هاب**، وإنما فعلوا ذلك كراهية أن يلتبس **فَعَلَ بِفُعِلَ** ... قال أبو الفتح: هذا القول من أبي عثمان يدلّ على أنهم ينقلون **باع** و**قام** إلى **بَيَعَ** و**قَوَمَ** كما ينقلون **بِعْتُ** و**قُمْتُ** إلى **بَيِعْتُ** و **قَوُمْتُ**، لا فصل بين **فَعَلَ** و **فَعَلْتُ** ... يقول أبو عثمان: ... وكان يلزم أن تقول **خَيِفَ زيد عمرا** وأنت تريد **خاف** ... فكرهوا أن يلتبس **فَعَل** بـ **فُعِل**"[12].

وحجّة خشية الالتباس هذه حجّة ضعيفة غير مقبولة، في نظري، لأن خشية الالتباس لم تَحُلْ دون حذف العلّة القصيرة في مثل **محتلِل** (بالكسر) و **محتلَل** (بالفتح) أو **مختيِر** (بالكسر) و **مختيَر** (بالفتح)، بحيث أصبح لاسم الفاعل واسم المفعول صيغة واحدة مشتركة (**محتلّ** و **مختار**). وكذلك لم تحُلْ دون وجود صيغة واحدة مشتركة للمصدر واسم المرة (**استعادة** و**إعادة** الخ)، ولا صيغة واحدة لجمع مفردات مختلفة (**أثمان**: جمع **ثُمْن** و**ثَمَن**، **أنهر**: جمع **نَهْر** و **نَهار**). ولم تحُلْ دون وجود صيغة واحدة تدلّ على المفرد والجمع (**مَلَكَة**: مفرد **مَلَكات** وجمع **مالِك**)، أو على المثنى والجمع (**عيدان**: مثنّى **عيد** وجمع **عود**، **خُرْصان**: مثنّى **خُرْص** وجمعه)، أو على المؤنث المفرد والجمع (**جوعى**، **سكرى** إلخ: مؤنث **أفعل** وجمع **فَعْلان**). بل إنّ خشية الالتباس لم

تحُلْ دون أن تكون كلمة واحدة مثل **خِلال** مفردا (ما يثقب به) ومصدرا (للفعل **خالّ**، أي صادق) وجمعا (للمفرد **خِلّة**). ولو كانت خشية الالتباس تحول دون وجود لفظ واحد يدلّ على معنيين أو أكثر لاختفى المشترك اللفظي من اللغة.

ولكن كيف نفسّر تحوّل **خَيِفَ** و **بَيَعَ** إلى **خافَ** و **باعَ**، إذا لم تكن خشية الالتباس هي السبب في ذلك؟

لقد ألحت أنّ للنبر علاقة باختلاف **باع وقال وطال وخاف وهاب** عن **بِعْتُ وقُلْتُ وطُلْتُ وخِفْتُ وهِبْتُ**، فما هذه العلاقة؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بدّ من مقدّمة قصيرة:

كنت ذكرت في الفصل الثالث أنني أختلف مع القدماء في تفسيرهم لتحوّل **قَوَلَ** إلى **قال**، و **بَيَعَ** إلى **باع**، فقد افترضوا أن الواو في **قَوَلَ** والياء في **بَيَعَ** تصبحان ألِفا. وقلت إنّ الألف في **قال** و **باع** ليست منقلبة عن شبه العلة (الواو والياء). وإنما ناتجة من سقوط شبه العلّة بسبب وقوعها بين علّتين مِثْلَين. فقد أدّى سقوط الواو في **قَوَل** وسقوط الياء في **بَيَع** إلى **توالي** العلَتين المِثلين، وهما الفتحتان، فتكوّن منهما علّة طويلة من جنسهما هي الألِف:

ق َ و َ ل َ ← ق َ َ ل َ (= قال)

ب َ ي َ ع َ ← ب َ َ ع َ (= باع)

وكذلك تتكون ضمّة طويلة من ضمّتين متواليتين، وكسرة طويلة من كسرتين متواليتين، بعد سقوط شبه العلة الواقعة بينهما:

دار جرير للنشر والتوزيع

ي ـَ د ع ـُ و ـُ ← ي ـَ د ع ـُ ـُ

ي ـَ ر م ـِ ي ـُ ← ي ـَ ر م ـِ ي ـِ ← ي ـَ ر م ـِ ـِ

(لاحظ عدم سقوط شبه العلّة في **يَدْعُوَ** و **يَرْمِيَ** حين تكون العلّة الأخيرة فتحة)

ومادامت الألِف في الفعل الأجوف لا يقتصر وجودها على وزن **فَعَلَ**، وإنما يشمل أيضا وزني **فَعُل** و **فَعِل** (**طال** و **هاب** الخ)، فمعنى ذلك أنّ العلّة الثانية في وزني **فَعُل** و **فَعِل** من الأجوف تتحول إلى مثل العلة الأولى، أي إلى فتحة، وإلاّ ما سقطت شبه العلة[13].

ط ـَ و ـُ ل ـَ ← ط ـَ و ـَ ل ـَ ← ط ـَ ـَ ل ـَ (= طالَ)

هـ ـَ ي ـِ ب ـَ ← هـ ـَ ي ـَ ب ـَ ← هـ ـَ ـَ ب ـَ (= هابَ)

إنّ القاعدة السابقة، أعني قاعدة تماثل العلّتين المحيطتين بشبه العلّة، قاعدة عامّة في الفعل الأجوف سواء أتّصَل بضمير أم لم يتّصل. وإذا كان الأمر كذلك فكيف إذًا لم تصبح **طَوُلْتُ**: **طَوَلْتُ** (وبالتالي **طالْتُ** فـ **طَلْتُ**)؟ ولماذا لم تصبح **هيِبْتُ**: **هَيَبْتُ** (وبالتالي **هابْتُ** فـ **هَبْتُ**)؟

والجواب – فيما أرى– أنّ العلة التي تغيّرت في **طَوُلْت** و **هَيِبْت** ليست الثانية (مماثلة للأولى) كما في **طَوُل** و **هَيِب**، بل الأولى (مماثلة للثانية)، وبالتالي فإنّ العلّة الطويلة التي تكوّنت من العلّتين القصيرتين بعد سقوط شبه العلّة هي ضمّة طويلة في **طَوُلْت**، وكسرة طويلة في **هَيِبْت** (أي أنّ العلّتين اللتين أصبحتا متواليتين بعد سقوط الواو هما ضمّتان، والعلّتين اللتين أصبحتا متواليتين بعد سقوط الياء هما كسرتان):

ط ـَ و ـُ ل ت ـُ ← ط ـُ و ـُ ل ت ـُ ← ط ـُ ـُ ل ت ـُ

← ط ـُ ل ت ـُ

هـ ـَ ي ـِ ب ت ـُ ← هـ ـِ ي ـِ ب ت ـُ ← هـ ـِ ـِ ب ت ـُ

← هـ ـِ ب ت ـُ

وهذا الاختلاف بين **طَوُلَ** و **طَوُلْتُ** (أو بين **هَيِبَ** و **هَيِبْتُ**) يمكن تفسيره في ضوء قواعد النبر. فمن المعروف أنّ العلّة المنبورة [14] أشدّ مقاومة للتغيّر والسقوط من العلّة غير المنبورة. وبما أنّ النبر يقع على العلّة الأولى في مثل **طَوُلَ وطَوُلَتْ وطَوُلوا، وهَيِبَ وهَيِبَتْ وهَيِبوا**، ولكن على العلّة الثانية في مثل **طَوُلْتُ** و **هَيِبْتُم**[15]، فإنّ بإمكاننا أنْ نستنتج أنّ العلّة غير المنبورة، من العلّتين المحيطتين بشبه العلّة، هي التي تتحوّل إلى مثل العلّة المنبورة، بصرف النظر عن أيّهما سابقة للأخرى:

1- **طَوُلَ (= طالَ):**

ط ـَ و ـُ ل ـَ ← ط ـَ و ـُ ل ـَ (قاعدة النبر)

← ط ـَ و ـَ ل ـَ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة)

← ط ـَ ـَ ل ـَ (سقوط شبه العلة[16]

لوقوعها بين علّتين قصيرتين مِثْلين)

2- **طَوُلْتُ (= طُلْتُ):**

ط ـَ و ـُ ل ت ـُ ← ط ـَ و ـُ ل ت ـُ (قاعدة النبر)

دار جرير للنشر والتوزيع

← ط ـُ و ـُ ل ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة)

← ط ـُ ـُ ل ت ـُ (سقوط شبه العلة)

← ط ـُ ل ت ـُ (تقصير العلّة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين)

3- هَيِبَ (= هابَ):

هـ ـَ ي ـِ ب ـَ ← هـ ـَ ي ـِ ب ـَ (قاعدة النبر)

← هـ ـَ ي ـَ ب ـَ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة)

← هـ ـَ ـَ ب ـَ (سقوط شبه العلة لوقوعها بين علّتين قصيرتين مِثْلين)

4- هَيِبْتُ (= هِبْتُ):

هـ ـَ ي ـِ ب ت ـُ ← هـ ـَ ي ـِ ب ت ـُ (قاعدة النبر)

← هـ ـِ ي ـِ ب ت ـُ (مماثلة العلة غير المنبورة للمنبورة)

← هـ ـِ ـِ ب ت ـُ (سقوط شبه العلة لوقوعها بين علّتين قصيرتين مِثْلين)

← هـ ـِ ب ت ـُ (تقصير العلة الطويلة لوقوعها قبل صحيحين متواليين)

5- **قَوُلْتُ** (= **قُلْتُ**):

تصبح أوّلا **قُوُلْتُ**، ثم لا تختلف بعد ذلك عن **طَوُلْتُ**.

6- **بَيِعْتُ** (= **بِعْتُ**):

تصبح أولا **بَيِعْتُ**، ثم لا تختلف بعد ذلك عن **هَيِبْتُ**.

ولكن ماذا عن وزن **أفعل** من الأجوف؟ لماذا لا تظهر الضمة في الواوي منه (مثل **أقمْتُ** و **أطلْتُ**)، والكسرة في اليائي (مثل **أبَنْتُ** و **أهَبْتُ**)؟

صحيح أن النبر لا يختلف موقعه في الأمثلة السابقة عن نظيرتها من الوزن الثلاثي، فهو يقع فيها جميعا على العلّة الثانية، ولكنّ هناك فرقًا جوهريا بين أمثلة "الثلاثي" وأمثلة "الرباعي". وهذا الفرق عائد إلى تطبيق قاعدة صرفية تتخطّى القواعد الّصوتية، هي قاعدة اشتقاق وزن **أفعل** من وزن **فعل**. فاشتقاق هذا الوزن لا ينتج عنه زيادة همزة وفتحة (همزة "مفتوحة ") في أول الفعل فحسب، بل ينتج عنه أيضا تحوّل العلّة الثانية إلى فتحة (ثم حذف العلة الأولى في غير الأجوف).

ء ـَ + ك ـَ ر ـُ م ـَ ← ء ـَ ك ر ـَ م ـَ

ء ـَ + ع ـَ ل ـِ م ـَ ← ء ـَ ع ل ـَ م ـَ

ومعنى هذا أنّ الفعل الأجوف مثل **أطالَ وأقامَ وأبانَ وأهابَ** - بحكم صياغته على وزن **أفْعَلَ**- يخلو من أي ضمّة أو كسرة. فالضمّة والكسرة الموجودتان في أصل الفعل الثلاثي (كما في **طال وهاب**) تتحوّل كلّ منهما إلى فتحة في وزن **أفْعَلَ** نتيجة لتطبيق القاعدة الصرفية:

أطلت:

ء ـَ + ط ـَ وـُ ل ت ـُ ← ء ـَ ط ـَ و ـَ ل ت ـُ (القاعدة الصرفية)

← ء ـَ ط ـَ و ـَ ل ت ـُ (قاعدة النبر)

← ء ـَ ط ـَ ـَ ل ت ـُ (حذف شبه العلة

لوقوعها بين علّتين قصيرتين مِثلين)

← ء ـَ ط ـَ ل ت ـُ (تقصير العلة الطويلة

لوقوعها قبل صحيحين متواليين)

الحواشي

1- إنّ أصحاب المدرسة الوصفية الذين لا يعترفون بوجود بنية عميقة تخالف ظاهر اللفظ (البنية السّطحيّة)، ليس لديهم تفسير للضمّة في مثل **قُلْتُ** والكسرة في مثل **بِعْتُ**، لأنّ أصل الفعلين في رأي الوصفيين هو **قالْ** + **تُ** و **باعْ** + **تُ** على التوالي، وبالتالي يجب أن يكونا **قَلْتُ** و **بَعْتُ**، بالفتح.

2- **المقتضب** 1 : 97.

3- **المنصف** 1 : 234.

4- **المنصف** 1 : 234 – 235.

5- **شرح الشافية** أ : 80.

6- المرجع نفسه 1 : 80.

7- انظر **المنصف**: 1 / 236 – 239. وانظر أيضا في قواعد "حركة" عين الثلاثي مقالة ابراهيم أنيس "منهج الإحصاء في البحث اللغوي"، **مجلة كلية الآداب**، الجامعة الأردنية، كانون الأول 1969، وتعليق نهاد الموسى على تلك المقالة في كتابه **في تاريخ العربية أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي**، عمّان، 1976، ص 27 –36.

8- **المقتضب** 1 : 98.

9- **المنصف** 1 : 235.

10- يبدو أنّ تحوّل الواو إلى ياء لم يشمل كلّ اللهجات العربية، ففي بعض اللهجات ترد **خُفْت** بالضّم.

11- الحُجّة 1 : 243 – 244.

12- **المنصف** 1 : 251 – 252.

13- يبدو أنّ قاعدة تحوّل العلّة لا ينطبق إلاّ على الحالات التي تكون فيها العلّة الأولى فتحة أو على الفعل فقط (قارن: **عِوَج**، **طِوَل** إلخ).

14- أشرت في الفصل السابق إلى أنّ عبارة "مقطع منبور" تعني المقطع الذي يحتوي على العلّة المنبورة، باعتبار أنّ العلّة هي "قمّة" المقطع وأشدّ أجزائه بروزا في السمع.

15- انظر الفصل السابق.

16- تكون العلّة الطويلة كلّها منبورة لأنّ إحدى العلّتين القصيرتين اللتين تتألف منهما منبورة.

المراجع

1- ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن. **أسرار العربية**، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقّي، دمشق، 1957.

2- ـــــ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، المكتبة التجارية بمصر، الطبعة الرابعة، 1961.

3- ابن الجزري، أبو الخير محمد. **النشر في القراءات العشر**، تحقيق علي محمد الضباع، المكتبة التجارية الكبرى بمصر (دون تاريخ).

4- ابن جني، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1954.

5- ـــــ، **سرّ صناعة الإعراب جـ 1**، تحقيق مصطفى السّقّا وآخرين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1954.

6- ـــــ، **المحتسب جـ 1**، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، القاهرة، 1966.

7- ـــــ، **المنصف لكتاب التصريف**، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة 1954.

8- ابن منظور، جمال الدين محمد. **لسان العرب**، دار صادر ودار بيروت، 1955.

9- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبدالله. **شرح قطر الندى وبلّ الصّدى**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة التاسعة، 1957.

10- ابن يعيش، موفّق الدين. **شرح المفصّل**، إدارة الطباعة المنيرية بمصر، (دون تاريخ).

11- ـــــ، **شرح الملوكي في التصريف**، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، 1973.

12- الأسترابادي، رضيّ الدين محمد. **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975.

13- ـــــ، **شرح كافية ابن الحاجب**، دار الكتب العلمية، بيروت (دون تاريخ)

14- أنيس، ابراهيم. **الأصوات اللغوية**، الطبعة الخامسة، دار النهضة العربية القاهرة 1961.

15- ـــــ، **من أسرار اللغة**، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلوالمصرية، القاهرة، 1975.

16- ـــــ، "منهج الإحصاء في البحث اللغوي" ، **مجلة كلية الآداب**، الجامعة الأردنية، كانون الأول 1969.

17- أيوب، عبدالرحمن. **محاضرات في اللغة**، مطبعة المعارف، بغداد، 1966.

18- برجشتراسر،ج. **التطوّر النحوي للغة العربية**، مطبعة السماح، القاهرة، 1929.

19- بِشْر، كمال، **دراسات في علم اللغة**، دار المعارف بمصر، 1969.

20- ترزي، فؤاد. "أداة التعريف في العربية "، **الأبحاث**، السنة 15، ج 4، 1962.

21- ـــــ، **الاشتقاق**، مطبعة دار الكتب، بيروت، 1968.

22- حسّان، تمّام. **اللغة العربية معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1973.

23- ـــــ، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة 1955.

24- الزجاجي، أبو القاسم عبدالرحمن. **كتاب اللامات**، تحقيق مازن المبارك المطبعة الهاشمية، دمشق، 1969.

25- السامرائي، ابراهيم. **التطوّر اللغوي التاريخي**، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1966.

26- سيبويه، أبو بشر عمرو. **كتاب سيبويه**، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر، 1316هـ.

27- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. **الأشباه والنظائر في النحو**، الطبعة الثانية، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، 1359هـ.

28- ـــــــ، **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، مطبعة السعادة، القاهرة، 1327هـ.

29- عبدالتواب، رمضان. **فصول في فقه العربية**، مكتبة دار التراث، القاهرة، 1973.

30- عبدالحميد، محمد محيي الدين. **دروس التصريف**، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1958.

31- عبده، داود. **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.

32- عمر، أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، 1976.

33-الفارسي، أبو علي الحسن، **الحُجّة في علل القراءات السّبع**، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة (دون تاريخ).

34- فريحه، أنيس. **الخطّ العربي – نشأته- مشكلته**، مطبعة بيبان، جونية، لبنان، 1961.

35- ـــــــــ ، "منهجان لدراسة اللغة: الفلسفي التاريخي والوصفي التقريريّ"، **الأبحاث**، السنة 14، ج 2، حزيران 1961.

36- فندريس، جوزف. **اللغة**، نقله إلى العربية عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص، مكتبة الأنجلو المصرية، 1950.

37-المبرّد، أبو العباس محمد. **كتاب المقتضب**، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة 1386هـ.

38-الموسى، نهاد، **في تاريخ العربية – أبحاث في الصورة التاريخية للنحو العربي**، عمان، 1976.

39-نخلة اليسوعي، رفائيل. **غرائب اللغة العربية**، المكتبة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الثانية، 1960.

المراجع الأجنبية:

40- Al-Ani, Salman H. **Arabic Phonology: An Acoustical and Physiological Investigation**, Mouton, The Hague, 1970.

41- Chane, Sanford A. **Generative Phonology**, Prentice – Hall, New Jersey, 1973.

42- Gimson, A. C. An **Introduction to the Pronunciation of English**, Second Edition, Edward Arnold, London, 1970.

43- Heffner, R.M.S. **General Phonetics**, The University of Wisconsin Press, 1964.

44- Ladefoged, Peter. **A Course in Phonetics**, Harcourt Brace Jovanovich, New York, 1975.

45- Malmberg, Bertil. **Phonetics**, Dover Publications, New York, 1963.

46- Mingana, A. 'Syriac Influence on the Style of The Kur'an'. **The Bulletin of the John Rylands Library**, vol. 2, no. 1, 1927.

47- O'Connor, J. D. **Phonetics,** Penguin, New York, 1977.

48- Wright, W. A **Grammar of the Arabic Language,** 3rd. Edition Cambridge University Press 1962.

49- _______, **Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages**. Amsterdam, 1966.

كتب للمؤلف

1- **أبحاث في اللغة العربية**، مكتبة لبنان، بيروت، 1973.

2- **المفردات الشائعة في اللغة العربية**، جامعة الرياض، 1979.

3- **دراسات في علم أصوات العربية ج1**، دار جرير، عمّان، 2010.

4- **دراسات في علم أصوات العربية ج2**، دار جرير، عمان، 2010.

5- **دراسات في علم اللغة النفسي**، جامعة الكويت، 1984.

6- **نحو تعليم اللغة العربية وظيفيا**، دار الكرمل، عمان، 1990.

7- **دراسة في بعض أحكام التجويد**، لندن، 1990.

8- **من قضايا اللغة العربية**، دار الكرمل، عمان، 2005.

9- **أبحاث في الكلمة والجملة**، دار الكرمل، عمّان، 2008.

10- **اللغة العربية بين الإنسان والآلة: في الترجمة الآلية وتدقيق الإملاء آليا.** دار جرير، عمّان، 2010.

بالاشتراك مع سلوى حلو:

1- **في لغة الطفل ج1: المفردات**، دار الكرمل، عمان، 1991.

2- **في لغة الطفل ج2: الجملة**، دار الكرمل، عمان، 1991.

3- **مصطلحات الحاسب الآلي: دراسة وقائمة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر وجامعة آل البيت، الأردن، 1995.

4- **العربية الوظيفية: التراكيب الأساسية** (كتاب لتعليم العربية للناطقين بغيرها)، جامعة آل البيت، 1997.